www.kassioun.org

1082

الاثنين 08 آب 2022

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

وقد هدأت النفوس قليلاً... ما معنى ما جرى في السويداء؟ [05]

الافتتاحية

لمن تقرع الأجراس؟

يجمع دارسو تاريخ الحرب العالمية الثانية، أنّ بين أهم أسباب انهيار النازية في حينه، كان فتحها لجبهتين كبريين معاً، الأولى عام 39 والثانية عام 41.

اليوم تعيد النازية بشكلها الجديد، وبقيادتها المركزية السابقة نفسها، أي بمركزها الأنغلوساكسوني- الصهيوني، الخطأ نفسه، وتفتح جبهتين كبريين مع كل من روسيا والصين في الوقت نفسه، وعبر أوكرانيا ومن ثم تايوان.

أول النتائج- وربما الأسباب- الواضحة لاشتعال الأزمة التايوانية، والتي تتخطى حدود تايوان، شأنها شأن الأزمة الأوكرانية التي تتخطى حدود أوكرانيا، هي أنّ محاولة الاستفراد الغربي بأيّ من القوتين الكبريين «روسيا والصين»، وفقاً لوصفات القرن الماضي، قد انتهت إلى الفشل؛ وباتت كلّ من تايوان وأكرانيا، جبهتين لمعركة عالمية واحدة وشاملة؛ الطرف الأول فيها هو المركز الإمبريالي العالمي الأمريكي الذي يصارع للحفاظ على هيمنته وعلى استعماره الاقتصادي للعالم بأسره بأداة الدولار، والطرف الثاني هو القوى الصاعدة وفي مقدمتها روسيا والصين، ومن خلفهما مصلحة البشرية بأسرها في التخلص من نظام الاستعباد والنهب الأمريكي، وباتجاه تشكيل عالم أكثر عدالة.

بين النتائج الواضحة أيضاً، أنه وبعد تجربة تجنيد أوروبا تحت الإمرة الأمريكية ضد روسيا، يتم تكرار التجربة الآن لتجنيدها أيضاً ضد الصين، وبالضد من مصالح الشعوب الأوروبية... يثبت هذا كلّه أنّ أوروبا اليوم تحتاج أكثر من أي وقت مضى أن تطلق حركة تحررها الوطني، والتي يمكن لها للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية أن توصلها إلى التحرر من النازية ومن الهيمنة الأمريكية، مرةً وإلى الأبد.

مع تقدم المعركة، يظهر أيضاً، أنّ جملة الأزمات الإقليمية التي كرّسها أو حتى زرعها في بعض الحالات الاستعمار الغربي التقليدي، وحافظ عليها الأمريكان وعززوها، باتت الآن أمام احتمالات حلّها جدياً؛ على سبيل المثال لا الحصر: الأزمة الهندية- الصينية، السعودية- الإيرانية، التركية- السورية، وغيرها الكثير...

وهو ما سيفتح المجال أيضاً على إنهاء أزمة الأزمات في منطقتنا، والمتمثلة بوجود الكيان الصهيوني فيها، كأداة تخريب وبلطجة وعدوانٍ مستمرة في أداء وظيفتها منذ مئة عام تقريباً.

وفي الوضع السوري، فإنّ الباب سينفتح بشكل أوسع لحل حقيقي وشامل للأزمة السورية، وبالذات عبر التطبيق الكامل للقرار 2254، الذي يقود نحو تغيير جذري شامل وعميق لمصلحة الشعب السوري، والذي لا يمكن أن يستكمل دون خروج كل القوات الأجنبية من سورية، وعلى رأسها القوات «الإسرائيلية» من الجولان السوري المحتل، والذي شكّل احتلاله، وما ترتب من كوارث على ذلك الاحتلال، في كل المجالات، أحد الأسباب العميقة للأزمة السورية الراهنة، جنباً إلى جنب مع الأسباب الأخرى الداخلية المتراكمة وعلى رأسها التبعية الاقتصادية والمصالح الضيقة لنخب النهب والفساد الكبير، التي حوّلت البلاد إلى استثمار خاص بها، وبالضد من مصالح الشعب السوري، وعبرَ نهب تعب هذا الشعب المتراكم بالذات.

الأجراس تُقرع لولادة مكتملة للعالم الجديد، ومعها أجراس ولادة جديدة لسورية موحدة وقوية، رغم كلّ البؤس الذي يعكسه المشهد الداخلي الحالي.

وبالتوازي فإنّه ومع التهافت الغربي الذي ستسرعه حماقة فتح الجبهتين، فإنّ أولئك الذين يسعون لعقد بازارات مع الغرب خدمة لمصالحهم، سينتهون إلى خيبة كبرى؛ بل وإنّ الحل السوري نفسه سيمضي وفقاً للقرار الدولي 2254، اشترك في تنفيذه الغرب أم لم يشترك، شاء أم أبى...

شؤون عمالية

النقابي الحقيقي

03

شؤون اقتصادية

الديناميكية الطبقية لإشعال الركود في الغرب

14

شؤون محلية

مزيد من الإفقار والجوع

15

شؤون عربية ودولية

الدم واحد وعدونا واحد... حول الرهان الصهيوني الأخير

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

ما بيحك جلدك إلا ظفرك

يستمر أصحاب الأقلام الخضراء والملونة الأخرى بحربهم المعلنة والمستترة على الفقراء من شعبنا، مستخدمين كل الأسلحة النفسية والإعلامية والسلوك العملي ليدكوا بها مضاجع الفقراء حتى يبقى هؤلاء أسيري حاجاتهم التي يسعون إلى تأمينها بكل السبل والوسائل المتاحة بين أيديهم والوسائل المتاحة في تأمين حاجاتهم القليلة والقليلة جداً، حتى بتنا نقول إنها معدومة وكما يقول هؤلاء المعدمون يفعلون بنا هكذا لنبقى نركض وراء تأمين لقمتنا ولقمة عيالنا وحاجاتنا التي باتت أقل بكثير مما نريد وأيضاً كي لا نتمكن من التفكير بأشياء أخرى والأشياء الأخرى التي يقصدونها هي كيف الخلاص من أوضاعهم التي أوصلوا إليها وهذا يعني سياسياً كيف سيغيّر الفقراء من أوضاعهم.

أي كيف سيغيرون حالهم هذا الذي يعيشون به لحال آخر يتمكنون عبره من تأمين حقوقهم المسلوبة ويدافعون عن كراماتهم التي تهدر على أبواب المؤسسات وعلى أبواب الأفران وعلى مواقف الركوب ليذهبوا إلى أعمالهم وهذا غيض من فيض تجري فيها هدر كرامات الناس بينما في المقلب الآخر أي مقلب تماسيح النهب والفساد الأشياء مختلفة اختلافاً كلياً، ولا تقترب منهم تلك الأشياء التي ذكرناها عن حال الفقراء والمساكين وأبناء السبيل.

في كل يوم يجري الإعلان عن رفع جديد للأسعار وفي كل يوم تشرق فيه الشمس يجري تخدير العاملين بأجر بأن أجورهم ستتحسن في حال توفر الموارد والموارد في جيوب الحرامية الكبار، ولا ندري كيف ستتأمن الموارد في هذه الحال لزيادة الأجور، ولا ندري كيف ستتأمن الموارد والمعامل شبه متوقفة عن الإنتاج، ولا ندري كيف ستتأمن الموارد والزراعة بمواسمها المختلفة بأسوأ حالاتها، والفلاحون يئنون من وطأة تكاليف إنتاجهم الزراعي حيث لم تعد هذه المهنة العظيمة «تجيب همها» كما يقول الفلاحون عن زراعتهم.

لقد طفح الكيل وأصبح سيلانه عظيماً ولم تعد تجدي تلك الوعود الخلّبية التي يخدر بها الفقراء بأن حالهم ستتحسن ولم تعد تجدي تلك الكتابات الفيسبوكية والتصاريح الإعلامية التي يتباكون فيها على أوضاع الناس حيث ما يُكتب الآن على صفحات التواصل الاجتماعي يذكرنا بما قاله عبد الله الدردري في أحد اجتماعات المجالس العمّالية بأنه هو عامل ويأكل الفلافل مثل العمال كناية في التعبير عن وضعه الذي يماثل وضع العمّال.

ماذا بعد أيها الشعب الفقير العنيد الكلمة الآن لكم والفعل أيضاً لكم «وما بيحك جلدك إلا ظفرك».

تحديد الحد الأدنى للأجور

الحد الأدنى للأجور هو المبلغ المالي الأدنى الذي يدفع إلى عامل لقاء عمل يقوم به أو خدمات يقدمها خلال فترة من الوقت، ووفقاً لمنظمة العمل الدولية «يمكن تحديده لتغطية الاحتياجات الدنيا للعامل وعائلته على ضوء الظروف الوطنية الاقتصادية والاجتماعية».

■ أديب خالد

وبالإضافة إلى ذلك، هناك فرق بين الحد الأدنى للأجور الوطني الإجباري الذي ينطبق على جميع العمال، والحد الأدنى الذي ينطبق على مجموعات معينة مثل البالغين مقارنةً مع العاملين الشباب أو العاملين في المناطق الحضرية أو الريفية. أو في حال صناعات صعبة أو أعمال خطرة وفي حال لم يكن مفروضاً وطنياً، يمكن لقطاع أو مهنة فرض حدّ أدنى للأجور.

طرق أخرى

كما يمكن أن تقوم الحكومة بتحديد الحد الأدنى للأجور من طرف واحد مع أو من دون استشارة مع أرباب العمل والعمال أو متوافق عليه بلا قيود من قبل العمال وأرباب العمل.

هذا ولا يوجد في المبدأ مستوى مناسب للحد الأدنى للأجور أو حد أدنى صحيح للأجور. وحتى بعض الدول ذات الاقتصادات مرتفعة الدخل على غرار تلك الموجودة في الدول الإسكندنافية، ليس لديها حدّ أدنى إجباري للأجور في كامل الدولة. إلّا أن هذه الدول تتميّز بحرية أرباب العمل والعامل بتكوين الجمعيات، ولديها إجراءات مفاوضات جماعية تحدد الأجور في العديد من المجالات في سوق العمل ومنظمات العمال، فيها تمارس حق الإضراب وتستطيع فرض رؤيتها على أرض الواقع من خلال الضغط والمفاوضات والإضراب، بينما في الدول العربية ومنها سورية لا تعتبر هذه الطريقة سليمة لأن نقابات العمال فيها لا حول لها ولا قوة، وهي مجرد تابعة للسلطة التنفيذية، ولا تمتلك الأدوات لمجابهة أرباب العمل.

وفي حين ترتبط بعض التطورات التي حصلت مؤخراً بخصوص الحد الأدنى للأجور في المنطقة العربية باعتبارات سياسية على إثر الثورات التي حصلت بعد عام 2010، يجب أن يأخذ تحديد الحد الأدنى للأجور في الحسبان ظروف الإنتاج والتنافسية، فضلاً عن مستوى القطاع غير الرسمي والبطالة. وعلى سبيل المثال، ونظراً للبطالة المرتفعة بين الشباب، يجب أن تحتذي الأجور الدنيا حذو دول عديدة لديها معدلات مختلفة من الحد الأدنى للأجور منها ما هو مخصص للمبتدئين مقارنةً بالعاملين المؤهلين أو العاملين الشباب أو الراشدين.

والحد الأدنى للأجور هو تدخل في سوق العمل يعتبر من بين العديد من السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ويجب أن يأخذ تحديد مستوى الحد الأدنى للأجور في الحسبان الضرائب وتخفيضات أخرى ومن ضمنها مساهمات الضمان الاجتماعي، ووجود استحقاقات عمل متوافرة أخرى وتوافر الخدمات العامة وشبكات الأمان الاجتماعي.

وفي بلادنا الحد الأدنى للأجور لا يغطي سوى 2 أو 3% من تكاليف المعيشة فقط ولا يوجد عندنا شبكات ضمان اجتماعي ولا تخفيضات لأسعار السلع الضرورية التي يستفيد منها العمال، ليس لدى عمالنا سوى رحمة الله كما يقولون في ظل غياب الحريات السياسية والنقابية والخرق اليومي للدستور وفي ظل اختلال التوازن في علاقات العمل لصالح أرباب العمل وتغييب النقابات وعزلها عن جمهورها والسيطرة على قراراتها.

في بلادنا الحد الأدنى للأجور لا يغطي سوى 2 أو 3% من تكاليف المعيشة فقط ولا يوجد عندنا شبكات ضمان اجتماعي ولا تخفيضات لأسعار السلع الضرورية التي يستفيد منها العمال

النقابي الحقيقي /1/

يمثل عضو اللجنة النقابية أهم عنصر في النقابة، هذا إضافة إلى ما يمتلكه التنظيم النقابي من خبرات وتجارب نضالية يعكسها على أعضائه، كي يلعبوا الدور المحرك والنشط في الدفاع المستمر عن مصالح العمال، بينما تلجأ القوى المعادية لمصالح وحقوق الطبقة العاملة عبر السلطات التنفيذية إلى فرض القيود على النقابات عبر استهداف النقابيين وخاصة في القواعد العمالية، وذلك بتقييد تحركاتهم بغية تعطيل النقابات وإفراغها من مضمونها الذي وجدت من أجله.

استقلالية النقابات عن أجهزة السلطة التنفيذية والأحزاب السياسية وأرباب العمل هي الشرط الأساسي لوجودها ولحمايتها من التدخل أو التأثير عليها وهي أهم ضمانة لتطور وفاعلية النقابات

■ نبيك عكام

يبرز دور النقابي الحقيقي أكثر في الظروف الاستثنائية التي تطرأ على العمل النقابي، وظروف الطبقة العاملة المعيشية التي تمر بها وحقوقها ومصالحها، والتي تتطلب من النقابيين التعامل معها بحكمة كبيرة وحنكة، بحيث تعبر قرارات التنظيم عن معرفة واضحة بمطالب ومصلحة الطبقة العاملة والتنظيم النقابي. وهناك عدة مبادئ تقوم عليها كافة أشكال العمل النقابي والتي قد تكون غير مدرجة ضمن نصوص قانون التنظيم النقابي أو النظام الداخلي للنقابة، وهذا لا يعفي من مسؤولية الالتزام بها من قبل أعضاء التنظيم النقابي التزاماً أدبياً وكفاحياً، والتي منها:

– الاقتناع، ويعتبر هذا من أهم مبادئ العمل النقابي أي أن يكون النقابي مقتنعاً بأهمية العمل النقابي وجدواه في المطالبة بحقوق جميع العمال وتحسين أوضاعهم المعيشية وظروف عملهم، والانتقال بها نحو الأفضل بالطرق الأكثر كفاحية، فهو ضرورة لاستمرار التنظيم النقابي والصمود في جميع الظروف.

– نكران الذات، المحرك الأساس للعمل النقابي لتحقيق الأهداف المطلوبة ويتجلى هذا المبدأ في الاستعداد للتضحية في سبيل تحقيق مصالح العمال وحقوقهم المسلوبة. هذا إضافة إلى عدة صفات مميزة عن باقي العمال في المنشأة لا بد أن يتحلى بها أعضاء اللجنة النقابية ومتمموها ليكونوا مرجعاً ومرشداً للعمال، ويمتلكون القدرة على حل المشاكل التي تواجه النقابة.

– أن يمتلك النقابي إمكانات قيادية تمكنه من توجيه العمال لتحقيق الأهداف والمطالب العمالية المختلفة.

أن يكون ذا شخصية اجتماعية، أي له اتصال مباشر مع كافة العمال ويهتم بمشكلاتهم، ويعرف طموحاتهم ومطالبهم وبمعنى آخر أن يكون موضع قبول من غالبية العمال، وخاصة أن العمل النقابي يعتمد بشكل أساسي على العمال ومطالبهم وحقوقهم، لذا لا بدّ من النقابي أن يدرك مطالب من يمثلهم من العمال، وذلك عبر الاتصال المباشر معهم والتواجد في أماكن تجمعاتهم، ليكون معبّراً حقيقياً عنهم.

– أن يمتلك ثقافة عامة يستطيع من خلالها التعبير عن مصالح من يمثلهم عبر متابعته لتجارب النقابات في كافة بلدان العالم بما فيها العربية، ومعرفته بتاريخ نضال منظمته النقابية منذ تأسيسها، ومتابعة الوسائل الإعلامية التي تعبر عن مصالح الطبقة العاملة والاستفادة منها في سبيل تحقيق مصالح الطبقة العاملة، ويكون على دراية ومعرفة بقوانين العمل النافذة في البلاد، واتفاقيات العمل الدولية والعربية وأهم حقوق الطبقة العاملة الاقتصادية والاجتماعية، ويدرك أهمية دور النقابات والطبقة العاملة في المجتمع.

– أن يكون النقابي صاحب مبادرة ومغامرة مدعومة بالثقة الواعية، وأن تتم دراسة هذه المبادرة دراسة متأنية شرط ألّا يكون هذا التأني سبباً في فشل هذه المبادرة أو إضعاف حركة النقابة. لذلك لا بد للنقابات الحقيقية من توفر ثلاثة مقومات هي: – الاستقلالية، والديمقراطية، والجماهيرية.

الاستقلالية: استقلالية النقابات عن أجهزة السلطة التنفيذية والأحزاب السياسية وأرباب العمل هي الشرط الأساسي لوجودها، ولحمايتها من التدخل أو التأثير عليها، وهي أهم ضمانة لتطور وفاعلية النقابات. وبمعنى آخر تعني أنها تعبير عن إرادة أعضائها ومصالحهم المشتركة، وتعنى تحريرها من أي نفوذ معاد للطبقة العاملة. ويتجلى ذلك منْ خلال حق النقابات في وضع قانونها ونظمها الأساسية الداخلية بنفسها ومن خلال التصديق عليها من قبل مؤتمراتها العامة التي تملك وحدها حق تعديلها.

الطبقة العاملة

السودان- إضراب العاملين في مستشفى الفاشر

دخل العاملون في مستشفى الفاشر الذي يقع بولاية شمال دارفور في إضراب عام عن العمل لمدة أربعة أيام حيث انتهى يوم الثلاثاء الفائت، وجاء الإضراب نتيجة عدم وفاء حكومة الولاية بمستحقات العاملين والمتمثلة في تأخير زيادة الراتب الجديد والبدلات والعلاوات المتأخرة أكثر من ثلاثة أشهر ومن الجدير ذكره أن كافة مؤسسات الولاية دخلت في إضراب عام عن العمل، وذلك لمطالبة حكومة الولاية بالإسراع والاستجابة بمطالبهم. ومن جهة أخرى أفاد تجمع العاملين بمؤسسات التعليم العالي الحكومية في الخرطوم، عن تنفيذ الإضراب بنسبة 70%، مهدداً بتصعيده لنسبة 100% بعد أن نكصت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتعهداتها اتجاه العاملين فيما يخص تنفيذ مقترحات لجنة السبعة، التي اعتمدت زيادات في المنح والبدلات وطبيعة العمل.

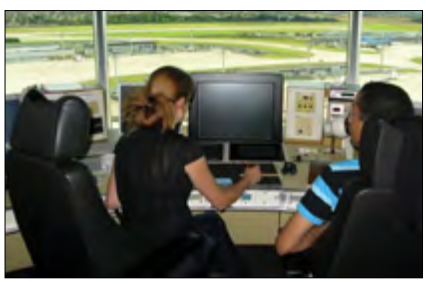

المغرب- المراقبون الجويون يهددون بخوض إضراب

يعتزم المراقبون الجويون في المغرب القيام بإضراب عن العمل لمدة 15 يوماً، اعتباراً من يوم الأربعاء 3 أب الجاري في خطوة تصعيدية منهم، تهدف إلى الضغط على إدارة المكتب الوطني للمطارات من أجل تحقيق مطالبهم بدفع المنحة المتفق عليها في بروتوكول الاتفاق الموقع عليه في وقت سابق حيث ما زال المكتب الوطني للمطارات، يطالبهم بالتحلي بالصبر هذا وقد كانت النقابة الوطنية التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والتي تمثل أغلب العاملين قد وجهت رسالة إلى الحكومة تدين طريقة التعامل مع مطالب العاملين في المؤسسة، هذا وما زالت المفاوضات بين إدارة المكتب الوطني للمطارات والنقابة التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل قائمة.

أمريكا- إضراب العاملين في مجال الصحة العقلية في شمال كاليفورنيا

أعلنت النقابة التي تمثل أكثر من 2000 عامل في كايزر شمال كاليفورنيا عن البدء في إضراب عام مفتوح يبدأ في 15 أب الجاري. وقال ممثلو النقابات: إن أعباء عمل الأطباء العالية والرعاية الصحة العقلية غير كافية. وأضافت النقابة أن المعالجين محبطون من إجراءات شركة الصحة العملاقة. قال رئيس الاتحاد الوطني لعمال الرعاية الصحية، الذي يمثل الأطباء، في بيان له «نحن لا نتعامل مع الإضراب باستخفاف، ولكن حان الوقت لاتخاذ موقف وجعل الشركة تنفق بعض الأموال على الرعاية الصحية النفسية.» وقال أحد العاملين: «نحن الآن في أسوأ مرحلة من أي وقت مضى».

البرتغال- يهدد عمال المطار بالإضراب

هدد عمال الطيران المدني البرتغاليون يوم الاثنين الماضي بالإضراب عن العمل لمدة ثلاثة أيام في أواخر آب الجاري، وطالبوا الشركة التي تدير أكبر مطارات البلاد، بزيادة الأجور وتوفير ظروف عمل أفضل. ويعد تهديد الإضراب من قبل نقابة عمال الطيران المدني البرتغالي، واتحاد موظفي الطيران التجاري هو الأحدث في سلسلة الإضرابات. وقالت النقابات في بيان مشترك إن الإضراب من المقرر أن ينظم في الفترة من 19 أب إلى 21 أب، وهي عادة فترة مزدحمة للسفر. واتهموا شركة أنا المشغلة للمطارات، التي تدير 10 مطارات في البرتغال بما في ذلك في لشبونة وبورتو وفارو، والمجموعة الفرنسية، بتحقيق أرباح عالية دون دفع أجور لائقة للعاملين فيها، كما طالبت النقابات بأن تتبنى الشركة تدابير عاجلة لضمان شعور العمال بالأمان أثناء أداء عملهم، واحترام حقوق العمال والشعب بشكل أساسي.

المؤتمر الثامن لنقابات العمال في سورية 1955 «1»

نلقي الضوء على تاريخ الحركة النقابية والعمالية السورية لنكتسب خبرة عملها ونطلع على مواقفها تجاه مستغلي حقوق العمال وهذا تعكسه المؤتمرات النقابية التي كانت تعقد وما يطرح فيها من قضايا عمالية وسياسية تعكس وزن الحركة العمالية والنقابية في الحياة العامة لسورية، هذا الوزن الفعلي الذي ما كان بالإمكان تحقيقه دون تفاعل حي وحقيقي بين الحركتين على الأرض، إضافة إلى نشاط القوى الوطنية والديمقراطية السياسي والاقتصادي اللذين ساهما في خلق المناخ المناسب للحراك العمالي والنقابي حتى تمكنا من انتزاع تلك المطالب التي عبر عنها المؤتمر الذي ننشر في حلقتين مجرياته وما طرح فيه وما تبناه وما قرر بشأنه من قرارات.

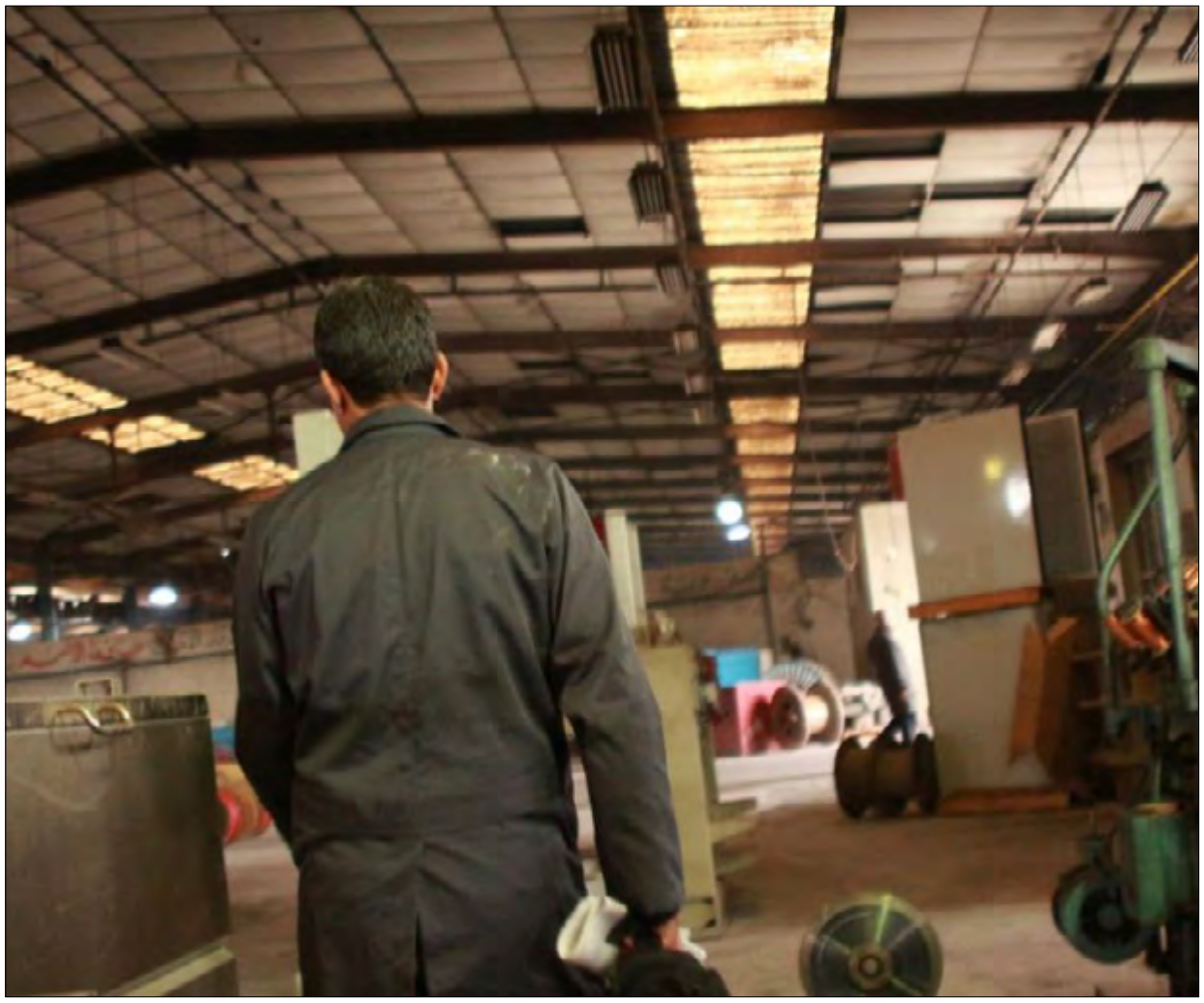

■ محرر الشؤون العمالية

انعقد المؤتمر الثامن للنقابات العمالية في سورية على مدرج جامعة دمشق في 25 آذار 1955، وشارك فيه مندوبون عن أكثر من 200 نقابة عمالية. وترأس القائد الشيوعي إبراهيم بكري جلسات المؤتمر الثامن لعمال سورية.

وصدر قبل المؤتمر بفترة، العدد الأول من جريدة الحزب الشيوعي «جريدة النور»، وترأس تحريرها القائد الشيوعي الشهيد فرج الله الحلو.

ونشرت الجريدة برقية قادة النقابات العمالية في سورية، الشيوعيَّين إبراهيم بكري وخليل الحريري، الموجهة إلى الحكومة، حيث يحتجون فيها على أعمال الشرطة الموجهة ضد عمال الباصات المضربين ويعبرون عن تضامنهم مع المضربين.

انعقد المؤتمر الثامن تحت شعار وحدة الحركة العمالية والنقابية في البلاد. وقدم إلى الحكومة المطالب التالية:

- وقف الملاحقات بحق الشخصيات القيادية في النقابات.
- منح النقابات حرية النشاط.
- السماح بحق الإضراب.
- وقف تسريح العمال التعسفي.
- زيادة أجور عمال ومستخدمي المؤسسات والشركات الحكومية.
- اتخاذ إجراءات ضد البطالة.
- تحسين حالة العمال الزراعيين.
- تحسين التأمينات الاجتماعية والخدمات الطبية للعمال.
- اتخاذ إجراءات تتعلق بالدفاع عن الصناعة الوطنية وحمايتها من رأس المال الأجنبي.
- الكفاح في سبيل السلم وضد الحرب، وضد الحلف التركي العراقي العدواني.

لعب الشيوعيون بزعامة رئيس المؤتمر الثامن إبراهيم بكري دوراً حاسماً في وضع مطالب العمال في المؤتمر. واتخذ المؤتمر قراراً بإرسال وفد للمشاركة في أعمال مؤتمر شعوب آسيا في دلهي. وفي اليوم الذي أنهى فيه المؤتمر أعماله، جرت مظاهرة ضخمة في دمشق رفعت الشعارات التي نادى بها المؤتمر، وتزعم الشيوعيون هذه المظاهرات. لقد أبرز المؤتمر الثامن لنقابات العمال في سورية نمو وعي الطبقة العاملة في سورية، هذه الطبقة التي بدأت تلعب دوراً بارزاً أكثر فأكثر في الحركة الوطنية الديمقراطية في البلاد.

كان رئيس المؤتمر الثامن إبراهيم بكري قد ألقى خطاباً مهماً في المؤتمر ننشره كاملاً:

لقد دل هذا العرض الذي قام به عمال دمشق هذا اليوم، معبرين فيه عن مطالب وآمال عمال سورية في بأسرها، على أن الطبقة العاملة السورية، قد أصبحت طبقة تلعب دورها الرئيسي في حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال طمس دورها والتنكر لمطالبها، وبات من المحتم على المسؤولين أن يلبوا هذه المطالب الحقة وأن يعيروها الاهتمام الكافي، ويعملوا على تحقيقها، لأن في ذلك دون ريب، مصلحة لفئة كبيرة من أبناء شعبنا، من أبناء وطننا الغالي العزيز.

مطالب العمال الاقتصادية

لا أريد الإسهاب في وصف حياه العمال ومعيشتهم، إنها معروفه لدى الجميع، واعتقد أن كل إنسان يطلع على حقيقة أوضاع جماهير العمال الواسعة الغفيرة بتجرد، لابد أن يوافق معي على ضرورة تأييد هذه الطبقة وتحقيق مطالبها في رفع مستوى معيشتها وحياتها وعملها. فالحد الأدنى للأجور وهو 275 قرشاً في اليوم، هذا إذا طبق ونفذ، لا يكاد يكفي معيشة شخص واحد فقط، فكيف يمكن أن يسد هذا المبلغ نفقات عائلة بكاملها؟ ولكن لدينا الأدلة الكافية، على أن هناك قسماً كبيراً من العمال لا يحصلون على هذا الحد أيضاً، ومن المؤسف أن تكون هناك فئة كبيرة من عمال المؤسسات العامة ومصالح الدولة نفسها لا يشملهم هذا المبدأ كعمال البلديات والأشغال العامة.

إن الطبقة العاملة السورية سوف تتابع نضالها باستمرار لتطبيق الحد الأدنى للأجور وزيادته ولأجل تطبيق مبدأ ثماني ساعات عمل في اليوم والحد من الغرامات والتسريح التعسفي

فالعمال كلهم يطالبون برفع الحد الأدنى العام للأجور وتطبيقه وتنفيذه بأمانة وإخلاص وهناك الفئات الأخرى من العمال ما زالت أجورهم عرضة لجشع الشركات وخصوصاً الشركات الأجنبية وكبار أرباب العمل، يتحكمون بها كما يشاؤون، ولكن المسؤولين لم يتخذوا التدابير اللازمة لإجبارهم على التقيد بالحدود الدنيا للأجور والمتعلقة بمختلف فئات العمال، فالواجب يقضي بأن تعمل السلطات على تطبيق قراراتها وتنفيذها، إذ ما الفائدة من أجمل القرارات إذا كان العمال لا يستفيدون منها فائدة عملية.

وأما ساعات العمل، فهي وإن تكن محدودة بالقوانين، فإن هذا التحديد لم يقف في وجهه أرباب العمل الذين يزيدون ساعات العمل باستمرار دون أن تعمل السلطات على وقف هذه الهجمات المتكررة من أرباب العمل لزيادة يوم العمل.

ويلجأ أرباب العمل إلى أساليب الضغط والتهديد بالتسريح للعمال الذين لا يرغبون العمل أكثر من 8 ساعات، ولا يجد هؤلاء حماية تقيهم من شر ما يفرض عليهم.

مطالب الفلاحين

وما من شك في أن البطالة تلعب دوراً رئيسياً في التمهيد لأرباب العمل بإنقاص الأجور وزيادة ساعات العمل ومدته، إذ إن جيش العاطلين الاحتياطي المؤلف من العمال المسرحين من أعمالهم إلى جانب العدد الغفير من الفلاحين الفقراء الذين يهجرون القرى إلى المدن طلباً للرزق، يشكل مشكلة اجتماعية تتطلب علاجاً جذرياً سريعاً. وذلك عن طريق رفع مستوى الريف ومنع طرد الفلاحين من أراضيهم، وإنشاء مشاريع صناعية وطنية وحمايتها.

لا تكتفي الشركات وكبار أرباب العمل بهذا الهجوم المستمر بل إنهم يلجؤون إلى استنزاف آخر قطرة من عرق العمال، عن طريق فرض الغرامات الباهظة لأتفه الأسباب.

إن الطبقة العاملة السورية سوف تتابع نضالها باستمرار لتطبيق الحد الأدنى للأجور وزيادته، ولأجل تطبيق مبدأ ثماني ساعات عمل في اليوم، والحد من الغرامات والتسريح التعسفي، وستصل حتماً إلى مطالبها بوحدتها وتضامنها وقوة نقاباتها.

عمال سورية يؤيدون عمال المؤسسات العامة

ومن المؤسف حقاً أن قانون الترفيه عن الموظفين لم يشمل العمال، بحجة أوهن من خيط العنكبوت، ومن المؤسف أيضاً أن قرار الحكومة بشأن زيادة أجور عمال ومستخدمي الدولة والمؤسسات العامة التي طالب بها هؤلاء العمال، لم يكن شاملاً كافياً، فقد استثنى هذا القرار العمال المؤقتين في زيادة الأجور، وكأن هؤلاء يعيشون في المريخ لا على أرض هذا الوطن. كما استثنى هذا القانون فئات الكبرى من العمال المثبتين أيضاً ولا أدري لعمري لماذا هذ التفريق بين العمال وتفضيل المثبتين على الجدد، مع أن الجميع يشتغلون في مؤسسات واحدة، وأن عمال سورية بأسرها متضامنون مع عمال المؤسسات العامة في طلبها المشروع بأن تشمل زيادة الأجور كافة العمال دون استثناء أو تسوية.

وقد هدأتْ النفوس قليلاً... ما معنى ما جرى في السويداء؟

طوال عدة سنواتٍ مضت، لم يمرّ شهر واحد تقريباً دون حدث أمني ما في محافظة السويداء؛ ويأتي ذلك الحدث عاصفاً وكبيراً ومصحوباً بأعداد كبيرة من الضحايا، كما في الأسبوعين الماضيين، أو يأتي أقل صخباً، وإنْ لم يكن أقل خطورة.

■ مراسل قاسيون- السويداء

المشترك هو أنّ حالة التفلّت الأمني وانتشار السلاح والمليشيات والخطف وتجارة المخدرات وشتى أنواع التجارات السوداء، وبالتوازي مع الفقر المتفاقم، والتردي المريع في شتى أنواع الخدمات، هذه كلها هي إحداثيات أساسية ثابتة في وضع المحافظة.

المسؤول الأساسي

قبل أي دخول في التفاصيل، لا بد من القول: إنّ المسؤولَ الأول والأساسي، قانونياً وسياسياً، عن وضع المحافظة، كما عن وضع سورية ككل، هو مؤسسات الدولة السورية، وبطبيعة الحال النظام السياسي القائم الذي يديرها؛ فبين مصالح الفاسدين الكبار وتجار الحرب وتغوّلهم على البلاد والعباد، والذين يتربحون من شتى أنواع الخراب، وبين الألعاب السياسية التي تصب في منع حل الأزمة، ومنع أيّ تغيير وطني حقيقي لمصلحة الناس، تضيع أرواحٌ وتهدر كراماتٌ ويعمّ الخراب.

بكلام آخر، وبعيداً عن الضياع في التفاصيل الكثيرة، على أهميتها، فإنّ حلًا حقيقياً للوضع الكارثي في المحافظة، لا طريق إليه سوى عبر حل شامل للأزمة السورية ككل، وهذا لن يكونَ دون تغيير جذري شامل يعيد توحيد البلاد، ويُمكّن أهلها من تقرير مصيرهم بأنفسهم بكل تفاصيله، بما في ذلك طبيعة النظام السياسي الذي يخدم مصالحهم ومصلحة بلدهم.

كلمة حول المليشيات

هنالك أسباب عديدة لانتشار ظاهرة المليشيات؛ فإضافةً للغياب الشكلي لمؤسسات الدولة، «في حين إنها في الحقيقة موجودة بتأثير كبير بأشكال مباشرة وغير مباشرة»، ربما يمكن وضع اليد على عاملين هما الأكثر تأثيراً في وجود هذه المليشيات، **الأول:** هو الوضع المادي المزري للناس، وللشباب خصوصاً، والذين تقطّعت بهم السبل، وبات الراتب الذي يمكن الحصول عليه من الانضمام لإحدى تلك المليشيات طوق نجاة يلجؤون إليه. **الثاني:** هو البعد السياسي الإقليمي والدولي للمسألة؛ إذ إنّ استمرار الأزمة والتفاقم المتواصل لأوضاع الناس، قد فتح الباب واسعاً أمام شتى أنواع التأثيرات العابرة للحدود، والتي بات بإمكانها الاستثمار في مزيدٍ من التأزيم والخراب، وباتجاه أسوأ أنواع الغايات.

صناعة الرأي

ربما بين أوضح أدوات التأثير في وضع المحافظة، صفحات الفيس البوك المليونية التي تنشط في الفضاء الافتراضي، وتلعب دوراً كبيراً في العمل على توجيه الرأي العام في المحافظة، وفي العمل على تأطيره ضمن اتجاهات محددة.

الملفت بحقٍ في قسم مهم من هذه الصفحات، هي طبيعةُ الخطاب السياسي الذي تتبناه؛ فهي لا تتبنى بشكل واضح الخطاب التقليدي للمعارضة، ولا الخطاب التقليدي للنظام، ومعلوم أنّ تبني أيّ من هذين المنطقين لن يلقى أي قبول عامٍ، لا في المحافظة ولا في سورية بأكملها.

مع ذلك، فإنّ جوهر الخطاب في عدد مهم من هذه الصفحات، يتركز في الموضوعة التالية: نعم النظام مسؤول عن الوضع، ولكنه ليس المسؤول الأساسي! المسؤول الأساسي هو إيران وحزب الله، والمشكلة مع النظام هي علاقته بكل من إيران وحزب الله، وفي حال تم فك هذه العلاقة فإنّ التفاهم معه ممكن...

أي أنّ الخطاب الموجه نحو تغيير جذري شامل وحقيقي في مصلحة البلاد ككل، يتم تحييده لمصلحة خطاب من نوعٍ آخر، يجعل مشكلة المحافظة ومشكلة البلد بأسرها، هي إيران وحزب الله.

دع جانباً تقييم أدوار إيران وحزب الله، فإنّ الدور الغربي على العموم في هذه الصفحات، هو خارج كل نقد أو استهداف، وكذلك الأدوار «الإسرائيلية» هي الأخرى خارج النقد والاستهداف. الخطاب العام الذي يجري تقديمه، والذي ينتقل في تأييده وفقاً للظرف بين هذه المليشيا وتلك، يبقى ثابتاً في تصوير المشكلة على أنها تختصر في إيران وحزب الله، وفي أنّ النظام السوري ليس مسؤولاً أساسياً عنها، بل مسؤولاً بالتبعية...

نتيجة التأثير المتواصل لهذه الصفحات، وللعمل المباشر على الأرض في السويداء، فإنّ هذه الآراء باتت رائجة إلى هذا الحد أو ذاك. وهو ما سنحاول تقديم تفسير له في نهاية هذه المادة...

مخاطر إضافية

بين المخاطر الإضافية الواضحة فيما يجري، العمل على تكريس طابع مركب طائفي- سياسي- اجتماعي واقتصادي للمليشيات؛ فقسم مهم منها يحمل الشكل الطائفي، بغض النظر عن اتفاقه واختلافه من وقت لآخر مع القيادة الروحية الرسمية في المحافظة، وإضافة لحملها تلك الصفة، فهي تحمل السلاح، وتحمل أيضاً أموالاً على شكل رواتب، وتحمل خطاباً سياسياً... وباختصار، فإنه يجري العمل على تقديم هذه المليشيات ليس فقط كـ«منقذ»، بل كممثل شامل للمجتمع دينياً وسياسياً واقتصادياً وإلخ...

هذا الأمر يستهدف- سواء بشكل مقصود أو بحسن نية، ولا شك أنّ هنالك كثراً من أصحاب النية الحسنة- تكريس عزلة جغرافية سكانية؛ وليس مستغرباً في السياق أن تخرج كل بضعة أشهر نغمة منطقة عازلة ونغمة إدارة ذاتية وإلخ.

بعد تاريخي

معلومٌ أنّ الإرث الوطني في السويداء إرث كبير ومستمر في لعب دورٍ مهم في تشكيل ضمائر أهلها وآرائهم. ومعلومٌ أنّ دفعها نحو شكل من أشكال العزلة ومحاولة قطع جذورها الوطنية، هو أمرٌ شديد الصعوبة... لكن أمل من يستهدفون ذلك، هو العلاج طويل الأمد: كلما طالت الأزمة وتعمق الفقر وتعمقت الجريمة واستمر قذف الناس بشتى أنواع الأفكار الانعزالية، كلما زادت مساحة قبولها. وإنْ كان الهدف في مرحلة ما هو التقسيم الفعلي، فإنّ أصحاب مشروع التقسيم الداخليين والخارجيين، باتوا يعلمون يقيناً بأنّ احتمالاته باتت أضعف مما سبق، ولكنهم يزرعون البذار السامة للمستقبل...

الحوادث الأمنية التي تجري من فترة إلى أخرى، وكما هو واضح بالنسبة لأهل المحافظة وللسوريين ككل، وبما فيها هجوم فصيل على آخر، لا تقدم حلاً من أي نوع كان، لا لموضوع المخدرات ولا لموضوع الخطف ولا لغيره من المصائب. بل وأسوأ من ذلك أنها تكرّس زعامات معينة وخطاباً سياسياً معيناً...

تكريس حالة انعزالية طائفية وسياسية، الغرض البعيدُ منها هو التأثير على شكل الحل القادم في سورية، والذي يُراد له أنْ يكون حلاً ملغوماً بكل إمكانيات الانفجار، يقوده أمراء حرب كل في منطقته، ويستمر فيه الخراب ويتعمق، بحيث تغدو وحدة البلاد شكليةً أكثر مما هي عليه الآن، ولا يمكن بحال من الأحوال إغماض العين عن التقاطع الإجرامي في المصالح، سواء بشكل مخطط أو عفوي، بين أمراء الحرب والفاسدين الكبار والمتشددين من جهة، وبين الجهات ذات المصلحة في التخلص من الإرث الوطني الكبير للسويداء وأهلها، ونقصد بينها بالدرجة الأولى «إسرائيل».

كلما طالت الأزمة وتعمق الفقر وتعمقت الجريمة واستمر قذف الناس بشتى أنواع الأفكار الانعزالية كلما زادت مساحة قبولها

المخرج

كما سبق وقلنا في البداية، فإنّ الحل الحقيقي لن يستند إلى أيّ من الفصائل الموجودة، ولن يستند إلى مؤسسات الدولة بشكلها الحالي وبطريقة إدارتها الحالية، ولن يستند أيضاً إلى أيٍّ من القوى الخارجية المتدخلة؛ الحل لن يستند إلا إلى السوريين في كل سورية، وإلى حل سياسي شامل على أساس القرار 2254، يبدأ بتشكيلٍ جسم حكم انتقالي يمهد الطريق بشكل فعلي لكي يتمكن السوريون من حكم أنفسهم بأنفسهم في طول البلاد وعرضها، وتحديداً، السوريون من حزب الـ95% الذي يرزحون تحت وطأة الفقر والنهب والتسلط ويدفعون كل الأثمان.

حلّ كهذا لن يكتمل هو الآخر دون خروج كل القوات الأجنبية من سورية، كلّها على الإطلاق، ولكن لن يبدأ إلا بتشكيل جسم حكم انتقالي توافقي يتم من خلاله التعامل مع أزمات البلاد لا بالمفرق بل بالجملة...

مجدداً: «تغيير سلوك النظام» كشعار غربي:

صدر يوم الرابع من هذا الشهر تقريرٌ بعنوان: «العفو عن المعتقلين السوريين قد يكون اختراقاً إذا كانت دمشق مستعدة لبذل المزيد». أصدره مركز أبحاث أمريكي مقرّه نيويورك واسمه «مؤسسة القرن».

■ مركز دراسات قاسيون

يحمل التقرير تكريساً لإشارات سبق أن تناولتها قاسيون في عدة مقالات سابقة عالجت فيها تحول الشعار الغربي من «إسقاط النظام» إلى «تغيير سلوك النظام»، ودرست المقصد الغربي من هذا الشعار، وما يختفي تحته من استهدافات تتعلق بسورية وبالمنطقة.

يشير صدور هذا التقرير «والذي سنقف على تفاصيله ضمن المادة» إلى استمرار الدفع الغربي في الاتجاه نفسه الذي كنا قد وضحناه في المواد السابقة، ولكنه يحمل أيضاً دلالات إضافية متعلقة بتوقيت صدوره وسياق الأحداث الكبرى العالمية التي يأتي ضمنها.

ولأنّ الأحداث الكبرى التي تشغل العالم منذ 24 شباط من هذا العام، قد دفعت إلى الوراء «إعلامياً» الملف السوري، فإنّ التقرير نفسه قد يبدو منقطعاً عن سياق متواصل لعملية «تغيير سلوك النظام»؛ ولذا من المهم إنعاش الذاكرة القريبة، عبر التذكير بذلك السياق، ومن ثم الانتقال إلى معالجة التقرير نفسه، ومحاولة فهم الرسائل والإشارات التي يحملها.

ماذا قلنا سابقاً حول «تغيير سلوك النظام» و«التطبيع مع النظام»؟

نظرنا في مواد سابقة في الطرق المختلفة التي يحاول من خلالها الغرب وبالأخص الولايات المتحدة، الحصول على مكتسبات تدعم مشاريعه ومصالحه في المنطقة، وبالأخص أكبر مشروع له: أي «إسرائيل». وسلطنا الضوء آنذاك على ما تقوم به أمريكا ومعها الغرب– وفي بعض الأحيان بتعاون مع بعض الأنظمة العربية– لتحقيق مصالحها تحت شعارات: «التطبيع مع النظام» و«تغيير سلوك النظام»، وفوقهما شعار «خطوة مقابل خطوة»، بوصفها– بالدرجة الأولى– أدوات للالتفاف على تطبيق الحل السياسي عبر 2254...

في هذا السياق، فقد برز من بين أدوات هذا الالتفاف ما سمي بمشروع خط الغاز «العربي»، وما رافقه من محاولات لإظهار تقاربات مفترضة بين حكومات الدول المعنية، ولكن ليس أي تقارب، بل تقارب مرعي من البنك الدولي ومن الولايات المتحدة بطبيعة الحال. أفردنا عدداً من المواد حول الموضوع بما في ذلك ملف كامل لمركز دراسات قاسيون حول ما يسمى بخط الغاز «العربي».

كنا قد قلنا سابقاً: «إنّ المسار الذي تسعى الولايات المتحدة وكذلك «إسرائيل» إلى دفع المنطقة بأسرها للسير وفقه، وإذا كان يتضمن وصفات عامة من قبيل «ناتو عربي» و«خط غاز عربي»، وإلخ، فإنّه وعملاً بمقولة كيسنجر «لا حرب دون مصر، ولا سلام دون سورية»، وبعد أن تم ضمان الشطر الأول منها للأسف، على الأقل في المدى المنظور، فإنّ التركيز الآن هو على الشطر الثاني». «من مادة: «الخطة ألفا– النسخة الثانية... لماذا «التطبيع مع النظام»؟ ولماذا «التطبيع»؟»».

في المادة ذاتها، أوضحنا أن: «ما تسميه وسائل الإعلام... بعملية «تغيير سلوك النظام»، وبـ «التطبيع مع النظام»، ليس المقصود منه بحال من الأحوال فتح الباب أمام علاقات سليمة بين سورية كدولة وبين الدول العربية الأخرى، وليس المقصود منه أيضاً خروج سورية من أزمتها أو تحسين أوضاع أهلها... بل المقصود وضوحاً، هو سحب سورية من اصطفافها التاريخي بشكل تدريجي «ولكن سريع»، نحو اصطفاف جديد تصبح فيه لا غربية الهوى فقط اقتصادياً من حيث المتحكمين والفاسدين الكبار ضمنها نظاماً ومعارضة، بل وأيضاً غربية الهوى سياسياً بشكل علني، ضمن استقطاب جديد شرقي– غربي، أداته الأساسية هي حرب الجميع على الجميع ضمن شعوب المنطقة، ولكن مع إبعاد أية حرب، أو حتى معركة، عن «إسرائيل»».

في مادة لاحقة بعنوان «البنك الدولي بين خط الغاز «العربي» والسد العالي!»، ركزنا على دور البنك الدولي ضمن الوضع الحالي والأهداف الراهنة للغرب، وبالتحديد عبر مشروع خط الغاز «العربي»، مستحضرين المثال التاريخي للابتزاز الغربي ضمن «الخطة ألفا» عبر التمويل المفترض لمشروع السد العالي في مصر، والذي لم يحصل في نهاية المطاف، إلا حين انعطفت مصر سياسياً نحو الاتحاد السوفييتي وحصلت على تمويل السد منه. وأوضحنا في المادة أن دور البنك الدولي ما زال هو ذاته في محاولة بائسة لإعادة إنتاج التاريخ ولذات الأهداف، وهنا نعني الأهداف المرجوة من «التطبيع مع النظام» و«تغيير سلوك النظام».

وفي مادة بعنوان «أين وصلت عملية «تغيير سلوك النظام»؟ سياق... أدوات... نتائج»، قلنا إن «ما يجري فعلياً ضمن سياسة تغيير السلوك، وبعيداً عن أوهام النخب ومصالحها الضيقة، هو أنّ البلاد والنخب نفسها، يجري تجريدها بالتدريج من إمكانياتها وقدراتها وحتى من صداقاتها وتحالفاتها، بحيث تصل إلى مرحلة لا تعود قادرة فيها سوى على القبول. وعادة ما يكون هذا القبول هو آخر الأدوار التي تلعبها على مسرح التاريخ». وأضفنا أنه «إذا كانت عملية الحل السياسي ما تزال متعثرة حتى اللحظة، ويقود تعطيلها المتشددون السوريون، من النظام بالدرجة الأولى، ومن المعارضة بالدرجة الثانية، فإنّ استمرار العملية لا حيّة ولا ميتة، قد تحول بحد ذاته إلى إحدى أدوات إطالة الاستنزاف وتعميقه وصولاً إلى «تغيير السلوك».»

ما تسميه وسائل الإعلام بعملية «تغيير سلوك النظام» وبـ «التطبيع مع النظام» ليس المقصود منه فتح الباب أمام علاقات سليمة بين سورية والدول العربية الأخرى... ولا حل أزماتها بل المقصود وضوحاً هو سحب سورية من اصطفافها التاريخي

وذكرنا بعض الأدوات التي تم استخدامها في محاول لتحقيق ذلك الهدف، ومعظم هذه الأدوات كانت بصيغة إخراج أحد الأرانب من القبعة والتلويح به، فيما لا يمكن وصفه إلا بعملية مساومة لتبرير تقديم تنازلات معينة تصب في الاتجاه ذاته، وهو ليس الاتجاه الذي يخدم السوريين: أي الحل الشامل عبر التطبيق الكامل للقرار 2254.

آخر المؤشرات

المؤشرات والخطوات التي ناقشناها في المواد المذكورة آنفاً كانت شديدة الوضوح، ورافقتها تغطية إعلامية واهتمام واسع النطاق، كما بدأ البعض بقراءتها ضمن إطار مقترح المبعوث الأممي الخالي من المضمون، أو أبسط الملامح حول الـ «الخطوة مقابل خطوة». ولكن كما أسلفنا في بداية هذه المادة، ولأسباب متعلقة بالظرف الدولي، بدت الأمور وكأن الغرب والأمريكان قد علّقوا عملهم وجهودهم في سياق «التطبيع مع النظام» و«تغيير سلوك النظام»، ولم يعد الأمر على «رادارهم» في ظل تخبطهم لمواجهة الأزمات الكبرى الأكثر اشتعالاً... ولكن الأمر في الحقيقة لم يكن كذلك...

تقرير «مؤسسة القرن»

جاء التقرير المنشور في الرابع من هذا الشهر بعنوان: «العفو عن المعتقلين السوريين قد يكون اختراقاً إذا كانت دمشق مستعدة لبذل المزيد»، أصدره مركز أبحاث أمريكي صغير نسبياً، يتخذ من نيويورك مقراً له واسمه «مؤسسة القرن»، أسسه في عام 1919 رجل الأعمال الأمريكي، إدوارد فيلين، والذي كان والداه من المهاجرين اليهود الألمان. وكاتب التقرير هو سام هيلير، وهو «خبير» أمريكي في الشأن السوري، يقيم في بيروت ويتنقل في المنطقة بشكل كبير

تقريرٌ جديد عن «اختراقٍ» متوقف على «بذل المزيد»؟!

بما في ذلك دمشق وتركيا ودول أخرى في المنطقة.

بينما ركز التقرير على موضوع مرسوم العفو الذي أصدره النظام السوري في شهر نيسان الماضي، يمكن قراءة شيء ما بين السطور، وبالتحديد فيما يصب بتطوير الأدوات الغربية في سياق الحوافز فيما يتعلق بعملية «التطبيع مع النظام» و«تغيير سلوك النظام». كما أن التقرير يذكر بشكل عرضي، ولكن عدة مرات موضوع مقترح الـ «خطوة مقابل خطوة»، والذي في مضمون هذا التقرير يشمل طرفين واضحين: النظام والغرب... أي ليست بحال من الأحوال، وكما سبق أن وضحنا مراراً، عملية بين السوريين أنفسهم، أو حتى بين طرفي الصراع الدولي.

يقول كاتب التقرير في بدايته إنه «يبدو أن رسائل دمشق حول مرسوم العفو هذا تشير إلى تحول عن موقفها المعتاد المتمثل في العناد المتشدد، ومحاولة دمشق لخلق ديناميكية أكثر تبادلية مع الدول الخارجية». وتطرق التقرير إلى رسالة كان قد أرسلها وزير الخارجية السوري، فيصل المقداد، في 18 أيار إلى الأمين العام للأمم المتحدة وعدة وزراء خارجية لدول أخرى، قال فيها إن المرسوم «استثنائي في طابعه القانوني والاجتماعي والسياسي، ويمثل مرحلة متقدمة ونقطة تحول أساسية في جهود الدولة السورية المستمرة، والتي تعكس رغبتها في ترسيخ مفاهيم المصالحة والتسامح بشكل مستدام». وأضاف المقداد في توضيحه بأن المرسوم لا يشمل غير السوريين بحكم التزام سورية «بالحفاظ على السلام والهدوء الإقليمي والدولي وعدم إعادة تصدير هؤلاء الإرهابيين الأجانب إلى دول أخرى». وبحسب التقرير، فقد دعت الرسالة «الدول إلى دراسة ما تم إنجازه في سورية، والتعاون مع الدولة السورية، ودعم جهودها في إدارة أوضاع البلاد بشكل بنّاء». ويضيف التقرير إن «أولئك الدبلوماسيون «الغربيين» أيضاً قالوا... إن نظراءهم السوريين بدوا أنهم يتطلعون ضمنياً إلى بعض ردود الفعل الإيجابية. وقال أحد الدبلوماسيين: «لقد زعموا دائماً أنهم يعملون على دفع عجلة المصالحة ضمن الشعب السوري... لذا يمكنهم تقديم هذا كخطوة تالية من تلك العملية... وهم لا يربطون هذه الخطوة بشيء يريدونه في المقابل. لكنه ملحوظ أنهم يقدمون هذه الأشياء التي قاموا بها، وبعد ذلك، في وقت لاحق في هذه المحادثات، يقولون: «الآن بعد أن تحركنا، هل سيتحرك الآخرون؟»».

ويشير التقرير إلى ردود الأفعال «الإيجابية»، ولكن الحذرة في الوقت ذاته من قبل مسؤولي دول غربية، مثل: النرويج والولايات المتحدة، وعمل المبعوث الأممي لسورية في حث دول مختلفة «على عدم الرد بطريقة تنعكس بسلبية». ويضيف التقرير: أن «مرسوم العفو قد يكون في الواقع محاولة من دمشق للانخراط في إطار التفاوض وفق الـ «خطوة مقابل خطوة» الذي دعا إليه بيدرسون لدفع العملية السياسية في سورية، على الرغم من أن المسؤولين السوريين لم يؤيدوا صراحة نموذج بيدرسون».

ويضيف كاتب التقرير إنه «قد يكون مرسوم العفو الأخير هذا فرصة لاختراق حقيقي، ولكن فقط، على ما يبدو، إذا كانت دمشق **مستعدة للمضي قدماً إلى أبعد من ذلك**... يصعب التكهن بنوايا دمشق. على كل حال، لا أحد يعرف حقاً لماذا اختار الأسد إعلان هذا العفو، ولماذا الآن... أشار البعض أيضاً إلى دعوات بيدرسون المستمرة لإطار الـ «خطوة مقابل خطوة» الذي اقترحه. في اعتقادهم، ربما دمشق قررت، أخيراً، اختبار ما يمكن أن يقدمه بيدرسون فعلاً... من وجهة نظر أحد الدبلوماسيين الغربيين، لم يعد أمام السلطات السورية **سوى بضعة أشهر منذ إصدار المرسوم**: «إذا لم يكن هناك شيء يمكن التحقق منه بعد ذلك، فأعتقد أن كل هذا قد يصبح عديم الفائدة».».

وحسب التقرير اشتكى مسؤول غربي: «إنهم ليسوا في مفاوضات معنا... لم يتفقوا على أن ينخرطوا في عملية خطوة مقابل خطوة. لقد قاموا بمرسوم العفو هذا من جانب واحد، وبهذه الطريقة الفوضوية- كيف تتخيلون أن الأمور ستسير؟ إن الطريقة التي يتصورون بها المفاوضات مغلوطة بالكامل. إذا أردت شيئاً، عليك أن تنخرط في مفاوضات بشأنه».

يضيف كاتب التقرير: إنه «من الواضح أن التقدم الذي يمكن التحقق منه في تنفيذ هذا المرسوم- المزيد من السوريين خارج الاعتقال، والمزيد من الإجابات لعائلات المعتقلين والمختفين في سورية الذين طالت معاناتهم- سيكون مفيداً أكثر من التقدم في مسارات أخرى أكثر رمزية في العملية السياسية السورية. المعتقلون المفرج عنهم شيء حقيقي وإيجابي؛ **أكثر من التعديلات الدستورية**».

ولا يخلو التقرير من إشارات تودد وغزلٍ مشروطة بطبيعة الحال. من ذلك ما جاءَ في التقرير على لسان كاتبه: «أخبرني دبلوماسيون أن المسؤولين السوريين عرضوا قضيتهم مباشرة على وسطاء أجانب... وأخبرني العديد من الدبلوماسيين أن المسؤولين السوريين قد قدموا إحاطة لهم حول العفو وتنفيذه، بما في ذلك خطط تقديم مزيد من المعلومات حول الإفراجات. قال أحدهم «يبدو أنهم جادون للغاية بشأن ذلك... على الأقل من حيث الكلام».»

والقول أيضاً إن «دبلوماسيين أجانب قالوا: إنهم أبلغوا نظراءهم السوريين أن تنفيذ العفو حتى الآن لم يعتبر كافياً لاستحقاق بعض الإشارات المتبادلة. لقد أبلغوا عن الخطوات الإضافية التي يمكن أن تتخذها السلطات السورية، والتي من شأنها أن تجعل الدول الأخرى تعتبر العفو جاداً».

إذا كان رفع الغرب لشعار «تغيير سلوك النظام» بدلاً من «إسقاطه» قد استهدف في وقتٍ مضى تعطيل الحل وتعميق الأزمة فإنّ هذا الاستهداف ما يزال مستمراً ولكنه بات محكوماً بآجالٍ زمنية أقصر بكثير

السياق الراهن

إذا كان رفع الغرب لشعار «تغيير سلوك النظام» بدلاً من «إسقاطه»، قد استهدف في وقت مضى تعطيل الحل، وتعميق الأزمة، وتحويل المخرج إلى بازارٍ بين النظام والغرب، وبمعزل عن أية أدوار أخرى، فإنّ هذا الاستهداف ما يزال مستمراً، ولكنه بات محكوماً بآجال زمنية أقصر بكثير... وهو ما يعبر عنه التقرير نفسه بالقول: إنه «لم يعد أمام السلطات السورية **سوى بضعة أشهر**...»

ولكن، ما الذي يحدد الإطار الزمني لهذا الاستعجال؟ لا يتعلق الأمر قطعاً بالمعتقلين أو بأي من الملفات الإنسانية أو الاقتصادية أو السياسية التي تهم السوريين وتخدم مصالحهم... هذا الاستعجال هو قبل كل شيء آخر، نتيجة لمجمل الوضع الدولي المتأزم الذي يعزز الاتجاه الانسحابي للولايات المتحدة من منطقتنا، ويجعل استحقاقات ذلك الانسحاب واجبة التحقيق بأسرع ما يمكن، وعلى رأس تلك الاستحقاقات، محاولة تأمين أوضاع الكيان، وتأمين وضع متفجر ذاتياً في المنطقة ككل، وفي سورية ضمناً.

يزيد من العجلة هذه، تعمق اتفاقات أستانا، والتي بات واضحاً أنّ على رأس جدول أعمالها إخراج الأمريكان من سورية، وبات هذا الخطاب أكثر تكراراً في كلام أطراف أستانا الثلاثة، كما أنّ السلوك على الأرض في مناطق مختلفة من سورية، وخاصة في التنف وفي الشمال الشرقي السوري، يعزز هذا الاتجاه: أي اتجاه طرد الأمريكان من سورية...

ضمن هذا الجو، يصبح من الضروري من وجهة النظر الأمريكية، تسريع العملية المسماة «تغيير سلوك النظام» لعل وعسى يتحقق من خلالها قتل الحل السياسي نهائياً من جهة، وتطبيع الأزمة بحيث تصبح دائمة من جهة أخرى، وأهم من هذا وذاك بالنسبة للغرب، الوصول إلى وضع يتم فيه تطبيع وضع الكيان الصهيوني في المنطقة، وخاصة مع التعمق المتعاظم للمخاطر على مستقبله، نتيجة التحول العاصف في ميزان القوى الدولي...

هذه المحاولات جميعها ستبقى بلا نتائج حقيقية، إلا واحدةً هي: القضاء على المستقبل السياسي لأية جهة تنخرط فيها ضمن منطقتنا وبلدنا..

نتائج شهادات الثانوية تحت المجهر

في مواد سابقة عرضنا لبعض جوانب الأزمة التي يمر بها الواقع التربوي والتعليمي في سورية في كل مراحله وأجزائه، والتي عجزت الحكومة ووزارة التربية أن تحل ولو واحدة من المشكلات العالقة بها، والمتراكمة منذ عقود، لأنها تحتاج إلى برامج ترتكز على سياسات حكومية جادة في حل الأزمات.

■ عمار سليم

أما طريقة الترقيع والاختباء وراء الفقاعات الإعلامية المعتادة فلن تحل شيئاً، والواقع خير شاهد على الكلام، ونتائج الشهادات الثانوية مؤخراً تثبت ما تقدمنا به.

معايير المقارنة المغلوطة

فقد عرضت وزارة التربية عبر صفحتها الرسمية أعداد المتقدمين والناجحين والراسبين الذين يحق لهم التقدم إلى الدورة التكميلية ومن لا يحق لهم التقدم، ومنها مثلاً الفرع العلمي والفرع الأدبي، حيث بلغ عدد المتقدمين في الفرع العلمي /134,815/ طالباً وطالبة نجح منهم /74,478/ طالباً وطالبة، ونسبة النجاح مقدارها /55,24%/ في الدورة الأولى فقط، بينما بلغت نسبة النجاح في دورة عام 2021م /63,81%/.

وقد بلغ عدد المتقدمين في الفرع الأدبي /70,815/ طالباً وطالبة نجح منهم /38,223/ طالباً وطالبة وبنسبة نجاح 53,98% في الدورة الأولى فقط بينما بلغت نسبة النجاح في دورة عام 2021 /52,14%/.

بينما بلغت نسبة النجاح العامة لكل الفروع 59,59% من كل المتقدمين.

فهل هذه النسبة دليل عافية أم دليل تراجع؟

وقبل الإجابة عن هذا السؤال لا بد من الإشارة إلى المقارنة التي أجرتها وزارة التربية مع نتائج العام الماضي في الدورة الأولى.

لقد رفعت وزارة التربية شعار تطوير التعليم وتحديثه من خلال منهاجها وإستراتيجياتها واجتماعاتها وقرارتها، وهذا اعتراف منها بعدم صلاحية الوضع السابق للتعليم وضعفه على كل المستويات والمراحل، وإذ بها في هذا العام تقارن نسبة النجاح بعام سابق وجعله مقياساً لجودة النتائج، علماً أن نتائج الشهادة الثانوية للفرع العلمي قد انحدرت من 63,81% في العام 2021 إلى 55,24% للعام 2022 وهو الفرع الأهم بالنسبة لأعداد المتقدمين، والأهم كمصدر للقبول في الكليات العلمية لوزارة التعليم العالي لتخريج الكفاءات العلمية.

وهذا أول دليل على انحدار المستوى العام في النتائج.

هل تحققت هذه النسبة من النجاح بجهود الوزارة؟

لو ربطنا بين جميع الظروف والعوامل سوف نصل إلى الحقيقة، بدءاً بعوامل تيسير الغش في كثير من المراكز الامتحانية بسبب قلة عد المراقبين، وعدم قدرتهم على ضبط القاعات لأسباب ذكرناها سابقاً، ولا ننسى عامل مستوى الأسئلة الامتحانية الذي يميل إلى التبسيط، حيث في كثير من المواد أصبحت الأسئلة مسطحة سهلة متداولة في أسئلة السنوات السابقة، وهذا ما أفاد به بعض الموجهين الاختصاصيين، وفي الدورات المكثفة في المعاهد الخاصة، والتي تعلّم الطالب كيف يلتقط الدرجات بمعزل عن التحصيل العلمي والمستوى الذي يجب أن يحققه علمياً.

وقد أصبح من العرف في الأعوام الأخيرة أن الطالب في مرحلة الشهادات، وخاصة الثانوية، لا يعتمد على المدرسة، وجل اعتماده على المعاهد الخاصة والدروس الخاصة ليتم المنهاج المقرر، وهكذا يصبح نجاح الطالب مرهوناً غالباً بقدرته على الحصول على الدروس الخاصة حسب وضعه الاقتصادي الذي غالباً ما يدفعه الأهل من حساب حاجاتهم الأساسية من طعام وشراب ولباس، ومع هذه الظروف مجتمعة لا يمكن أن تكون مخرجات التعليم مجدية، وإن ارتفعت نسبة النجاح، لأن ارتفاع مثل هذه النسبة سيكون خلبياً ولا يدل على تعافي العملية التعليمية.

التعليم خرج عن غرضه وهدفه الأساس وهو تطوير العقول والمهارات من أجل البناء والتنمية!

كل شيء خاضع للتطوير إلا نظام الامتحانات والنجاح والرسوب

منذ أكثر من اثنتي عشر عاماً ونظام الدورة التكميلية ساري المفعول، حيث يعتبر الطالب راسباً في الدورة الأولى ولو بمادة واحدة حتى يتم استكمالها في الدورة اللاحقة، ولا يمنح الشهادة حتى ينجح في كل المواد المقررة، بغض النظر عن المجموع، وعدم حساب درجة مادة التربية الإسلامية من معدل القبول الجامعي مع أنها مادة مرسبة!

فلماذا تعتبر مرسبة إذا لم تحسب من المواد الرافعة للمعدل، وما الغاية من ذلك؟

فكثير من الإشكالات التي تقف عائقاً في وجه الطلاب، وتضيع منهم سنة أو أكثر من مسيرة تعليمهم، لم يتم النظر إليها، ويتم اعتبارها من الثوابت التي لا تتغير!

اعتراضات بالآلاف

أعلنت وزارة التربية رسمياً عن الاعتراضات التي بلغت آلافاً، حيث أعلاها في دمشق 10,000 اعتراض، وبلغ العدد في محافظات دمشق وريف دمشق وطرطوس وحمص وحلب 23,634 اعتراضاً فقط، ما يشكل نسبة 11% تقريباً من عدد المتقدمين، وهذه نسبة ليست بالقليلة!

وقد ارجع مدير تربية ريف دمشق السبب في ذلك إلى الحالة النفسية لدى الطلاب لتبرير فشلهم!

ولكن الواقع أن السبب الأكبر في ذلك هو عدم ثقة الطلاب بعمليات التصحيح والتنتيج، وعدم الثقة طبعاً يعود إلى ما يتم تداوله من خلل في هذه العمليات، وما رشح من نتائج معدلة بعد الاعتراضات!

فمراكز التصحيح غير مهيأة لراحة المصحح ليتم عمله بدقة وتركيز تام، فلا تكييف ولا كهرباء ولا إضاءة، والمدة الزمنية التي يقضيها المصححون على طاولاتهم بالساعات كفيلة بتراخي التركيز وبلوغهم حد الإجهاد، لأن أعدادهم غير كافية طبعاً لتخفيف العبء عنهم!

وقد تم تداول صورة في صفحات التواصل كيف أن أحد المصححين يستعين بمصباح جهازه النقال ليضيء على الورقة، كما غيره من المصححين في المركز!

أفلا يكفي هذا أن يشك الطالب بدرجته، ولو كان فاشلاً في امتحانه؟

فهذه الأسباب تجعل الدافع أكبر للتقدم باعتراضه، وهم من فسحوا له هذا المجال بالنتيجة.

علماً أنه لا يسمح له بالاعتراض إلا على مادتين فقط، فهل هذا يحقق العدالة للطالب؟

خلاصة القول

إن هذه النتائج، سلبية كانت أو إيجابية، مرتفعة أم منخفضة النسبة، هي لا تعبّر في الحقيقة عن مخرجات التعليم وما يجب أن تحققه العملية التعليمية، لأن التعليم خرج عن غرضه وهدفه الأساس وهو تطوير العقول والمهارات من أجل البناء والتنمية!

فما نشهده من انهيار في قطاع التربية والتعليم يستدعي أن نعي ما تعكسه السياسات الحكومية من فشل فيها، وانهيار مستمر، ووقوفها عائقاً أمام التطور الحقيقي في هذا الميدان.

بين السياحة والإنتاج.. الأرباح الكبيرة والسريعة أولاً

سنقف فيما يلي عند خبرين مقتضبين، تم تداولهما منفردين عبر بعض المواقع الإعلامية نهاية الشهر الماضي، للمقارنة بين منشآت الإنتاج ومشاريع السياحة على مستوى الاهتمام الحكومي في ظل السياسات المتبعة:

■ سمير علي

فنقلاً عن مدير صناعة حمص بتاريخ 2022/7/25، أنه: «بلغ مجموع عدد المنشآت الصناعية والحرفية المرخصة والمنفذة منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه 287 منشأة، برأسمال قدره 12,5مليار ليرة، مما يوفر حوالي 711 فرصة عمل جديدة».

على الطرف المقابل، ورد على موقع الحكومة بتاريخ 2022/7/26 ما يلي: «منحت هيئة الاستثمار السورية إجازة استثمار لأول مشروع سياحي من مستوى أربع نجوم وفق أحكام القانون 18 لعام 2021 بتكلفة تقديرية 48 مليار ليرة سورية، حيث يؤمن المشروع 158 فرصة عمل».

مقارنة بسيطة وفاقعة

في مقاربة أولية لما ورد في الخبرين أعلاه نورد النقاط التالية للمقارنة:

الكلفة التقديرية للمشروع السياحي في طرطوس أعلاه /48/ مليار ليرة، توازي تقريباً أربعة أضعاف كلفة رأسمال المنشآت الصناعية والحرفية المرخصة في حمص منذ بداية العام وحتى الآن المقدرة بـ /12,5/ مليار ليرة.

الفارق الكبير لفرص العمل التي سيوفرها المشروع السياحي بواقع /158/ فرصة عمل، بالمقارنة مع فرص العمل التي وفرتها المنشآت الصناعية والحرفية بواقع /711/ فرصة عمل.

الرأسمال الوسطي لكل منشأة صناعية وحرفية، بحسب الأرقام أعلاه، تقدر بحدود 43 مليون ليرة.

مبلغ 48 مليار ليرة سورية كرأسمال بحال تم توظيفه في الصناعة والحرف، فهذا يعني إضافة 1,116 منشأة صناعية وحرفية، مع تأمين 2,790 فرصة عمل إضافية تقريباً.

مع الأخذ بعين الاعتبار، أن المشروع السياحي سيقام على مساحة من الأرض تبلغ نحو 15,000 متر مربع، ولو تم تخصيص ما يعادلها للإنتاج، فستتسع لعشرات المنشآت الصناعية والحرفية الاضافية.

إن المشروع السياحي أعلاه سيستفيد من مزايا قانون الاستثمار 18 لعام 2021، بما فيه من إعفاءات وتسهيلات، وخاصة التسهيلات التمويلية.

وسيستفيد المستثمر «الأوحد» من الأرباح الكبيرة والسريعة والمضمونة من مشروعه السياحي.

مقابل كل المعيقات التي تواجه المنتجين «في الصناعة والحرف»، اعتباراً من صعوبات تأمين مستلزمات الإنتاج، مروراً بتخفيض الدعم على بعض هذه المستلزمات، وخاصة المحروقات، وليس انتهاءً بما يترتب عليهم من تكاليف ورسوم ونفقات، حيث لا يستفيدون من ميزات الإعفاءات والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين الكبار!

فصاحب المنشأة الصناعية والحرفية بالواقع العملي أصبح بالكاد يحصل مصدر دخل يؤمن له كفاف العيش.

يبقى الفارق النوعي المضاف في تشغيل العاملين في سلاسل التوريد والتوزيع، بين منشأة واحدة سياحية، مقابل 287 منشأة صناعية وحرفية.

مع الفارق النوعي الإضافي الذي لا يقل أهمية والمتمثل بما تؤمنه المنشآت الصناعية والحرفية من بضائع وسلع، والقيمة المضافة عليها، بما في ذلك المنتجات التصديرية منها، والشرائح الواسعة المستفيدة منها.

مقابل الشريحة المستهدفة من المنتج السياحي الاستثماري، والمتمثلة بشريحة النخبة من المليئين مالياً، الباحثين عن الترفيه والترف.

فهل من يسأل، بعد المقارنات البسيطة أعلاه، لماذا تقتضي المصلحة الوطنية أن يكون الإنتاج أولاً، ولماذا لا بد من الانتهاء من جملة السياسات التوحشية التي أوصلتنا لما نحن فيه من خراب؟!

فهل من يسأل بعد المقارنات البسيطة أعلاه لماذا تقتضي المصلحة الوطنية أن يكون الإنتاج أولاً ولماذا لا بد من الانتهاء من جملة السياسات التوحشية التي أوصلتنا لما نحن فيه من خراب؟!

الاهتمام الحكومي منقطع النظير!

بحسب التصريحات الرسمية، فإن الحكومة تولي اهتمامها بالمشاريع الاستثمارية، وتعمل على تشجيعها وتقديم كل ما يمكن من تسهيلات وإعفاءات لها، مع المزيد منها، مع قوننة هذه الإعفاءات والامتيازات، بما في ذلك التمويل وتأمين الأراضي.

ولعل إيراد الخبر أعلاه عن المشروع السياحي في طرطوس، على الموقع الحكومي الرسمي، دليل على مدى الاهتمام بالمشاريع السياحية المرخصة وفق أحكام القانون 18 لعام 2021، الذي يمنح المستثمرين الكثير من المزايا والإعفاءات والتسهيلات، بما في ذلك التسهيلات التمويلية الكبيرة طبعاً.

فعلى النسق نفسه من الاهتمام الحكومي بالمشاريع السياحية لأصحاب الأرباح، وبتاريخ 2022/8/6، تم وضع حجر الأساس من قبل وزير السياحة لمشروع سياحي خاص في طرطوس أيضاً، بكلفة تقديرية تصل لـ60 مليار ليرة، كذلك قام بافتتاح عدة مشاريع سياحية أخرى في المحافظة.

وربما لا داعي بالمقابل لمزيد من الحديث عما يواجه الإنتاج «صناعي- زراعي- حرفي» من صعوبات ومعيقات، على الرغم من كثرة مطالب الصناعيين «والمنتجين عموماً» بتذليلها، أو مساواتهم بالامتيازات والمزايا الممنوحة للمشاريع الاستثمارية، الخاصة بكبار أصحاب الأرباح، بالحد الأدنى، لكن دون جدوى!

والنتيجة، مزيد من الإعاقة للإنتاج والمنتجين رسمياً، مقابل المزيد من المزايا والإعفاءات لمشاريع الترف والسياحة والربح السريع، في الوقت الذي نعيش فيه جملة من الأزمات على المستوى الوطني!

فالسياسات الليبرالية التمييزية المتبعة، والتي تصب بمصلحة شريحة أصحاب الأرباح فقط لا غير وعلى طول الخط، على حساب مصالح جميع الشرائح الاجتماعية الأخرى، وخاصة الغالبية من أصحاب الأجور، كما على حساب المصلحة الوطنية، والتي وصلت لمرحلة التوحش بنتائجها الملموسة على المستوى الإنتاجي والمعيشي والخدمي والتعليمي والصحي و.. لم ولن تخرجنا من أزماتنا، بل على العكس، توسعها وتزيدها تعمقاً يوماً بعد آخر!

مسمار جديد في نعش الدعم

تمّ بتوجيه من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وضع كشك من قبل المؤسسة السورية للمخابز بمنطقة ركن الدين مجمع ابن العميد، وهو أكبر تجمع أفران في العاصمة، حيث سيتم بيع الخبز بدون بطاقة ذكية وبسعر 1300 ليرة سورية للربطة، «1250 ليرة سعر الربطة+ 50 ليرة عمولة نقل وتوزيع».

■ مراسل قاسيون

وأكد مصدر في الوزارة أنّ هذه العملية سوف تتم في عدة مناطق في دمشق قيد التجربة، ريثما يتم تعميمها على باقي المحافظات.
وبغض النظر عن مدى نجاح التجربة من عدمها، فإن الوزارة بهذا الإجراء قد عومت سعر الخبز الحر خارج البطاقة بشكل رسمي.

زيادة الطين بلّة

كانت وما زالت حجة الحكومة المعلنة هي الحد من ظاهرة المتاجرة بربطة الخبز «المدعوم» على الطرقات والأرصفة وبيعها بسعر زائد!
واللجوء لهذا النوع من الحلول، البيع بالسعر الحر خارج البطاقة الذكية، هو اعتراف بالعجز عن مكافحة هذه الظاهرة، واعتراف أيضاً بانعدام العدالة في توزيع مادة الخبز «للمستحقين» عبر أقنية الذكاء، رغم كل التغني به!
أما عن موضوع أكشاك الخبز فهو ليس جديداً، فقد سبق أن تم وضع أحدها في نفس المنطقة، تجمع ابن العميد، أيضاً كتجربة للبيع بموجب البطاقة «للمستحقين» منذ ثلاثة أعوام تقريباً، وما لبث أن تمت إزالته بذريعة عدم التنسيق مع المحافظة بحينه!
ولتستمر السوق السوداء للرغيف «المدعوم» على حالها من النهب واستغلال الحاجات حتى تاريخه.
إنّ هذا التوجه يناقض تماماً الحجة المعلنة، فتوفير الخبز في بعض الأكشاك بالسعر الحر 1300 ليرة لن يساهم إلّا في رفع أسعاره عبر أقنية الفساد والسوق السوداء!
فالأكشاك المعلن عنها بحال تعميم التجربة، لن تكون إلا مصدراً جديداً للمادة بالنسبة للعاملين في شبكات الاتجار بها، حالها كحال كوات بيع المخابز، ولم لا؟!
فإن كان البائع غير النظامي في السوق السوداء يبيع الربطة بسعر وصل أحياناً إلى حدود 1500 قبل هذا التوجه، فربما يصل سعر الربطة الآن إلى ما يقارب الـ 2000 ليرة سورية، الأمر الذي سيزيد من معاناة المواطنين المحتاجين، والمستبعدين من الدعم لأي سبب كان، وخصوصاً للعوائل الكبيرة التي تمّ تخفيض مخصصاتها من الخبز المدعوم، وكانت وما زالت مضطرة للتوجه إلى السوق السوداء لسدّ رمقها!

سوء الأمر لم يعد ينحصر بتخفيض الدعم بل في الحفاظ على ما تبقى منه بما يضمن الحفاظ على مصالح شبكات النهب والفساد استغلالاً لحاجات العباد

الحفاظ على الدعم والسوق السوداء معاً

اعتاد السوريون على نمط معين للعمل الحكومي بما يخص أزمات المواطنين، خصوصاً بما يتعلق بسياسات تخفيض الدعم المتتالية على المواد المدعومة.
فبدلاً من مكافحة السوق السوداء على هذه المواد والحد منها من خلال تأمينها عبر الأقنية الرسمية بالكميات الكافية للاحتياجات، تقوم بشرعنة هذه السوق عبر تحرير أسعار هذه المواد رسمياً وعلى التتابع، مع الاستمرار طبعاً بإدارة الندرة فيها بما يضمن استمرار عمل السوق السوداء وشبكاته الاستغلالية والناهبة والفاسدة!
فالمخصصات «المدعومة» من المواد والسلع أصبحت غير كافية لسد الحاجات الفعلية منها كنتيجة لسياسات تخفيض الدعم المعمول بها بالاستعانة بالذكاء، ما يعني استمرار اضطرر المحتاجين للجوء إلى السوق الحرة والسوداء، وبالتالي الاضطرار للرضوخ لعوامل الاستغلال فيه.
وهذا الأمر شهدناه على مستوى المشتقات النفطية «مازوت وبنزين»، والسعر الحر المعوّم رسمياً لها، مع استمرار السوق السوداء لها!
وكذلك على مستوى الرز والسكر ودورات التوزيع غير المنتظمة لها، بالتوازي مع تحرير أسعارها في صالات السورية للتجارة مع عدم توفرها فيها طبعاً، وبالتالي الاضطرار للجوء إلى السوق الحرة وبأسعاره الاحتكارية لتأمينها!
والآن نراه على مستوى تعويم السعر الحر للخبز التمويني وفقاً للتجربة المعلن عنها أعلاه، مع استمرار الحاجة لتأمين الاحتياجات منه اضطراراً عبر السوق السوداء، أو بالاستعانة بالخبز السياحي!
وربما يكون التالي من نصيب تعويم سعر الغاز المنزلي، الذي بدأ عملياً للمستبعدين من الدعم حالياً، وبما يتناسب مع إستراتيجيات تخفيض الدعم الرسمي المعمول بها، مع استفحال عمل السوق السوداء على هذه المادة!
فسوء الأمر لم يعد ينحصر بتخفيض الدعم مع التحرير السعري للمواد المدعومة فقط، بل في الحفاظ على ما تبقى من هذا الدعم، وبحدوده الدنيا، وبما يضمن الحفاظ على مصالح شبكات النهب والفساد عبر السوق السوداء استغلالاً لحاجات العباد من المواد والسلع «المدعومة».
فالسياسات الفاسدة في إدارة الأزمات، وفسح المجال لتفاقم المزيد منها، لن تنتج إلا المزيد من عوامل الفساد والاستغلال في هذه الأزمات، على حساب مصالح العباد والبلاد!

تعديلات على التأمين الصحي دون الطموح

بعد قيام هيئة الإشراف على التأمين بتقييم دوري للتأمين الصحي للعاملين في الدولة، أقر مجلس إدارة الهيئة بعض التعديلات على خدمات التأمين الصحي.

ومن أهم التعديلات: رفع الحد المالي للتغطية التأمينية خارج المشفى من 200 ألف إلى 250 ألف ليرة، لمن لديه أدوية مزمنة، وخفّض الاقتطاع من أجور التحاليل المخبرية من 25% إلى 15%، بما ينعكس زيادة لمصلحة المخابر بنسبة 10%.

زيادة محدودة وحصرية

على الرغم من أنّ رفع الحدّ المالي للتغطية التأمينية هو أمر جيّد بالعموم، إلا أن الزيادة المعلن عنها تكاد لا تغطي حاجة المريض الفعلية من الأدوية!
يقول العم أبو محمد «موظّف ومريض قلب وضغط وسكري»: «أحتاج ما يقارب الـ 30–35 ألف ليرة شهرياً لتأمين الدواء، والحد الذي تؤمنه البطاقة حتى بعد الزيادة يساوي تقريباً 20 ألف ليرة شهرياً، أيّ أنني أضطر لدفع مبلغ مالي فوق الحد الذي يغطيه لي التأمين لسداد حاجتي من الأدوية فقط»!
أي إن الـ 50 ألف ليرة زيادة التي تم إقرارها تعادل أدوية شهر ونصف فقط لمريض مزمن.
يضاف إلى معاناة أبو محمد، وما يمثله من شريحة مستهدفة من الزيادة أعلاه، معاناة من لم تشملهم الزيادة لأنهم ليسوا من الفئة الحصرية التي شملها القرار «أيّ الموظفين الذين ليس لديهم أمراض مزمنة»، فأولئك أيضاً يمرضون ويضطرون لتسديد فروقات أسعار الأدوية الباهظة غالباً.

بطاقات التأمين لا ترضي الناس

لدى متابعة الخبر المتعلق بالتعديلات التي أصدرتها هيئة الإشراف على التأمين، نجد معظم التعليقات عليه ساخطة وكارهة للتأمين الصحي، حيث قال البعض بأن الاستفادة من خدمات التأمين باتت شبه معدومة، فالارتفاع المستمر في الأسعار يحول دون قدرة بطاقات التأمين على تلبية حاجة الموظفين، إضافةً إلى تراجع عدد كبير من الأطباء والصيادلة عن التعاقد مع التأمين.
فبحسب ما أخبر أحد الصيادلة قاسيون: «يؤدي إلى خسارة كبيرة، فالصيدلاني المتعاقد مع التأمين يترتب عليه مبلغ كبير جداً عليه سداده للمالية، مقارنةً بذلك غير المتعاقد، ناهيك عن التأخر في صرف المستحقات».
وهو ما يجعل المواطن يركض بحثاً عن صيدلية هنا أو هناك متعاقدة مع التأمين ليستطيع تلبية حاجته من الدواء.
يذكر أن هيئة الإشراف على التأمين كانت قد أصدرت تعليماتها بأن: «يتم تحويل أجور الطبيب الجراح إليه مباشرة من شركة التأمين بما يضمن وصول أجوره كاملة بالسرعة التي تحفظ له جهده»، فيما تضع إشارة استفهام حول لماذا يتم اقتصار تحويل أجرة الطبيب على الطبيب الجراح فقط دوناً عن غيره من مقدمي الخدمات؟

يوميات دوائر حكومية وشحنات الغضب

بيقولوا «القانون هو الراعي الرسمي لمعاناة المواطن في وطنه»... ومن هل الجملة رح بلش حكي عن المعاناة يلي صارت معي بأحد الدوائر الحكومية يلي هية «وازرة الخارجية».. يلي الموظفين والـ «سيكورتي» فيها الأكثر انضباطاً بجميع الوزارات والدوائر الحكومية السورية...

■ دارين السكري

ويلي صار معي يمكن قليل كتير قدام يلي صار وعم يصير مع غيري من المواطنين «غير المدعومين طبعاً» للأسف...

بعد المرمطة والبهدلة من دائرة حكومية لدائرة حكومية ع مدار كذا أسبوع.. وأنا عم اشتغل لإحدى قريباتي المغتربة.. وصلت بالنهاية وبعد عناء طويل لـ «وزارة الخارجية والمغتربين» لحتى أحصل على التصديق والختم النهائي للأوراق المطلوبة مني أعملها قبل ما ابعتها...

بما أنها هل الوزارة تعتبر واجهة الوزارات.. ويلي أغلب العالم بيقولوا إنو العاملين «الموظفين» فيها من ألطف وألبق والأكثر انضباطاً في حسن معاملة المراجعين، إلا يلي صار معي هونيك كان عكس التوقعات والكلام هاد كلو... يمكن صدفة لسوء حظي.. أو صار فيهم متل بقية الجهات الحكومية..

بالبداية بتنصدم صدمة عمرك وقت حتعرف إنو من دخولك من بوابة الوزارة الرئيسية ح توقف «أربع أدوار طويلة» كرمال تحصل بالنهاية ع مجرد ختم!!!

بدايةً من الدور الخارجي وانتهاءً بالدور عند الموظف يلي حيختملك ع اللصاقة..

لا تستغربوا... إي إي «أربع أدوار طويلة» ونحن واقفين حوالي 3 ساعات ع رجلينا.. ومنهن ساعتين تحت طقة الشمس.. كلو كرمال ختم...

الأدوار كانت بهل الترتيب الرهيب...

الدور الأول بمثابة استقبال «Welcome» أول ما منفوت من بوابة الرئيسية ليتم من خلال هل الدور فرز المراجعين يلي عم يشتغلوا بالأوراق عن المرافقين إلهن...

طبعاً المراجعين بيحقلن يوقفوا تحت «التوتية الموضوعة هونيك»، أما المرافقين للأسف غير الأكياس والشنت يلي بإيديهن ما رح ترحمن من ضربة الشمس يلي حيضلوا منقوعين تحتا ساعات لتخلص المعاملات جوا...

الدور الثاني: يلي هو «الدرج» متل ما سموه المراجعين... يلي من خلالو بتحس إنو «الفرج قريب».. ومن خلال هل الدور بتقطع وصل اللصاقة المالية.. يلي بهل الكوة هي بيمشي الدور بسرعة.. علماً إنك بتتمنى ما تتحرك ع قد الرطوبة والهوا الـ «fresh» يلي هابب من جوات الكوة.... ما علينا...

رجعنا وقفنا بدورنا يلي ما منشتهي وقفتوا لعدونا بس ع طقة الشمس يلي ما كان الـ «سيكورتي» يلي هونيك يستوعب إنو دابت بزرة راسنا من الشمس...

وفوقها النفسية المحمضة يلي تعاملنا فيها... إلا زبطوا الدور .. ويلا ما حدا حيفوت.. وغيروا وغيراتو من الأساليب المهينة التي أتبعت علينا بهاد اليوم المشؤوم...

وبعد مناقشات وشجارات طويلة صارت بينن وبين بعض المراجعين يلي ما سكتوا عن هل المعاملة الفوقية.. مشي الدور وأخيراً وقدرنا ننتقل لـ «ليفل» يلي بعدو...

الدور الثالث: يلي كنا مفكرين حالنا إنو خلصنا من «الأهرمة الخارجية» وصرنا داخل مبنى الوزارة.. فطبيعي رُقي المبنى حيكون متل رُقي العاملين.. والعكس كان صحيح... بهاد الدور قطعنا «تذكرة» كرمال نتنظم «آلياً» ويلي لقيناها أفضل من التنظيم البشري يلي صار برا المبنى ويلي تعاملنا من خلالو ع إنو... «...»

طبعاً المقاعد يلي محطوطة جوا ما كانت بتكفي الكم الهائل من العجقة الموجودة..

ويلي سببها أنو ما في موظفين ع عدد الكوات العشرين الموجودة...

الدور الرابع والأخير: بعد ما طلع رقمنا ورحنا ع آخر دور وقفة ويلي هو «لحظة الفرج» كان الفلج من المعاملة سوبر المهينة من قبل الموظف بهديك الكوة بهي اللحظة... والسبب إنو زميلو بالكوة يلي حدو «راح» والشغل يا حرام كتر عليه...

الشجار يلي صار والعياط والكلام الطالع النازل يلي طلع منو مالو مناسب أبداً للمكان والمبنى يلي آعد فيه.. متل زملاؤه بالخارج... بالنهاية بعد أربع أدوار وكذا شجار وتلت ساعات وقفة ع رجليي وضربة شمس مرتبة.. حصلت ع ختم التصديق من الخارجية وانتهت المعاملة يلي نذليت فيها هون وهون بالدوائر الحكومية..

وبالطبع هاد التصوير مالو جديد أبداً بالدوائر الحكومية بس صار بشكل «مأوفر» أكتر... فهيك عم يقضي معظم المراجعين يومياتن بالدوائر الحكومية للأسف.. وهيك كان الختام معي..

هلأ ما بدي أحكي عن مبررات الغضب عند الموظفين بالدوائر الحكومية لأنها كتير كتيرة.. بداية من الأجور اللي بلا طعمة.. انتهاء بأنو الشغل بيطلع براس كم واحد من الملتزمين بس.. أو المرتشين علناً وبكل وضوح بسبب قلة الأجور طبعاً.. أو عن شحنات الغضب عند عموم الناس من المراجعين لهي الدوائر بسبب كل الأوضاع المعيشية والخدمية السيئة اللي عم يعانوا منها بشكل يومي.. بس رغم هيك كل هاد مالو مبرر لاذلال العباد.. أو لتفريغ شحنة الغضب فيهم..

والمشكلة أنو كلو متروك ع حالو.. لا رواتب متل الخلق والناس.. والرشوة وطرق الاذلال صارت ضاربة أطنابها.. وما في مانع تتفشش الناس ببعضها وتفرغ شحنات غضبها على حالها.. المهم أنو تبقى الحكومة.. واللي وراها من المستفيدين طبعاً.. بعيدين عن هاد الغضب..

بس لإيمت ح يبقى الوضع هيك يا ترى..؟؟!!

المشكلة أنو كلو متروك ع حالو.. لا رواتب متل الخلق والناس.. والرشوة وطرق الاذلال صارت ضاربة أطنابها.. المهم تبقى الحكومة.. واللي وراها من المستفيدين طبعاً.. بعيدين عن هاد الغضب..

كيف يعيد الاقتصاد الرقمي

في السنوات الأخيرة، أصبح الاقتصاد الرقمي نقطة استناد أساسية في النمو الاقتصادي العالمي على نحو يساهم في دفع عملية تغيير المشهد الاقتصادي الدولي الجارية أصلاً بهدوء. وعلى هذه الأرضية، أصبح التطور السريع للاقتصاد الرقمي الصيني وسيلة مهمة لإعادة تشكيل بنية اقتصاد البلاد، وتعزيز النمو الاقتصادي عالي الجودة، وخلق مزايا جديدة في التعاون والمنافسة على الصعيد الدولي.

■ إعداد: قاسيون

وفقاً لإحصاءات «قائمة شركات يونيكورن العالمية» الصادرة عن مؤسسة CB Insights لتجميع وتحليل البيانات، فإنه حتى نهاية آذار عام 2022، بلغ إجمالي الشركات التي تقدّر قيمتها بأكثر من مليار دولار أمريكي في أنحاء العالم 1066 شركة، تعمل 20,8% منها في التكنولوجيا المالية، و18,9% في برمجيات وخدمات الإنترنت، و10,4% في التجارة الإلكترونية، و8,7% في الذكاء الاصطناعي. ومن بين الـ1066 شركة، تحتل الشركات الصينية المرتبة الثانية في العالم من حيث العدد، بنسبة 16,3%.

الاقتصاد الرقمي الصيني يشهد ازدهاراً

يمكن تقسيم الاقتصاد الرقمي حسب بنيته الداخلية إلى قسمين: «التصنيع الرقمي» و«الرقمنة الصناعية». وفي «التصنيف الإحصائي للاقتصاد الرقمي وصناعاته الأساسية (2021)» الصادر عن مصلحة الإحصاء الصينية، ينقسم الاقتصاد الرقمي إلى خمس فئات، وهي: تصنيع المنتجات الرقمية، وخدمة المنتجات الرقمية، وتطبيق التكنولوجيا الرقمية، والصناعة التي تحركها العوامل الرقمية، وتحسين الكفاءة الرقمية، وما إلى ذلك. في الوقت الحاضر، يظهر الاقتصاد الرقمي الصيني تطوراً قوياً، حيث تعمل التقنيات الجديدة، مثل البيانات الكبرى والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية على تعزيز الابتكار باستمرار، ويتم دمجها بشكل متزايد في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

نسبة كبيرة من النواتج المحلية للمدن الكبرى

وفقاً للتقديرات الأولية، تجاوز حجم الاقتصاد الرقمي الصيني 45 تريليون يوان «الدولار الأمريكي = 6,6 يوان» في عام 2021، وهو ما يمثل أكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وسيلعب الاقتصاد الرقمي دوراً بارزاً بشكل متزايد في الاقتصاد الوطني. في السنوات العشر من عام 2011 إلى عام 2021، زاد الحجم الإجمالي للاقتصاد الرقمي الصيني بمقدار 12,4 مرة، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 18%، وأصبح قوة دافعة رئيسية للنمو الاقتصادي المستقر. وحتى نهاية عام 2021، بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في الصين 989 مليوناً، ووصل معدل انتشار الإنترنت إلى 70,4%، ووصل عدد مستخدمي التسوق عبر الإنترنت إلى 782 مليوناً، وهو ما يمثل 79,1% من إجمالي مستخدمي الإنترنت. والصين أكبر سوق في العالم للبيع بالتجزئة عبر الإنترنت لمدة تسع سنوات متتالية؛ حيث يبلغ متوسط استخدام الدفع عبر الإنترنت 90% تقريباً، ويبلغ عدد مستخدمي التعليم عبر الإنترنت 342 مليوناً وعدد المستخدمين الطبيين عبر الإنترنت 215 مليوناً، وتم بناء أكبر شبكة للجيل الخامس في العالم في الصين، وكذلك افتتاح أكثر من 718,000 محطة قاعدة لشبكات الجيل الخامس.

في عام 2017، ذُكر مصطلح «الاقتصاد الرقمي» رسمياً في تقرير عمل الحكومة، وتم إدخال سلسلة من تدابير دعم السياسات في المجالات المعنية واحدة تلو الأخرى. لقد تطور عدد كبير من مؤسسات الاقتصاد الرقمي الصينية، مثل تنسنت وبايدو وعلي بابا وجينغدونغ وبيندودو، بمساعدة هذه التدابير. وفي عام 2021، أصدر مجلس الدولة الصيني بشكل خاص «الخطة الخمسية الرابع عشرة لتنمية الاقتصاد الرقمي»، التي وضعت ترتيبات شاملة لتعزيز تنمية الاقتصاد الرقمي في مختلف المناطق والإدارات خلال فترة «الخطة الخمسية الرابع عشرة». وتتخذ المقاطعات والمدن أيضاً تدابير نشطة لتطوير الاقتصاد الرقمي بقوة. وفي عام 2021، تجاوز حجم الاقتصاد الرقمي في 13 مقاطعة ومدينة بما في ذلك غواندونغ وجيانغسو وشاندونغ تريليون يوان. بينما يمثل الاقتصاد الرقمي في بكين وشانغهاي أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي لهما. وتجاوز معدل نمو الاقتصاد الرقمي في غويتشو وتشونغتشينغ وفوجيان 15%.

دفع إنتاج نماذج صناعية جديدة

تغلغلت التكنولوجيا الرقمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مثل الإنتاج والخدمات اللوجستية وتجارة التجزئة والترفيه، وهذا يقود الإنتاج والاستهلاك إلى مرحلة التطوير المبتكرة لذكاء البيانات والتعاون بين الإنسان والآلة. وتتكامل التكنولوجيا الرقمية بشكل كبير مع الصناعات الطبية والتعليم والنقل وتجارة التجزئة وغيرها من الصناعات. وتشهد الفصول الدراسية الجديدة عبر الإنترنت و«الاستشارات الطبية السحابية» و«السياحة السحابية» ومحلات السوبر ماركت دون موظفين وأجهزة KTV للخدمة الذاتية والتجارة الإلكترونية الاجتماعية والتجارة الإلكترونية بالبث المباشر، وغيرها من أشكال التجارة ونماذج الأعمال الجديدة الأخرى نمواً سريعاً.

أدت التجارة الإلكترونية بالبث المباشر إلى ظهور نماذج صناعية جديدة، وأعادت تشكيل سلاسل صناعية متعددة للتجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية. وفيما يتعلق بالإنتاج، تتكامل التكنولوجيا الرقمية مع جوانب متعددة للإنتاج، حيث يتواصل تطور نماذج الأعمال الجديدة، مثل المصانع غير المأهولة والمستودعات الذكية وصناعة الطائرات بدون طيار وشحن البضائع بشكل ذاتي، و«المعارض السحابية» والمكاتب التشاركية عبر الإنترنت.

تغلغلت التكنولوجيا الرقمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مثل الإنتاج والخدمات اللوجستية وتجارة التجزئة والترفيه

التكامل العميق للاقتصاد الرقمي والاقتصاد الحقيقي

يوفر مقدمو خدمات الحوسبة السحابية خدمات الحوسبة المرنة والشبكات والتخزين والتطبيقات وغيرها من الخدمات الكبيرة للصناعات الحقيقية التقليدية، ما يقلل من تكلفتها عبر التحول الرقمي. ويوفر تحليل البيانات الكبرى للصناعات التقليدية خدمات مثل الدفع المضبوط وتتبع حالة المستهلك وتحليل اتجاهات الصناعة، ما يقلل بشكل فعال من مخاطر التحول الرقمي لهذا النوع من الإنتاج.

لقد حقق تطبيق البيانات الكبرى إنجازات بارزة في العديد من القطاعات التقليدية، مثل التمويل والرعاية الصحية والشؤون الحكومية والنقل. وتلعب منصة الإنترنت الصناعية دوراً مهماً في التعاون الشبكي والإنتاج الذكي والإدارة الرقمية، وأصبحت طريقة جديدة للتحول الرقمي الصناعي. ووفقاً للأكاديمية الصينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تبلغ معدلات تغلغل الاقتصاد الرقمي في الزراعة والصناعة والصناعات الخدمية في الصين 9,8% و21% و40,7% على التوالي.

كما أصبح التكامل بين قطاع الإنترنت وقطاعات خارج الإنترنت مساراً مهماً للتحول الرقمي للصناعات التقليدية. ففي الوقت الحاضر، تشهد الصناعات التقليدية تحولاً شاملاً بمساعدة التكنولوجيا الرقمية، وخاصة خلال فترة الوباء واستئناف العمل والإنتاج، ما يسرع من التكامل العميق القطاعين. على سبيل المثال، خلال فترة الوباء، واجهت صناعة المواد الزراعية

تشكيل بنية الاقتصاد الصيني؟

مشكلات مثل توقف الإنتاج والنقل والسوق هذا مؤسسات صناعة الصلب على ومحدودية فتح المتاجر الشعبية وعدم قدرة خدمات الكيماويات الزراعية على دخول القرى، فاتخذت المؤسسات الزراعية، مع تقدم استئناف العمل والإنتاج، منصاتها على الإنترنت كوسيلة للترويج وتشخيص الآفات والأمراض، ومعاملات المواد الزراعية، وتتبع جودة المنتجات الزراعية، وما إلى ذلك، وقامت بتوجيه المزارعين لشراء المواد الزراعية بطريقة عقلانية وعلمية ومنظمة من خلال الربط بين ما هو متصل بالإنترنت والقاطاعات غير المرتبطة به بعد. وبالإضافة إلى ذلك، في القطاعات التقليدية مثل المعارض وتجارة التجزئة والجملة والتعليم والرعاية الطبية والسياحة والتمويل والرياضة والملابس والمنسوجات والعقارات والمطاعم والسيارات المستعملة والأثاث، يستمر نموذج التكامل بين القطاعين في التوسع.

نماذج مرنة لضمان الإنتاج وتحسينه الدائم

أصبح الإنتاج المرن وسيلة مهمة للتحول الرقمي للصناعات التقليدية، فالمنسوجات والملابس باتت صناعة تجزئة رقمية بدرجة عالية، ويتم بيع 30 قطعة من كل 100 قطعة من الملابس في الصين عبر الإنترنت. في الوقت نفسه، تستخدم شركات الملابس التكنولوجيا الرقمية لحل مشكلة التنسيق للسلسلة الصناعية وسلسلة التوريد، وتقصير دورة الإنتاج، وتغيير أساليب ومعدات الإنتاج، وتسريع الإنتاج المرن. وعززت شركات الملابس إعادة هيكلة الأعمال من خلال الرقمنة، وحققت الإنتاج الذكي والمرن والمتخصص. من بينها شركة يمكنها إنتاج أكثر من 3000 مجموعة من الملابس المخصصة كل يوم، ويمكن تسليم الطلبات في غضون 7 أيام عمل. الآن، هناك المزيد والمزيد من الطلبات المتنوعة والدُفعات الصغيرة، ووقت التسليم أيضاً تحول من شهري إلى أسبوعي. حيث يجبر وضع إنشاء نموذج إنتاج مرن، وتغيير الإنتاج المستمر إلى الإنتاج شبه المستمر، وتغيير درجات الصلب باستمرار في أفران صناعة الصلب، وتحسين تسلسل الجدولة لدرجات الصلب، لتحقيق خطط جدولة إنتاج دقيقة.

الاقتصاد الرقمي يحسن نوعية التنمية الاقتصادية

يحسن الاقتصاد الرقمي من فعالية الحكومة. حيث أصبحت المنصات الرقمية للشؤون الحكومية ناقلاً مهماً لتحسين الكفاءة الحكومية ومستويات الخدمة. وقد أدت إلى معالجة شاملة للخدمات الحكومية الوطنية المتكاملة، كما أدى التكامل العميق لمنصات المقاطعات والبلديات وأنظمة الدوائر الوطنية إلى كسر حواجز المعلومات بين السلطات والإدارات المحلية والمركزية، وتحقيق الترابط والمشاركة الكاملة للبيانات والمعلومات.

وجعلت الإدارة التعاونية في أماكن مختلفة للبيانات إمكانية تحسين كفاءة الإجراءات الحكومية متاحة بشكل أكبر. حيث يمكن للمقيمين في العديد من المناطق استخدام الهواتف المحمولة لشراء منازل في أماكن مختلفة دون مغادرة أماكنهم، وسحب أموال ادخار الإسكان لشراء منازل في أماكن مختلفة، والتسوية المباشرة لنفقات المرضى للعلاج الطبي في أماكن أخرى.. إلخ.

ويوفر الاقتصاد الرقمي المزيد من فرص العمل المتكافئة، ما يؤدي ليس إلى زيادة فرص العمل فحسب بل وزيادة دخل الأفراد. حيث أن 80% من العاملين في تسليم بضائع التجارة الإلكترونية يأتون من المناطق الريفية. وعلى موقع علي بابا، تشكل رائدات الأعمال النساء أكثر من 50% من الإجمالي. وأدت خدمات الشمول المالي مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والدفع عبر الهاتف المحمول إلى توسيع قنوات التمويل للشركات الصغيرة والمتناهية الصغر والأفراد وحتى الفقراء. حيث تُظهر البيانات المعنية أنه في عام 2021، وصل الناتج المحلي الإجمالي للصين إلى 114 تريليون يوان، وقد جاءت حوالي 9 تريليونات يوان «7,8% من الناتج المحلي الإجمالي» من الصناعات الأساسية للاقتصاد الرقمي، مثل الجيل الرابع والجيل الخامس والألياف الضوئية وشركات البرمجيات. ومع انتشار الإنترنت عبر الهاتف المحمول والهواتف الذكية، أصبح الدفع بواسطة الهاتف المحمول هو الرابط الأساسي بين الاقتصاد الرقمي ومعيشة الناس. وبحلول نهاية عام 2021، تم فتح 261 مليون محفظة شخصية، وبلغت قيمة المعاملات التراكمية 87 مليار يوان. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الرعاية الصحية الرقمية على تعزيز تقاسم الموارد الطبية العالية الجودة في أماكن مختلفة، وتحل صعوبة الوصول إلى العلاج الطبي في المناطق النائية ذات الظروف الطبية السيئة. ويوفر التعليم عبر الإنترنت المزيد من القنوات التعليمية، وتوفر مواقع الفيديو موارد ثقافية غنية.

بحلول عام 2025، ستشكل القيمة المضافة للصناعات الأساسية للاقتصاد الرقمي الصيني 10% من الناتج المحلي الإجمالي

فرصة للتعاون الدولي في الاقتصاد الرقمي

استمر التعاون الدولي في الاقتصاد الرقمي المتمثل في التجارة الإلكترونية والدفع عبر الهاتف المحمول في التوسع، كما أن لوجستيات التجارة الإلكترونية عبر الحدود توفر المزيد من المنتجات الصينية للمستهلكين الأجانب، مما يجلب «الرفاه» الحقيقي للعالم.

حقق «طريق الحرير الرقمي» نتائج ملحوظة في هذا السياق. واستمر التعاون بين الصين و22 دولة في «التجارة الإلكترونية على طريق الحرير» في التعمق، وتسارع تنفيذ نتائج التعاون الثنائي. وتم إنشاء قاعة المحاضرات السحابية «طريق الحرير للتجارة الإلكترونية»، بالتعاون مع الدول الشريكة لمكافحة الوباء بشكل مشترك.

ويوفر «قطار التجارة الإلكترونية الخاص» لقطار الشحن السريع الصين– أوروبا المزيد من القنوات للتعاون الاقتصادي الرقمي بين الصين والاتحاد الأوروبي. وفي دراسة استقصائية لخمس وعشرين دولة أوروبية أجراها البريد البلجيكي الدولي، صنف المستهلكون في أربع وعشرين دولة البائعين الصينيين على أنهم البائعون عبر الإنترنت الأكثر شعبية عبر الحدود. وأظهر استطلاع آخر أن ما يقارب 30% من المستهلكين في الدول الأوروبية يفضلون البائعين الصينيين عند التسوق عبر الحدود. وبحلول نهاية عام 2021، تجاوز عدد المستودعات الصينية الخارجية للتجارة الإلكترونية عبر الحدود 2000 مستودع، بمساحة تزيد عن 12 مليون متر مربع، موزعة في دول ومناطق مثل روسيا واليابان وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وجنوب شرقي آسيا وشرق المتوسط، لتصبح بنية تحتية جديدة لتعزيز تطوير التجارة الإلكترونية العالمية عبر الحدود.

ووفقاً لمخطط «الخطة الخمسية الرابعة عشرة»، فإنه بحلول عام 2025، ستشكل القيمة المضافة للصناعات الأساسية للاقتصاد الرقمي الصيني 10% من الناتج المحلي الإجمالي. ومع دخول الموجة الجديدة من الثورة التكنولوجية والتحول الصناعي فترة من التقدم المتسارع، سيتم تعزيز دور التكنولوجيا الرقمية في التنمية الصناعية بشكل أكبر، وستستمر أشكال ونماذج جديدة للاقتصاد الرقمي في الظهور، والتي ستصبح الموضوع الرئيسي للتنمية الاقتصادية الجديدة. وستعمل الصين أيضاً على تطوير الاقتصاد الرقمي بشكل مستمر وإيجابي، وتحسين البنية التحتية الرقمية، وتعزيز قدرات الاقتصاد الرقمي، وتعزيز تكامل الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الحقيقي، وتعزيز التنمية الاقتصادية عالية الجودة لبناء نمط جديد من التنمية الاقتصادية المبتكرة والديناميكية ذات النفع المشترك.

الديناميكية الطبقية لإشعال الركود في الغرب

أعلنت وزارة التجارة الأمريكية عن تقلّص الاقتصاد الأمريكي لربعينِ متتالين، وأنّ ذلك يعني الدخول في «ركود تقني». تَصاحبَ الانكماش الاقتصادي مع سلسلة من عمليات تسريح العمال التي تهدد بخلق سيل يبطئ الاقتصاد أكثر. الشهر الماضي تمّ تسريح أكثر من 30 ألف عامل في قطّاع التكنولوجيا وحدها، وكذلك 8 آلاف عامل من شركة فورد، ما يبشر «بحمام دم» أكبر في مجال صناعة السيارات.

■ نيك بيمز
ترجمة: قاسيون

لكن في دوامة البيانات الاقتصادية، من الضروري دوماً فهم أنّ هذه الأرقام هي تعبيرات مجردة عن القوى الاجتماعية والطبقية المتضمنة، وبأنّ الاقتصاد ليس شيئاً يشبه «آلة»، بل هو شيء يستند إلى تعريفات للعلاقات الاجتماعية الطبقية ويعمل ضمنها.

نشب الخلاف اليوم في دوائر الإعلام والمعلقين الماليين حول ما إذا كان هذا «الركود التقني» هو ركود حقيقي أم لا. لكنّ القضيّة الرئيسية هنا ليست قضيّة تعريفات، بل قضيّة تحديد المصالح الطبقية التي تحكم عمل الاحتياطي الفدرالي: المؤسسة المالية الرئيسية للدولة الرأسمالية.

تُصاغ سياسات الاحتياطي الفدرالي دوماً بأشكال مختلفة عن المصطلحات التي تغطي الأجندة الحقيقية، من خلال سلسلة غامضة تهدف إلى إظهار أنّ البنك المركزي يقف بطريقة ما فوق المصالح الطبقية، محاولاً تنظيم الحياة الاقتصادية لصالح جميع الناس.

بعيداً عن سيل الكلمات والمصطلحات، فإنّ جوهر الوضع الحالي هو التالي: شرع البنك المركزي- حارس مصالح الشركات ورأس المال المالي- في هندسة تباطؤ شديد، وإن لزم الأمر انكماش اقتصادي كبير. الهدف هو قمع مطالب الأجور للطبقة العاملة في ظلّ ظروف ارتفع فيها التضخم إلى أعلى مستوى له منذ أربعة عقود.

يتمّ شنّ هذا الاعتداء من خلال آلية رفع أسعار الفائدة، والتي يتمّ رفعها بأسرع معدل منذ عقود تحت راية مكافحة التضخم. لكن زيادات معدلات الفائدة لن تؤدي إلى انخفاض أسعار الوقود أو فك سلاسل التوريد. الهدف هو إحداث انكماش اقتصادي بحيث يتمّ قمع مطالبات الأجور.

تكرر أجندة سياسة الفيدرالي الحالية جدول أعمال رئيسه في الثمانينات بول فولكر، عندما تمّ رفع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية، ما أدّى إلى حدوث أعمق ركود حتّى تلك النقطة منذ الكساد الكبير. أعرب رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي اليوم جيروم باول عن إعجابه بفولكر في مناسبات عديدة، موضحاً أنّه أكثر من مستعد لاتباع المسار ذاته.

أصرّ وزير الخزانة الأمريكية السابق لورانس سمرز، على أنّ احتواء التضخم يعني زيادة مستويات البطالة لمدّة خمسة أعوام أو معدل 10% من البطالة لعام واحد على الأقل.

كما هو الحال مع كلّ قضيّة اقتصادية وإحصائيّة أخرى، فالتضخّم جزء لا يتجزأ من البنية الطبقية للمجتمع، حيث يكشف الفحص التاريخي عن أصول النظام الأمريكي والعالمي الحالي.

المهم إنقاذ رأس المال المالي

أدّت الأزمة المالية العالمية لعام 2008- التي اندلعت بسبب المضاربات المالية المتزايدة التي سبقتها لأكثر من عامين- إلى أكبر عملية إنقاذ مالي وشركاتي في التاريخ. وزعت الحكومة الأمريكية مئات ملايين المليارات من الدولارات على شكل حزم إنقاذ، وبدأ الاحتياطي الفيدرالي سياسة «التسهيل الكمي»: ضخّ الأموال في النظام المالي حتّى تستمرّ المضاربات في وول ستريت بشكل أظهر أنّ الأزمة مستمرة.

استمرّت الحال هكذا. بعد الوصول إلى الحضيض في آذار 2019، سار سوق الأسهم في مسار تصاعدي مذهل، لكنّ ذلك كان قائماً على إمدادات المال زهيدة الثمن من الاحتياطي الفيدرالي.

في آذار 2020 عندما ضربت أزمة كوفيد-19، دخلت وول ستريت والأسواق المالية في حالة من الهلع، خوفاً من أن يؤثر فرض تدابير السلامة الصحية العامة الضرورية على تدفق الأرباح المستخرجة من الطبقة العاملة، ما يعني انهيار فقاعة سوق الأسهم.

نتجت عن ذلك سياستان رئيسيتان: تحت شعار «العلاج لا يمكن أن يكون أسوأ من المرض» تمّ رفض تطبيق السياسة الضرورية للتخلص من كوفيد-19 في جميع الحكومات الرأسمالية الكبرى حول العالم. في الوقت ذاته تمّ ضخ تريليونات أخرى من الدولارات في النظام المالي. في الولايات المتحدة، بين عشية وضحاها ضاعف الاحتياطي الفيدرالي حيازته من الأصول المالية من 4 تريليون دولار إلى 8 تريليون دولار تقريباً، ليصل إنفاقه في نقطة ما إلى مليون دولار في الثانية.

هذا هو أصل التضخم العالمي الذي نشهده اليوم. رفض اتباع سياسة عالمية للقضاء على كوفيد-19 بسبب تأثيره المحتمل على أسواق الأسهم، مما أدّى إلى العواقب الكبرى التي نشهدها على الاقتصاد الحقيقي. تمّ توسيع النظام النقدي من قبل البنوك المركزية، مما أدّى إلى استمرار المضاربة على الأصول في عامي 2020 و2021.

العامل الآخر، هو الزيادة التي لا نهاية لها في الإنفاق العسكري، حيث يتمّ ضخّ مليارات الدولارات في الحرب بالوكالة ضدّ روسيا في أوكرانيا.

أثناء سعيهم لزيادة معدلات الفائدة، يشير رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول- مع بقية رؤساء البنوك المركزية الكبرى- بشكل مستمر إلى ما يسمونه سوق «العمالة الضيقة»، حيث يجب موازنة الطلب مع العرض.

بطالة بالإكراه

في ظل الظروف المأساوية التي تسبب فيها انتشار كوفيد-19، أدّت الإصابات المستمرة والتأثير المتزايد لفيروس كورونا إلى انسحاب الملايين من القوى العاملة، الطريقة الوحيدة لرفع المعروض من العمالة فوق الطلب عليها من خلال فرض البطالة.

هذه العملية جارية بالفعل نتيجة لرفع أسعار الفائدة الذي بدأه بنك الاحتياطي الفيدرالي. أشارت صناعة السيارات إلى أنّ عمليات التوظيف الجديدة متوقفة، ومن المقرر تسريح المزيد من العمال في وقت لاحق. في قطاع التكنولوجيا الفائقة شديد الحساسية لرفع سعر الفائدة، بدأنا نشهد تسريحاً بأعداد قياسية بالفعل.

الحلّ بالنسبة للعمّال هو تطوير استراتيجية تتعامل مع الأسباب الأساسية للأزمة ما يعني النضال من أجل منظور اشتراكي مستقل موجه لإنهاء نظام الربح وبذلك الوصول إلى شكل أعلى من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي

من الضروري أن يفهم العمّال أثناء دخولهم الصراع- من أجل مواجهة التخفيضات اليومية في مستوى معيشتهم الناجمة عن أعلى معدلات تضخم منذ أكثر من أربعة عقود- ما هو على المحك. فالعمال اليوم في صراع مزدوج مع أرباب العمل من جهة، ومع البيروقراطية النقابية بوصفها منفذاً رئيسياً لمطالب الدولة الرأسمالية ووكالاتها.

الكفاح من أجل الأجور هو أمر ضروري، كما أنّه نضال ضدّ آثار أعمق بكثير، فالمراجعة التاريخية تظهر لنا أنّ كلّ إجراء اتخذته الطبقة الحاكمة من أجل مواجهة الأزمات، أدّت إلى اندلاعها بشكل جديد أكثر خبثاً. الدوامة التضخمية التي نشهدها اليوم نجمت عن حلول أزمة 2008، والحلول التي يحاول رأس المال المالي اليوم تطبيقها تهدف لتحميل الطبقة العاملة ثمن الأزمة الحالية، ولو وصل الأمر إلى خلق بطالة جماعية.

الحلّ بالنسبة للعمّال، هو تطوير استراتيجية تتعامل مع الأسباب الأساسية للأزمة، ما يعني النضال من أجل منظور اشتراكي مستقل موجه لإنهاء نظام الربح، وبذلك الوصول إلى شكل أعلى من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي.

■ بتصرّف عن:
The class dynamics of the Fed's recession program

مزيد من الإفقار والجوع

بجرة قلم رسمية، وبكل راحة ضمير حكومية، تم رفع سعر البنزين «المدعوم» بزيادة تقارب 130%، حيث أصبح سعر ليتر البنزين الممتاز أوكتان 90 المدعوم المستلم على البطاقة الإلكترونية 2500 ليرة سورية، بدلاً من 1100 ليرة.

■ عادل ابراهيم

أما أوكتان 90 فقد أصبح سعر التكلفة لليتر بمبلغ 4000 ليرة سورية، والأوكتان 95 بمبلغ 4500 لليتر الواحد، بزيادة مقدارها 500 ليرة في كل ليتر لكلا النوعين.

أما عن مبررات الرفع السعري فقد وردت أنها «بهدف التقليل من الخسائر الهائلة في موازنة النفط وضماناً لعدم انقطاع المادة أو قلة توافرها»!

بات من المفروغ منه، أن الحكومة غير معنية بالتداعيات السلبية التي تنتج عن رفع أسعار المشتقات النفطية، مهما كانت هذه التداعيات ونتائجها وخيمة وضارة بالبلاد والعباد!

فهذه المرة الثانية لهذا العام التي يتم فيها رفع سعر البنزين رسمياً، بل لم يمض على الرفع الأخير أكثر من شهرين ونصف!

فمن المعلوم أن المشتقات النفطية تدخل في حسابات تكاليف الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات والنقل، بنسب مختلفة، وجملة هذه التكاليف والنسب، كبرت أم صغرت، يتم تحصيلها من المواطنين بالنتيجة، في الوقت الذي يعاني هؤلاء من استمرار الارتفاعات المتتالية على الأسعار، ومن الأزمات المعيشية الخانقة والخدمية المتردية.

أما المفارقة، فهي أن السعر الجديد للبنزين بات يوازي الأسعار العالمية، بل أعلى من أسعاره في بعض الدول، ومع ذلك ما زالت الحكومة تدعي أن هذا السعر مدعوم!

أما عن المبررات فهي ليست أكثر من ذرائع مكررة وممجوجة ومستهلكة!

فكيف تكون موازنة النفط خاسرة، بل وهائلة بالخسارة، وهناك اعتمادات سنوية مخصصة في الموازنة العامة للدولة باسم الدعم لتطفئ الخسارات، بحال وجودها، افتراضاً؟

وكيف يتم ربط توفير المادة وضمان عدم انقطاعها عبر زيادة سعرها بهذا الشكل من الفجاجة رسمياً، وكأن الحكومة القائمة على الموضوع أصبحت تاجراً احتكارياً للمادة، يفرض شروطه على المستهلكين كيفما أراد؟!

وأين الحديث عن التوريدات النفطية المتتابعة، والتي وصلت منها خمس ناقلات منذ شهرين وحتى الآن، مع التعهد باستمرار هذه التوريدات!؟

فعند رفع السعر في المرات السابقة تم التذرع بنفس المبررات تقريباً، مع التعهد بتوفر المادة، الأمر الذي لم يتم عملياً، بل جرى المزيد من تخفيض الدعم عليها، سواء على مستوى المخصصات والفترة الزمنية بين مواعيد الاستلام، أو على مستوى زيادة المستبعدين من الدعم، مع ندرة توفرها بالسعر الحر عبر الكازيات المخصصة لهذه الغاية، بل وتوقف توزيعها في الفترة الأخيرة، وفي نفس الوقت شهدنا تزايداً في نشاط شبكات السوق السوداء للمادة، مع مزيد من الاستغلال فيها على المستوى السعري، طبعاً مع توفر الكميات الكافية منها لمن يستطع الدفع من المضطرين!

ولا ندري إلى أين سيصل السعر في السوق السوداء بعد هذا الرفع السعري للمادة، فشبكات هذه السوق هي المستفيدة من هذا الرفع، خاصة وأنها قادرة على تأمين كميات كافية منها لسد الاحتياجات منها، أما كيف ومن أين فذلك بعهدة أولي الأمر!؟

المصيبة بالنسبة للمواطنين لا تنحصر بمن يملك سيارة وقد أصبح عاجزاً عن استخدامها وفقاً للرفع السعري الأخير، ولا بأجور التكسي التي ستحلق عالياً مع العجز عن تحمل تكاليفها إلا لكل طويل عمر من شديدي الاضطرار، بل الأشد قسوة أن هذا الرفع سيكون مبرراً كافياً لسلسلة جديدة من رفع أسعار النقل والخدمات والبضائع والسلع، وخاصة الغذائية منها، في الوقت الذي تعاني فيه الغالبية المفقرة من أزمة معيشية مستمرة دون حلول، مع عوز غذائي تجاوز درجة الجوع!

فالزيادة السعرية الرسمية على البنزين ستقودنا نحو المزيد من تراجع الإنتاج، والمزيد من التردي في الخدمات، والمزيد من الزيادة في الأسعار، والمزيد من التضخم، والمزيد من الجوع والعوز.. وسنتجاوز على إثرها مرحلة التوحش بأشواط.. وكل ذلك بجرة قلم رسمي وبكل راحة ضمير حكومية!!

خبر عام وتعليق هام.. «خسائر هائلة في موازنة النفط..»

يقول الخبر: «عاااااجل.. حددت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك سعر لتر البنزين الممتاز أوكتان 90 المدعوم بـ 2500 ليرة والحر بـ 4000 أما سعر لتر أوكتان 95 بـ4500 ويأتي هذا القرار بهدف التقليل من الخسائر الهائلة في موازنة النفط، وضماناً لعدم انقطاع المادة أو قلة توافرها».

التعليق: هلق بدي وقف لحظة... شو خص رفع سعر اللتر بانقطاع المادة؟؟؟ يعني المادة موجودة بس بدكن ترمموا فجوات النهب من جيبة المواطن!!! بعدين الحكي عن أية خسارة بموازنة النفط.. وفوقها هائلة كمان.. يعني كأنو بدكم تزيدو علينا حالة الرعب ومو عرفانين كيف.. لك الأسعار عنا أعلى من أسعار كتير من الدول التانية.. اللي مالها خسرانة..

يقول الخبر: «مدير مؤسسة نقل وتوزيع الكهرباء بدمشق أوضح في تصريحات لإذاعة «شام إف إم» المحلية أن تحسن الواقع الكهربائي مرهون بواردات الغاز، حيث أرجع ازدياد عدد ساعات التقنين، لانخفاض واردات الغاز بمحطات التوليد وارتفاع درجات الحرارة».

التعليق: ولك يحرء حريشك يا مااااان اديشك مهضوم أنت وتصريحاتك... يعني ما فيك تكتفي بموضوع انخفاض واردات الغاز.. لازم تحكي عن ارتفاع درجة الحرارة وتورجينا الحكي الصح من الحكي الـ مش صح... اللذيذ بمسائلينا إنو ما عاد يعرفوا يضحكوا علينا... كلو صار ع عينك يا تاجر...

يقول الخبر: «أشار مدير الإدارة التجارية في الشركة السورية للاتصالات إلى أن معايير التشاركية لمزود «تراسل» وغيره من مزودي بوابات الإنترنت الخاصة تراعي متطلبات جودة الخدمة، وتأمين اتصال جيد للمشتركين وفقاً لحجم الباقة، مبيناً أن مزود «تراسل» يلتزم بمعيار «4 مشتركين على بوابة واحدة» بالنسبة لعدد مشتركي الإنترنت على البوابة الواحدة، بحيث أن نسبة التشاركية في عدد من المزودات الخاصة تصل إلى 1/12وذلك وفقاً لظروف خاصة تتعلق بواقع المنطقة وطبيعة المشتركين».

تعليق: وذلك لأهداف باتت مشروعة لدى جميع المشتركين ألا وهي زيادة الأرباح من جيبتنا كالعادة... لك بعدين عن الحكي عن أية جودة خدمة؟؟ فوق ما خصصتولنا باقات جودتها زفت وسرعة استهلاكا الوهمية- قوية «يعني بتخلص بسرعة حتى من دون استهلاك بسبب الجودة العدم».. وفوقها تشاركية ربحية ع حسابنا؟؟!! فعلاً يلي استحوا ماتوا...

يقول الخبر: «وزارتا التعليم العالي والزراعة تدرسان تعديل نظام الجامعات لتسمية كلية الزراعة بكلية «الهندسة الزراعية» وإدراجها بالمفاضلة العامة مع كليات الهندسة بما يتوافق مع قانون نقابة المهندسين الزراعيين».

تعليق: يعني منفهم أنو أهم شي التسمية.. علماً من يومها اسمها الدارج هندسة زراعية وإلها نقابة كمان.. أما بالنسبة للمضمون عن جودة التعليم والعملية التعليمية والمستلزمات العلمية- التعليمية بعدين بتحكو فيهن... لشو العجلة.. المهم دائماً الإبداع بدراسة المفروغ منو من المنسيات.. وشكراً ع هل الإبداع العلمي.. والإضافة..

من دمشق إلى كاليفورنيا... إنجلس يطوف في العشوائيات وبين المشرَّدين

من يقرأ توثيق فريدريك إنجلس لـ«أحوال الطبقة العاملة في إنكلترا» عام 1845 ويقارنها بأحوال أغلبية الطبقة العاملة في يومنا هذا «من دمشق إلى كاليفورنيا كما سنرى»، يتأكد بوضوح كيف أثبت التاريخ صوابية الاستنتاج الماركسي بأنّ هذه المنظومة الرأسمالية الفاسدة محكومة بمراكمة المزيد من البؤس والفقر والمرض لدى أغلبية البشرية والمزيد من الثروة والتخمة والفساد لأقليتها، ومحكومة بالانفجارات التي لن تتحول إلى ثورات تغيير حقيقية تقدّمية دون وحدة ونضال ووعي وتنظيم هذه الطبقة المظلومة نفسها حتى أرقى أشكال تنظيمها الضروري «الحزب السياسي المعبر عن مصالحها». إنّ التشابه المدهش بين توصيف إنجلس «الذي سنقرأ بعضه هنا» لأحوال الطبقة العاملة قبل 177 عاماً «أواسط القرن التاسع عشر» وأحوالها اليوم في القرن الحادي والعشرين، هو بحد ذاته دليلٌ إدانة يثبت تخلّف هذا النظام الرأسمالي وإفلاسه وضرورة تغييره جذرياً.

■ فريدريك إنجلس
تعريب وتعليق: د. اسامة دليقان

بعد أنْ وصف إنجلس في كتابه كثيراً من تفاصيل حياة ومعاناة الطبقة العاملة في إنكلترا، يكتب ضمن فصل «النتائج»:

من البدهي أنّ الطبقة التي تعيش تحت الظروف التي قدّمنا لمحةً عنها، والتي لا يتم تزويدها بوسائل العيش الأشدّ إلحاحاً سوى بأسوأ شكل، لا يمكن لها أن تكون سليمة الصحة ولا يمكن أن تعيش إلى عمر متقدم. إنّ هذا لأمرٌ بدهي. دعونا نراجع الظروف مرة أخرى مع الإشارة بشكل خاص إلى صحّة العمال.

إنّ تمركز السكان في المدن الكبرى يمارس بحد ذاته تأثيراً سلبياً؛ لا يمكن أن يكون جوّ لندن نقياً وغنياً بالأكسجين كهواء الريف؛ مليونان ونصف مليون زوج من الرئات، و250 ألف حريق، محتشدونَ على مساحة ثلاثة إلى أربعة أميال مربعة، يستهلكون كمية هائلة من الأكسجين، والتي يتم استبدالها بصعوبة، لأن طريقة بناء المدن بحد ذاتها تعيق التهوية.

إنّ غاز حمض الكربون [تسمية أخرى لغاز ثاني أوكسيد الكربون- المعرّب] الناجم عن التنفس والنار، يبقى في الشوارع بسبب جاذبيته النوعية، ويمر تيار الهواء الرئيسي فوق أسطح المدينة. وتفشل رئات السكان في الحصول على الإمداد المناسب من الأكسجين، والنتيجة هي التعب العقلي والجسدي وانخفاض الحيوية. لهذا السبب، فإن سكان المدن أقل تعرضاً بكثير للإصابات الحادة، وخاصة الالتهابية، مقارنةً بسكان الريف الذين يعيشون في جو طبيعي طَلق؛ ولكنهم بالمقابل يعانون أكثر من الإصابات المزمنة. وإذا كانت الحياة في المدن الكبيرة بحد ذاتها ضارة بالصحة، فكم سيكون كبيراً بلا شك التأثير الضار للأجواء غير الطبيعية في أحياء الناس العاملين، حيث يجتمع، كما رأينا، كلُ شيء لتسميم الهواء.

في الريف، قد يكون من غير الضار نسبياً أن يحتفظ المرء بكومة من الرُوث بجوار مسكنه، لأن الهواء يدخل بحرّية من جميع الجهات؛ أمّا في وسط مدينة كبيرة، بين الممرات والأزقّة متلاصقة الأبنية والتي تصدّ كل حركة في الجو، تكون الحالة مختلفة. فجميع المواد النباتية والحيوانية المتعفّنة تطلق غازات ضارّة بالصحة، وإذا لم يكن لهذه الغازات من سبيل حرّ للهروب، فإنها تسمّم الغلاف الجوي حتماً. لذلك فإن القذارة والأحواض الراكدة في أحياء العمّال في المدن الكبرى لها أسوأ تأثير على الصحة العامة، لأنها تُنتج بالتحديد تلك الغازات المسبّبة للأمراض، وكذلك ما ينبعث من الجداول الملوثة.

ليس هذا فحسب، بل وإن الطريقة التي يعامل بها المجتمع اليوم الجمهور الكبير من الفقراء مثيرةٌ للاشمئزاز. يؤتى بهم إلى المدن الكبيرة حيث يتنفسون أجواءً أسوأ من أجواء الريف. ويتم إقصاؤهم إلى مناطق تكون، بسبب طريقة بنائها، أسوأ تهوية من أية مناطق أخرى. ويُحرَمون من جميع وسائل النظافة، ومن المياه نفسها، لأن تمديد الأنابيب لا يتم إلا عند الدفع لقاءها، والأنهار ملوثة كثيراً لدرجة أنها عديمة الفائدة لهذه الأغـراض؛ إنهم مضطرّون أن يلقوا إلى الشارع بجميع المخلّفات والقمامة، وكلّ المياه القذرة، وغالباً كلّ الصرف والفضلات المقرفة، دون وسائل أخرى للتخلص منها؛ مما يدفع بهم دفعاً لإصابة منطقة مساكنهم بالعدوى.

بل وأكثر من ذلك، فكلّ الشرور التي يمكن تصورها تنهال على رؤوس الفقراء. فإذا كان عدد سكان المدن الكبرى كثيفاً جداً بشكل عام، فإنهم هم على وجه الخصوص الذين يتم حشرهم حشراً في أقل مساحة. وكأن أجواء الشوارع الفاسدة لا تكفي، حتى يتم تكويمهم فوق بعضهم بعضاً بالعشرات داخل الغرفة الواحدة، بحيث يكون الهواء الذي يتنفسونه ليلاً كفيلاً بحد ذاته بخنقهم. يتم منحهم مساكنَ رطبة، أوكارَ أقبية غير مقاومة للماء من الأسفل، أو ثكنات تُسرِّب الماء من الأعلى. منازلهم مبنية بحيثُ لا يمكن للهواء الرطب أن يهرب. يتم تزويدهم بملابس رثّة أو ممزّقة أو متعفّنة، وأطعمة مغشوشة وغير قابلة للهضم. يتعرضون لأكثر التغيرات إثارة للحالة العقلية، التذبذبات الأكثر عنفاً بين الأمـل والخـوف؛ يتم اصطيادهم كما لو أنهم ألعوبة، ولا يُسمح لهم براحة البال والاستمتاع الهادئ بالحياة.

إنهم محرومون من كلّ متعة باستثناء الانغماس في الجنس والسُكْر، يعملون كل يوم إلى درجة الإنهاك التام لطاقاتهم العقلية والبدنية، وبالتالي يتم تحفيزهم باستمرار إلى أقصى الإفراط المَجنون في المتعتين الوحيدتَين اللتين تحت تصرّفهم. وإذا تغلبوا على كل هذا، فإنهم يقعون ضحايا الحاجة إلى العمل في ظلّ أزمة تأخذ منهم كلّ القليل الذي كان ممنوحاً لهم من قبل.

كيف يمكن، في ظل ظروف كهذه، أن تكون الطبقة الدنيا بصحة جيدةً وطويلة العمر؟ ما الذي يمكن توقعه أكثر من معدل وفيات مفرط، وسلسلة لا تنقطع من الأوبئة، والتدهور التدريجي في البنيان الجسدي للسكان العاملين؟

أثبت التاريخ صوابية الاستنتاج الماركسي بأنّ المنظومة الرأسمالية الفاسدة محكومةٌ بالانفجارات التي لن تتحول إلى ثورات تغيير حقيقية تقدّمية دون وحدة ونضال ووعي وتنظيم الطبقة المظلومة

أحوال الطبقة العاملة من دمشق إلى كاليفورنيا

ماذا قدمت الرأسمالية المتعفنة في مدن اليوم؟ بعض الصور التي يمكن تأليف عدة كتب عنها مماثلة لكتاب إنجلس قبل 177 عاماً، نجدها في أحوال الطبقة العاملة في سورية القرن الحادي والعشرين، فعلى سبيل المثال لا الحصر في دمشق: «مياه مجرى نهر بردى يغلب عليها أن تكون مياه صرف صحي، عدا عن حجم القمامة المتراكمة على جانبي النهر، مما جعله مرتعاً للحشرات والقوارض، مع استمرار الروائح الكريهة المنبعثة منه على طول مجراه». وفي مثال آخر من أحد أرياف دمشق التي «تمدّنت» على الطريقة الرأسمالية العشوائية: «يشتكي أهل جرمانا من رائحة القمامة التي لم تعد محتملة ليلاً ونهاراً، خصوصاً أنها ترافقت مع موجة الحر الحالية، ناهيك عن الكم الهائل من الذباب والحشرات التي اجتذبتها القمامة المتخمّرة حرّاً لتلك الأحياء، وسط تراكم مهول لها... ومن الأسباب قلة أعداد حاويات القمامة!».

ويجمع تقرير حديث للموقع الاقتصادي الأمريكي «إيبيك إيكونوميست» epic economist نشر في 21 تموز الماضي 2022 مشاهدات جديرة بأن يكتب عنها إنجلس لو بُعث من قبره كتاب «أحوال الطبقة العاملة في أمريكا»:

«أصبحت مدن الساحل الغربي الرئيسية في أمريكا آباراً متعفنة تغمرها الجرذان والمدمنون والجريمة وأكوام القمامة وجحافل المشردين. التدهور السريع لبعض أغنى المدن زاد معدلات الجريمة وفاقم مشكلات الصرف الصحي. الكثير من المتاعب تنتظرنا في جميع أنحاء الولايات المتحدة بينما نتجه نحو انكماش اقتصادي آخر. تم تحذيرنا من تدهور أكبر في الأشهر المقبلة وتشريد ملايين الأمريكيين قسراً إلى الشوارع... يزداد التشرد في جميع أنحاء الساحل الغربي للولايات المتحدة... تُظهر البيانات الرسمية منذ عام 2012 ازدياد أعداد المشردين في مدن مثل لوس أنجلوس وسياتل وسان فرانسيسكو وبورتلاند بنحو 75%، وكل عام يزداد الوضع سوءاً... في العديد من مناطق وسط مدينة لوس أنجلوس تُترك القمامة دون جمعها، ما يثير مخاوف الصحة العامة بعد تفشي التيفوس مؤخراً... مساحات شاسعة من لوس أنجلوس باتت أراضيَ قاحلة حيث تندفع الفئران بين أكوام القمامة المتحللة ومدن الخيام القذرة... منذ بداية 2022 رفعت حوالي 14000 شكوى رسمية بشأن براز بشري في شوارع سان فرانسيسكو. والبيانات العامة من موقع المدينة على الإنترنت ترصد زيادة بنسبة 311% في الشكاوى من النفايات البشرية والحيوانية على مدى السنوات الخمس الماضية». ويخلص التقرير إلى أنّ «العديد من الأمريكيين من الطبقة الوسطى سينتهي بهم الأمر إلى الانضمام لسكان الخيام... القلوب تزداد برودة في جميع أنحاء البلاد، والاضطرابات الاجتماعية تنتشر كالنار في الهشيم».

الدم واحد وعدونا واحد... حول الرهان الصهيوني الأخير

بدأت قوات الاحتلال الصهيوني بجملة من الخطوات التصعيدية التي تحمل في باطنها مؤشرات خطيرة، وتحديات جديدة، لا أمام الشعب الفلسطيني وحده، وإنما أمام شعوب المنطقة كلها، التي تعد المتضرر الأكبر تاريخياً من السياسيات الأمريكية والوجود الصهيوني. فالكيان يسعى في خطوته هذه إلى فرض التصعيد بالشروط التي يريدها فهل ينجح في هذا؟!

■ علاء أبوفرّاج

بعد انتهاء معركة سيف القدس في 2021 وافقت فصائل المقاومة الفلسطينية بوساطة مصرية وقطرية على التهدئة، بعد أن خضع الكيان لجملة من المطالب، وشهدت جبهات القتال هدوءً نسبياً في الوقت الذي حافظ الشارع على لهيبه، وارتفعت وتيرة عمليات المقاومة التي وصفها إعلام العدو «بالذئاب المنفردة» التي تحركت بنوعٍ من الاستقلالية النسبية عن بنى المقاومة التقليدية. وحققت ارباكاً حقيقياً قاد- إلى جانب عوامل أخرى خطيرة- الكيان للاعتراف بأنه يواجه خطراً وجودياً لن يكون من السهل القفز فوقه.

كيف سارت التطورات؟

تفيد معظم التصريحات الرسمية، أن الكيان التزم للوسطاء بعدم استهداف قيادات المقاومة، لكنه وفي يوم الإثنين 1 آب الجاري، اعتقل القيادي في حركة الجهاد الإسلامي بسّام السعدي من مخيم جنين، مما دفع الوسطاء للتحرك تحت ضغط فصائل المقاومة، التي رأت أن في هذا الاعتقال خرقاً للاتفاق، فما كان من الكيان الصهيوني إلا أن ورّط الوسطاء أكثر بعد أن أعطى بعض التطمينات التي نقلها الوسيط المصري والقطري إلى فصائل المقاومة، التي وجدت نفسها بعد أيام قليلة أمام عملية عسكرية صهيونيةً في القطاع باسم «الفجر الصادق»، جرى خلالها استهداف قيادات عسكرية ميدانية بارزة في «الجهاد الإسلامي» مثل: الشهيد تيسير الجعبري، والشهيد خالد منصور، مما شكّل ضربة مؤلمة للفصيل المقاوم. بدأت «سرايا القدس» الذراع العسكري للجهاد الإسلامي بالرد وأطلقت حتى الآن أكثر من 600 صاروخ، ووجهت ضربات بقذائف الهاون إلى آليات عسكرية صهيونية في الوقت الذي تستعد قواتها على ما يبدو لتوجيه ضربات أوسع وأكثر إيلاماً.

وراء الأكمة!

قوات الاحتلال أرسلت رسالة واضحة مفادها، أن المستهدف من هذا التصعيد هو «الجهاد الاسلامي» فقط! وأن حماس لن تكون على قائمة الأهداف الصهيونية هذه المرة، الخطوة التي قرأها الجميع بشكل واضح، وهي محاولة جديدة لقسم الصف والاستفراد بأحد الفصائل، وإرباك حماس القادرة على توجيه ضربات صاروخية قاسية إن أرادت. لكن ما ذكّر أعلاه لا يشكّل إلا الأسطر الأولى من رسالة الكيان، فـ «الجهاد الإسلامي» يظهر بوضوح علاقته مع إيران، حتى إن استهداف القيادات العسكرية تزامن مع زيارة أمينه العام إلى طهران الذي جاء رده الأول على الأحداث من هناك، وهو ما يحاول الكيان استخدامه بشكل خبيث، مدّعياً أن معركته هذه المرة معَ «إيران وأذرعها في المنطقة» كما لو أن «الجهاد الاسلامي» منظمة هجينة عن تاريخ المنطقة والشعب الفلسطيني المقاوم! فهي واحدةٌ من قوى كثيرة تتمسك بخيار المقاومة، واستفادت كغيرها من التغيرات الإقليمية في العقود الماضية، لكن معركة هذا الفصيل أو ذاك هي معركة الفلسطينيين وجميع أحرار المنطقة، وهو ما يدركه الكيان أكثر من غيره، لكن هذه الخطوة الخبيثة تحاول وضع المسألة بشكل ملتو. وتدعي «إسرائيل» إن معركتها الحاليةَ مع إيران لا أمام الفصائل في الداخل الفلسطيني فحسب، بل أمام كل دول المنطقة في محاولة مستميتة لدفعهم للانخراط في معركتها مع إيران من جهة، والتعامل بلا مبالاة اتجاه ما يجري في الداخل الفلسطيني من جهة أخرى، بعد أن يستخدموا الذريعة الصهيونية ذاتها... خاصة مع المستجدات الدولية والإقليمية بعد زيارة بايدن التي منيت بفشل ذريع في كل مساعيها، ومساعيها الصهيونيةً خصوصاً.

لا تخلو «المغامرة» الصهيونية من الخطورة فرهانها كبير هذه المرة إلى الدرجة التي يتناسب فيها مع التحديات الوجودية الماثلة أمامها

الرهان الصهيوني الكبير

لعبت الوساطة المصرية والقطرية في السابق دوراً في الصراع، فعلى الرغم من أن الدور المصري دورٌ تاريخي في القضية الفلسطينية، إلى أن الولايات المتحدة والصهاينة حرصوا على تقزيمه منذ كامب ديفيد، وهو ما فسح المجال لدور أكبر لقوى إقليمية أخرى بعد تحييد الفاعلين الأساسيين، لكن توريط الوسطاء بهذا الشكل الوقح يعني أن الكيان مضطر في هذه اللحظة لحرق هذه الورقة، فقدرة مصر للعب هذا الدور مرهونة بوجود الحد الأدنى من الثقة مع الفصائل الفلسطينية، التي وإن استبعدت سوء النوايا، لن ترى في مصر ضامناً حقيقياً بعد الذي يجري، ما يحرم الكيان من إحدى القنوات الرئيسية مع الفصائل، ويجعل مصر في موقع أصعب يفرض عليها مراجعة شاملة لسياستها في هذه المسألة وغيرها.

لا تخلو «المغامرة» الصهيونية من الخطورة، فرهانها كبير هذه المرة إلى الدرجة التي يتناسب فيها مع التحديات الوجودية الماثلة أمامها، فحرق الأوراق المهمة يعني خسائر هائلة بالمعنى الجيوسياسي، إذا ما فشلت هذه الخطوة. الرهان الصهيوني الأساسي هو محاولة تعميق الشقاق بين الفصائل الفلسطينية المقاومة، لقطع الطريق أمام احتمالات لم شملها؛ وهي الاحتمالات التي باتت أكثر واقعية مع المستجدات الجارية على الصعد المختلفة، وذلك رغم أنّ استعادة وحدة الصف الفلسطيني قد تبدو بالنسبة للكثيرين مهمة شديدة الصعوبة، إلا أنّ الواقع الموضوعي نفسه هو ما يدفع باتجاه حلّها، وضمن آجال غير بعيدة... ولعل المحاولة الجزائرية الجادة بهذا الاتجاه، هي جزء من محاولات متعددة تسعى بالاتجاه نفسه.

من جهة أخرى، فإنّ مسؤولي الكيان، أكثر من أي أحد آخرون، يعلمون بشكل موثوق أنّ الاتجاه الانسحابي للولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة قد تعزز ما بعد أوكرانيا، وسيتعزز أكثر بعد تايوان، ولذا فإنّ محاولة إحراز أكبر قدر من النقاط قبل وصول هذا الانسحاب إلى نهاياته، بات مطلباً «إسرائيلياً» ملّحاً...

الرد على رهانات الصهيوني كلها، يمكن أن يبدأ من الداخل الفلسطيني أولاً، فقد أعلن الكيان «أن العملية العسكرية أنهت أهدافها العسكرية» وأنها ترغب في الذهاب إلى تهدئة، وهو ما ترفضه منظمة «الجهاد الإسلامي» حتى اللحظة، التي تستطيع الرد مع قوى المقاومة الأخرى بشكلٍ مشترك، فالقاتل واحد، ودم شهدائهم واحد، من أحمد ياسين ويحيى عياش إلى تيسير الجعبري وخالد منصور وغيرهم من مئات الأبطال المقاومين. اللحظات الحالية حساسة جداً وقد تؤدي أية خطوة غير محسوبة إلى اتساع دائرة الصراع لتشمل كل دول المنطقة، لكن المهم فلسطينياً، ألا ينجح الكيان بشق الفصائل المقاومة التي ستكون المتضرر الأول من هذا وتحديداً على النطاق الشعبي.

بيلوسي خالفت التوقعات... هل تقوى واشنطن على تحمل التبعات؟

بعد سلسلة من المناورات أنهت طائرة رئيسة مجلس النواب الأمريكي أياماً من التكهنات وهبطت بالفعل في تايوان الصينية بعد أن سلكت طريقاً بعيداً عن المضيق المتوتر، زيارة نانسي بيلوسي هذه تجاهلت كل التحذيرات الصينية، ووضعت العالم مجدداً في مواجهة تصعيد خطير ستكون الولايات المتحدة هي نفسها أكبر الخاسرين منه!

■ قاسيون

رجّحت جملة من المعطيات السابقة إلغاء هذه الزيارة، وتحديداً عندما تجاهلت بيلوسي ذكر اسم تايوان ضمن محطات زيارتها الآسيوية، وهو ما جرى قبل أيام قليلة من وصولها إلى الجزيرة بالفعل! لتؤكد الوقائع مجدداً أن بيلوسي مع من تمثله في واشنطن عازمة على التصعيد إلى تلك الدرجة التي بدت الخطوة بالنسبة للغالبية العظمى من المراقبين والمحللين السياسيين في مثابة انتحار لواشنطن، فعلى الرغم من أنها ترى بعض المنافع من هذا التصعيد، لكنها لن تكون قادرة على احتواء نتائجه السريعة، والتي بدأت منذ اللحظات الأولى بالفعل، وتحولت بعد أيام إلى جحيم لا يمكن إيقافه.

كيف ترد الصين على الخطوة؟

لم يعد خافياً على أحد أن الصين أطلقت مناورات عسكرية واسعة غير مسبوقة- وهو ما سنشير إلى معناه ونتائجه لاحقاً في هذه المادة- إلا أن هذه المناورات ما هي إلا خطوة من رد صيني شامل وعلى كل الجبهات. فأعلنت وزارة الخارجية الصينية في بيان مقتضب تعليق التعاون مع الولايات المتحدة في عدد من المسائل، وألغت بعضاً من الاجتماعات المقررة مسبقاً، مثل: مباحثات قادة مسرح العمليات، والمباحثات المقررة لتنسيق سياسة الدفاع بين البلدين، وإلغاء اجتماعات متعلقة بالتنسيق بين قواتهما البحرية. وعلّقت الخارجية الصينية حسب البيان المذكور التعاون في إعادة اللاجئين غير الشرعيين، والتعاون في المسائل الجنائية والجرائم الدولية ومكافحة المخدرات، وعلّقت المحادثات القائمة بين البلدين بشأن المناخ. وبحسب مسؤولين أمريكيين: انتقت الصين مسائل محددة تكون آثارها سلبية على واشنطن أكبر بكثير من آثارها على الصين، التي أبقت بعض مجالات التعاون مفتوحة بما يتماشى مع مصالحها. هذا بالإضافة إلى مجموعة من العقوبات التي استهدفت بيلوسي. ولم تكتف الصين بالخطوات باتجاه الولايات المتحدة، بل أوقفت بعض مجالات التعاون مع تايوان، التي تعتمد على الصين في العديد من ميادين التجارة الخارجية، هذا بالإضافة إلى استهداف مؤسسات تراها تنتهك مبدأ الصين الواحدة المعترف به دولياً.

ومن أبرز الإشارات السياسية، كان إعلان وزير الخارجية الصيني عن «جاهزية بلاده لتعزيز التعاون الاستراتيجي مع روسيا»، وقال وانغ يي: «إن الصين جاهزة لتعزيز تعاونها الاستراتيجي مع روسيا لحماية النظام الدولي الذي تلعب الأمم المتحدة دوراً مركزياً فيه، والنظام القائم على أحكام القانون الدولي، بشكل أكثر فعالية».

«صراع بين عالمين»

تعمل الصين وروسيا بشكل معلن لإحداث تغييرات جوهرية في النظام العالمي، وتعبر الدولتان عن هذا بالقول: إن واشنطن تخلّت عن النظام الدولي القائم بعد الحرب العالمية الثانية، وبدأت تفرض ما تسميه «النظام القائم على القواعد» مما بات يستوجب تدخلاً من القوى الأخرى بغية تغييره، وهو ما يشكّل الأساس الاستراتيجي لعلاقة الصين وروسيا، لكن الخطوات الملموسة لإنجاز هذا الهدف بدأت خجولة ثم تسارعت، ومع ذلك بقيت بعض الضوابط على البلدين القيام بالخطوات الملموسة والمحددة في الظرف الموائي، ويبدو أن الصين باتت أكثر حذراً مع بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، فالظرف الدولي في حالة حساسة جداً، وأدركت بكين أن خطواتها في هذه اللحظات بالذات يجب أن تكون أشد دقة، لكن السلوك الأمريكي في تايوان أثبت أن واشنطن عازمة على التصعيد ولن تنتظر الذرائع لفعل ذلك، وهو ما يستوجب رداً صينياً على المستوى الإستراتيجي. فإذا كانت واشنطن عازمة على توتير جبهتين معاً وتحاول استفزاز الصين التي قد تجد نفسها «أكثر جاهزية لتعزيز التعاون مع روسيا» وإن كانت «الشراكة الاستراتيجية» بين البلدين أثبتت خلال السنوات الماضية صلابتها، فقد يكون الوقت ملائماً لإعلانها تحالفاً شاملاً يضع على جدول أعماله المشترك ضرب مشعلي الحروب وتثبيت القواعد الدولية الجديدة.

قد يكون الوقت ملائماً للإعلان عن تحالفٍ روسيٍ صينيٍ شامل يضع على جدول أعماله المشترك ضرب مشعلي الحروب وتثبيت القواعد الدولية الجديدة

مناورات عسكرية

أعلنت الصين عقب هبوط طائرة بيلوسي عن البدء بمناورات عسكرية بالذخيرة الحية، وحددت مسرحاً لعمليات هذه المناورات في ستة مناطق تحيط في تايوان من كل الجهات، لتطبق خلال الساعات التي تلت هذا الإعلان حصاراً شاملاً على الجزيرة فرض إيقاف حركة الملاحة في مضيق تايوان المزدحم.

وبدأت القوات الصينية باستعراض للقوة شكّل صدمة لم تنته حتى اللحظة. فالقوات المشتركة الصينية نجحت في تثبيت مواقعها في سرعة خاطفة. وفرضت المناورات واقعاً جديد لن ينته غالباً بانتهائها. وحددت صحيفة الشعب الصينية بعض أهداف ونتائج هذه المناورات، فقد أثبتت نقاط تموضع الجيش عدم اعتراف بكين بـ «خط الوسط» الذي حاولت واشنطن فرضه منذ عقود، بالإضافة إلى نجاح المناورات في إطباق الحصار على ميناء كيلونغ أهم موانئ تايوان، وأخذ الجيش الصيني مواقع مواجهة لقاعدتين عسكريتين للجيش على الشاطئ الشرقي للجزيرة، هذا بالإضافة إلى تمركز جزء من القوات في قناة باشي مما يعني السيطرة الكلية على مدخل المضيق. هذا بالإضافة إلى تحليق أسراب الطائرات دون توقف، كما وأطلقت الصين صواريخاً باليستية، وصواريخ فرط صوتية سقط بعضها في المياه الاقتصادية الخالصة لجزر اليابان الجنوبية، وقطع بعضها الآخر أجواء الجزيرة كاملة ليسقط في البحر. كل هذا شكّل إرباكاً حقيقياً لتايوان وجيشها، الذي كان يضطر للتعامل مع كل طائرة أو صاروخ يقترب من مجال دفاعاتها هذا إن نجحت في التقاطها أصلاً، وبالإضافة إلى الذعر الذي انتشر في صفوف الجيش في تايوان لم يكن وضع البحرية الأمريكية أحسن حالاً، فوجدت نفسها في مسرح العمليات مما دفع واشنطن لإبعاد حاملة طائراتها باتجاه اليابان، والأخطر، أن القوات الأمريكية الموجودة في المنطقة لا تستطيع التعامل مع الوضع في حال تطور أكثر! وخصوصاً أن القادة العسكريين الصينيين يرفضون الرد على محاولات التواصل الأمريكية حسب ما ذكر موقع بوليتكو. الذي فرد أحد تقاريره لمناقشة الكنز الاستخباراتي والعسكري الذي كسبته الصين في مناوراتها، فقد اختبرت الأخيرة ولأول مرة جاهزية قواتها وباستخدام الذخيرة الحية وفي مسرح العمليات المفترض ذاته! أي أن الصين أجرت محاكاة لحصار الجزيرة والسيطرة عليها عسكرياً في المواقع الفعلية لعملية كهذه. ورصدت استجابة الجيش التايواني لكل ما يجري من حوله وتحديداً رادارات الدفاع الجوي واستطاع الجيش الصيني تحديد الأهداف التي نجحت في رصدها، وتلك التي لم ترصد! وقد أشار التقرير ذاته إلى عمل هذه القطاعات العسكرية مجتمعة يعد المهمة الأصعب في الحروب الحديثة، فالقطاعات العسكرية المتنوعة تعمل جنباً إلى جنب وفي دوائر تقاطع قد تسبب إرباكاً في بعض الحالات، لكن الجيش الصيني نجح في إتمام مهامه على أكمل وجه!

من المفترض أن تنتهي المناورات حول جزيرة تايوان يوم الأحد 7 آب الجاري، لكن الصين أعلنت عن بدء مناورات جديدة في البحر الأصفر بالقرب من شبه الجزيرة الكورية، وأعلنت أن المناورات ستجري في الذخائر الحية أيضاً، وأنها ستستمر لغاية 15 آب الجاري، أي أن نشاط الصين العسكري لن ينحصر بعد الآن في مسألة تايوان، بل ستذهب أبعد من ذلك لتحديد مناطق نفوذها العسكري وهو ما لا يمكن إنجازه إلا على حساب التواجد الأمريكي في آسيا. فالإعلان عن المناورات الجديدة، وما قد يعقبها يشكّل التوجّه الصيني المرادف للعقيدة العسكرية الروسية الجديدة، حيث ينتقل البلدان وفي الوقت نفسه للدفاع بشراسة عن مناطق نفوذهم الطبيعية، وهو ما سيفرض على الولايات المتحدة تنازلات كبرى، أو الدخول في مواجهة مفتوحة ومباشرة مع القوى الأكبر في العالم.

تصعيد سياسي كبير في العراق وطروحات جديدة بالتغيير

توترت المجريات السياسية في العراق بدرجة أكبر خلال الأسبوع الماضي مع خروج جمهور «الإطار التنسيقي» للاحتجاج في يوم الاثنين من الأسبوع الماضي، محاولين دخول المنطقة الخضراء التي يتواجد بها محتجو التيار الصدري، بما هدد بوقوع مواجهات وتداعيات خطيرة للأحداث.

■ يزن بوظو

صدّ وردّ بين التنسيقي والصدر

أصدر الإطار التنسيقي بياناً في يوم الأحد 31 تموز جاء فيه «ندعو أبناء شعبنا العراقي بكافة أطيافه وفعالياتهم العشائرية والأكاديمية والثقافية، إلى أن يهبوا للتظاهر سلمياً للدفاع عن دولتهم... فكونوا على العهد والوعد، وهيهات منا الذلة. موعدنا غدا الساعة الخامسة عصراً على أسوار الخضراء».

بدوره أصدر قائد التيار الصدري مقتدى الصدر بياناً في اليوم نفسه «الثورة العفوية السلمية التي حررت المنطقة الخضراء كمرحلة أولى لهي الفرصة الذهبية لكل من اكتوى من الشعب بنار الظلم والإرهاب والفساد والاحتلال والتبعية» معتبراً ما يجري «فرصة عظيمة لتغيير جذري للنظام السياسي والدستور والانتخابات، التي إن زورت لصالح الدولة العميقة باتت أفضل انتخابات حرة ونزيهة، وإن كانت نزيهة وأزاحت الفاسدين باتت مزورة تنهشها أيادي الفاسدين».

ليصف «الإطار التنسيقي» بيان الصدر السابق بأنه «انقلاب على الشعب والدولة» مبادراً ضمن بيانه التصعيدي أساساً إلى الحوار مع التيار الصدري، كما دعا رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي إلى مبادرة لعقد مؤتمر «للحوار الوطني لإنهاء الأزمة في البلاد» وهو ما وافقه عليه مجموعة من السياسيين من بينهم تيار الحكمة الوطني برئاسة عمار الحكيم.

كما قام «الإطار التنسيقي» بتفويض رئيس تحالف الفتح هادي العامري للتفاوض مع التيار الصدري.

لا حوار.. حلّ البرلمان وانتخابات مبكرة

دعت «قوى التغيير الديمقراطية» العراقية في الثاني من الشهر الجاري إلى حلّ مجلس النواب و«تشكيل حكومة تحظى بقبول سياسي وشعبي، وتكون مهمتها الشروع في اتخاذ خطوات عملية على طريق التغيير» وهي من وجهة نظرهم: محاسبة قتلة المتظاهرين، وتحريك ملفات الفساد الكبرى، وحصر السلاح بيد الدولة وتحسين معيشة المواطنين.

في اليوم التالي، 3 آب، دعا مقتدى الصدر إلى حل مجلس النواب تماماً وإجراء انتخابات مبكرة، وقال خلال كلمته «لو كنت أريد السلطة لما سحبت 73 نائباً من مجلس النواب. هذا ليس صراعاً على السلطة، ولم أقرر بعد الدخول في الانتخابات الجديدة، وما عودتي إلى الانتخابات الأخيرة إلا لسن قانون تجريم التطبيع» وحول الحوار قال «لا فائدة ترتجى من ذلك الحوار، خصوصاً بعد أن قال الشعب كلمته».

ليفتح الصدر بذلك باباً لجدل واسع حول دعوته، والتي وافقه على الجزء الأخير منها كل من رئيس تحالف الفتح هادي العامري، والإطار التنسيقي، ورئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، بينما لم يوافق نوري المالكي على ذلك معتبراً أنه يجب الاحتكام للدستور.

يحتاج العراق في هذه اللحظة إلى خارطة طريق وطنية حقيقية تقوم على خطوات محددة وعملية ومن الضروري أن تستهدف هذه الخارطة تغيير دستور المحاصصة المفروض أمريكياً

لكن من الملفت، أن جميع الموافقات السابقة كانت تتعلق بالانتخابات المبكرة، بينما لم يصدر موقف واضح من تلك القوى حول حل البرلمان بالمرحلة الراهنة، ثم يكون السؤال: ما المتغير الجديد الذي قد يجري بالانتخابات المبكرة عن سابقتها؟

ليبدو أن ما يجري من تحركات سياسية وجماهيرية تصعيدية تمثل مناورات واستعراض قوة من مختلف الأطراف للتأثير على موازين القوى داخل العراق، في محاولات تثبيت معادلات جديدة يرتفع بها التيار الصدري إلى درجة أعلى بعد سيطرة متظاهريه على المنطقة الخضراء ومحيط مجلس النواب، ثم تنفيذ انتخابات مبكرة دون حوار.. لكن وبسبب ذلك نفسه، يظهر التيار الصدري سياسياً أضعف مما يمتلكه من جمهور وامتداد شعبي، حيث تبقى خطة التغيير لديه مبهمة وغير واضحة بعد، وتخضع للمتغيرات والصراعات اللحظية والآنية فقط.

طروحات جديدة للتغيير؟

من جهة أخرى، أصدر تحالف «من أجل الشعب» بياناً- المكون من حراكيي «الجيل الجديد» و«امتداد» الموجودين في إقليم كردستان بشكل رئيسي- يدعو به العراقيين إلى «تبني خارطة طريق» مكونة من مجموعة نقاط، منها بشكل معدل للاختصار: 1- تشكيل حكومة انتقالية مصغرة من وزراء مستقلين لمدة عام واحد، ثم حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة، وتكون مهمتها التحضير للانتخابات العامة. 2- تشكيل لجنة عليا لتعديل الدستور بما يتلاءم مع طموحات الشعب والمرحلة الحالية على أن ينتهي عملها خلال عمر الحكومة الانتقالية، وعرض التعديلات على الشعب للاستفتاء، بالتزامن مع إجراء الانتخابات العامة. 3- تمارس الأمم المتحدة دورها الإشرافي والرقابي على الانتخابات بأخذ ضمانات من كل الأحزاب المشاركة فيها بقبول النتائج. 4- محاسبة الفاسدين والقتلة وإعادة الأموال المسروقة. 5- تفعيل قانون الأحزاب وتحديد مصادر التمويل بما يتيح للدولة مراقبة مصادر تمويل الأحزاب بشكل دقيق. 6- جمع السلاح المنفلت ضمن آلية تضعها الحكومة. وغيرها.

تفتح خارطة الطريق هذه الباب لمجموعة من التساؤلات، مثل: كيفية تشكيل هذه الحكومة الانتقالية المصغرة؟ ومن ستضم لجنة تعديل الدستور؟ وهل ستضمن تمثيل كافة شرائح الشعب العراقي ضمنها؟ وبقيادة من سيكون جهاز الدولة عملياً لمراقبة مصادر التمويل؟

يحتاج العراق في هذه اللحظة إلى خارطة طريق وطنية حقيقية تقوم على خطوات محددة وعملية، ومن الضروري أن تستهدف هذه الخارطة تغيير دستور المحاصصة المفروض أمريكياً منذ قرابة العقدين على العراق، وهو ما يغيب طرحه جدياً عن معظم القوى السياسية العراقية حتى اللحظة.

الرقاقات الصينية إشارة إلى تصدّع

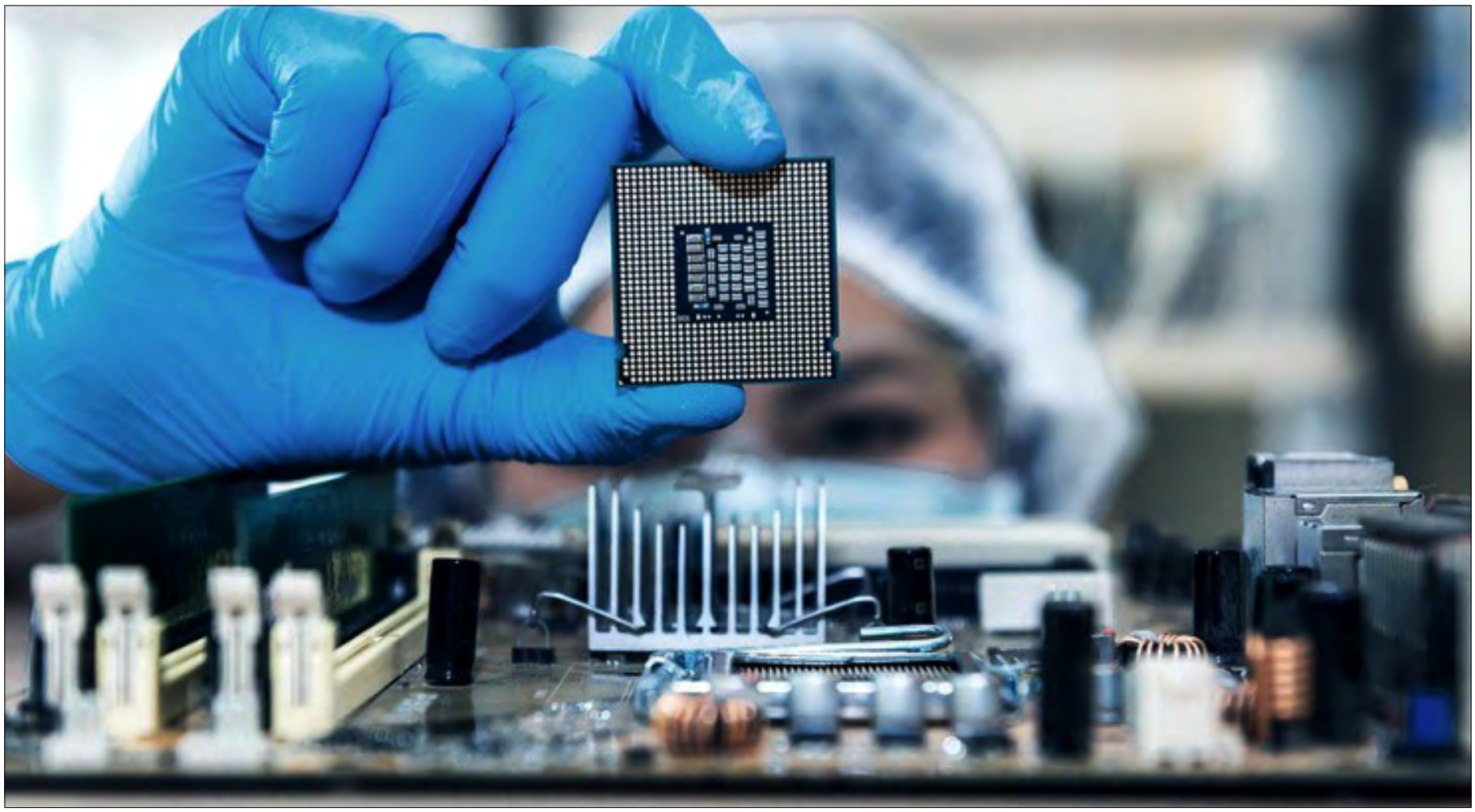

في نهاية التسعينات، كان بعض العلماء السياسيين الأمريكيين يحاول الإجابة عن سؤالين مترابطين: كم ستدوم «اللحظة الجميلة» للعالم أحادي القطب، ومن هو الذي سيتمكن من تحدي زعيم هذا العالم؟ اليوم بات واضحاً من يتحدى زعيم العالم أحادي القطب ونظامه العالمي بأكمله، ويبدو أنّ قدرة الصين على قطع أشواط كبرى ضمن هذا التحدي، سواء في مجال التكنولوجيا الفائقة والرقاقات الكمبيوترية، أو في غيرها من المجالات الاقتصادية الحساسة، باتت كابوساً بالنسبة للنخب الأمريكية غير القادرين على الحفاظ على هيمنتهم مهما حاولوا من سبل.

■ فلاديمير تيرهوف وبريان بيرليتيك
ترجمة: قاسيون

من أبرز من حاول التصدي للمسألة في الماضي هو ماستاندونو، الذي نشر مقالاً في عام 1997 بعنوان: «الحفاظ على اللحظة أحادية القطب: نظريات واقعية وإستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى بعد الحرب الباردة». كان عمل ماستاندونو بارزاً لأنّه حاول فهم الموضوع من زاويتين لا تزالان ذواتا صلة حتّى يومنا: الأول تحدي بكين لواشنطن فيما يسمّى «أزمة مضيق تايوان الثالثة»، والثاني وهو الأهم بكثير: النمو الاقتصادي المذهل في الصين، الذي كان يتصاعد منذ الانفتاح وإصلاحات دينغ شياوبينغ في السبعينات.

في بداية القرن وجد النخب الأمريكيون أنفسهم في مواجهة مجموعة واسعة جداً من المفاهيم الأولية «المتناقضة» في عملية تشكيل إستراتيجية للسلوك في العالم. وصولاً إلى المرحلة الأولى من إدارة جو بايدن، حيث بدا بأنّ نجاح مبادرة الحزام والطريق الصينية قد أصبح حقيقية. «إذاً هذا ما تنبأ به عذابي. علاوة على ذلك، تجلى هذا النجاح بشكل رئيسي في بلدان ما يسمّى بالعالم الثالث، حيث تتركز غالبية السكان».

تجدر الإشارة أيضاً بأنّ بكين نفسها اليوم في طور التعود على العبء الثقيل وغير المعتاد لقيادة العالم سياسياً، وذلك كنتيجة حتميّة لنجاحها الاقتصادي. اليوم لم تعد الصين تتعامل مع جيرانها في جنوب شرق آسيا بما يمكن أن نسميه «الحزم» على شاكلة ما كان سائداً في منتصف القرن الماضي، وتمّ استبداله «بالإصرار السياسي» لتطوير التعاون الاقتصادي ومراعاة مصالح الجميع.

تحاول الولايات المتحدة اليوم أن تشكّل مشاريع اقتصادية دولية بديلة لمبادرة الحزام والطريق، وتحاول في الوقت ذاته أن تستبعد الصين عن نظام التقسيم الدولي للعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات الأكثر أهميّة حالياً.

آخر هذه التطورات ما سمعنا عنه أثناء رحلة بايدن إلى كوريا الجنوبية واليابان، تمّ إطلاق ما يسمّى IPEFP «الإطار الاقتصادي الهندي- الهادئ»، وهي التشكيلة التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي في طوكيو. في 23 أيار أصدر البيت الأبيض بياناً يسرد فيه جميع الدول البالغ عددها 13 التي وافقت على الدخول في تشكيلة IPEFP، والتي عدلت أهدافها وأولوياتها لتناسبه. من بين المشتركين الهند ونصف بلدان جنوب شرق آسيا ممّن حازوا على الاهتمام.

عندما يخطر ببالنا سؤال: ما الذي يجمع هذه الدول في هذه التشكيلة، فالإجابة الرسمية في الوثيقة هي: «نشارك في الالتزام بمنطقة هندي- هادئ حرة ومفتوحة وعادلة وشاملة ومترابطة ومرنة وآمنة ومزدهرة». لا يمكن للمرء أن يخرج بمشاعر سلبية من هذه القائمة المليئة بالألفاظ الإيجابية. لكن بعيداً عن أنّ الجميع يدرك سبب تحركات الولايات المتحدة لإنشاء هذه الأحلاف الجديدة، فنحن أمام حقيقة موضوعية هي عدم قدرة الولايات المتحدة على منح أيّة دولة عموماً، وخصوصاً في آسيا، دعماً يكفيهم للاصطفاف بشكل كامل معها ضدّ الصين. ربّما لهذا لا تزال الولايات المتحدة تحاول أن تركز بشكل نشط على التفوق التكنولوجي الذي تأمل من خلاله أن تكبح قدرة الصينيين على النمو. الأمر الذي يظهر من جديد خروج الأمور عن السيطرة الغربية.

فكرة احتواء الصين هي أساساً فكرة ناشئة عن عدم قدرة الولايات المتحدة على المنافسة ضدّ الصين بشكل مباشر ورغم زيادة تطبيق الإجراءات اليائسة فمن الواضح أنّ الولايات المتحدة تخسر ميزاتها الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية بوصفها الرائد العالمي الأول

من أكثر الأشياء التي تسعى إليها واشنطن اليوم هو تشكيل سلسلة إمداد لوجستية في مجال إنتاج مختلف منتجات أشباه الموصلات شبه المصنعة فائقة الأهمية لكونها تعمل كقاعدة لصناعة التكنولوجيا الفائقة، دون أن تكون الصين جزءاً منها. في الإعلام، تلقى التكتل الشركاتي العابر للحدود المستقبلي وصف «الرقاقة 4»، والذي يتوقع أن يتمّ تشكيله بين شركات متخصصة في إنتاج الرقاقات في الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان.

من بين هؤلاء، أولت الصين اهتماماً خاصاً للمشاركين المحتملين كوريا الجنوبية وتايوان. بالنسبة لكوريا الجنوبية، فبعد انتخاب الرئيس الجديد كان هناك عدم يقين بشأن مسار السياسة الخارجية لذلك البلد، وقد لوحظ بالفعل في أكثر من مكان تفاقم الصراح الأمريكي الصيني من أجل النفوذ على كوريا الجنوبية. لا تزال المفاوضات الجارية بين بكين وسيؤول من أجل إبرام اتفاقية تجارة ثنائية حرة إحدى الأدوات المهمة في الجعبة الصينية. يبدو أنّ هذا العامل هو الأكثر أهمية في تردد القيادة الحالية لكوريا الجنوبية في الانضمام إلى «الرقاقة 4». تتعامل بكين بحذر مع مشاركة تايوان في هذا المشروع، خاصة أنّ ثلثي الحجم الإجمالي للرقائق المصنعة في العالم اليوم على الأقل قد تمّ تصنيعه في تايوان.

عدم قدرة الولايات المتحدة لا على المنافسة ولا على الغش

نقلت وسائل الإعلام الغربي بنوع من الأسى أخبار تحقيق الصين لآخر اختراقاتها في تصنيع رقاقات الكمبيوتر فائقة الدقة، لتحقق بذلك معايير إنتاج مرتفعة لدرجة كان البعض يعتقد باستحالتها بسبب العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة والمخصصة بشكل واضح لإعاقة التقدم الصيني.

كان التقرير الذي نقلته شبكة سي.إن.بي.سي في تموز بعنوان: «تدرس الولايات المتحدة محاولة جديدة لتقييد أدوات الصناعة الصينية» يتحدث عن الرقائق: «تأخذ إدارة بايدن بالاعتبار فرض قيود جديدة على شحن أدوات صنع الرقاقات إلى الصين، ساعية بذلك إلى عرقلة تقدم أكبر صانعي الرقاقات الصينية شركة إس.إم.آي.سي SMIC، دون إبطاء تدفق الرقاقات إلى الاقتصاد العالمي... تناقش وزارة التجارة، وهي المسؤولة عن سياسات التصدير، بشكل نشط منع تصدير أدوات صناعة رقاقات للمصانع الصينية التي تصنع أشباه موصلات متطورة عند عقدة 14 نانومتر».

تساعد فكرة أنّ دولة ما، تريد أن تملي على دولة ما تستطيع وما لا تستطيع صنعه، وإبقاءها تابعة لمصانع دول أخرى، يساعدنا على فهم الطبيعة الحقيقية للنظام العالمي الذي تريده الولايات المتحدة، وأيّ أحد يرفض الانصياع لهذا النظام العالمي يصبح «عدواً» كما تحولت الصين بشكل واضح.

لكن بالرغم من العقوبات، تمكنت شركة إس.إم.آي.سي الصينية من تخطي حاجز 14 نانومتر، وإنتاج رقاقات بعقد بحجم 7

الحلم الأمريكي باحتواء الصين

نانومتر. أقرّت شبكة بلومبيرغ بهذا الإنجاز، واعترفت بأنّ الجهود الأمريكية مستمرة بشكل نشط لإعاقة التقدّم الصيني.

من الواضح أنّ العقوبات الأمريكية لم يكن لها الأثر المنشود، ولن يكون لها أثر أكبر في المستقبل. إنّ فكرة أنّ الولايات المتحدة قادرة على إعاقة التقدم التكنولوجي الصيني عبر منعهم من الحصول على المعدات والمكونات من خارج الحدود الصينية يعكس تفكير الغرب تجاه الصين القائم على أنّ الشعب الصيني أدنى منزلة وغير قادر على تحقيق تقدم ملحوظ دون «سرقة» الملكية الفكرية أو استخدام المعدات التي صنعها «الغرب الأكثر تطوراً وتقدماً».

لكنّ هذا ليس صحيحاً كما هو واضح في حالة عدد من الشركات الصينية، بما في ذلك هواوي وُدي.جي.آي، التي تنتج منتجات ذات نوعية لا يمكن منافستها عالمياً.

بالرغم من ذلك، تحاول وسائل الإعلام الغربية أن تظهر بأنّ التطور الصيني في صناعة الرقاقات قد تمّ عبر «نسخ» تكنولوجيا الآخرين، وتحديداً شركة تي.إس.إم.سي التايوانية. وبالطبع يتم رفع دعاوى خرق حقوق ملكية ضدّ الصين في الولايات المتحدة، لتستخدم كجزء من جهد أوسع لعزل واحتواء صعود الصين التكنولوجي والاقتصادي. يتم هذا عبر المناورات القانونية والتي تستخدم حصيلتها كذريعة لمنع الشركات الصينية من العمل في الأسواق الأمريكية أولاً، وثمّ عبر الضغط الأمريكي في الأسواق الموالية لها.

إنّ فكرة احتواء الصين هي أساساً فكرة ناشئة عن عدم قدرة الولايات المتحدة على المنافسة ضدّ الصين بشكل مباشر. ولكن ورغم زيادة تطبيق الإجراءات اليائسة، من الواضح أنّ الولايات المتحدة تخسر ميزاتها الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية بوصفها الرائد العالمي الأول.

قوى صينية لا يمكن احتواؤها

أشارت مؤسسة الخبراء التكنولوجيين «تومز هاردوير» في تقرير حديث إلى أنّه بينما تواصل الولايات المتحدة محاولة خنق صناعة الرقاقات في الصين، فإنّها لن تنجح في أكثر من إبطائها على أبعد تقدير، ولن تتمكن من إيقافها. يقول التقرير: «واصلت الصين استثمار الأموال في تطوير أدواتها الخاصة لصناعة الرقاقات في الصين. ومع تحسن إس.إم.آي.اس، يمكنها استخدام أدوات أقل تطوراً لإنتاج آليات معالجة عقد متطورة، رغم أنّها أقلّ ربحية. يفتح هذا الباب للمزيد من المبيعات من قبل مصممي الرقائق. من غير المعروف إن كانت صادراتها من الرقاقات ستواجه قيود تصدير بسبب التحديات القانونية أم لا، لكنّ الصين لديها نظامها المزدهر لمصممي الرقاقات الذين يمكنهم استخدام تصميماتهم داخل الصين، وبالتالي تجنّب تأثير الإجراءات العقابية. ليس من سبيل المبالغة ما ورد في النقطة الأخيرة حول التصريف الداخل، فكما قال الرئيس الصيني تشي جين بينغ، فالاقتصاد الصيني بحر وليس بركة».

بغض النظر عن مدى نجاح الضغط الأمريكي من أجل حظر المنتجات الصينية من الدخول إلى أسواق محددة حول العالم، فالصناعات الصينية ستستمر في التطور حتّى لو كانت تخدم فقط الأسواق الصينية المحلية. ينطبق الأمر ذاته على الصناعات المتقدمة الأخرى مثل الاتصالات وصناعات الفضاء الصينية متزايدة النمو، المجالان اللذان سيكونان هدفاً للولايات المتحدة دون شك.

يقود الصعود التكنولوجي الصيني عدد هائل من الخريجين الذين تمّ تخريجهم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات «STEM». تتصدّر الصين العالم في هذا الصدد، وتتفوق بكثير على الولايات المتحدة أو أية دولة غربية أخرى.

نُشر تقرير في عام 2017 في فوربس بعنوان: «الدول التي لديها أكبر عدد خريجي STEM». جاء في التقرير بأنّه وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي، فإنّ STEM: «علوم وتكنولوجيا وهندسة ورياضيات» قد أصبح جزءاً رئيسياً في جامعات الصين المنتعشة. في 2013 كان 40% من الخريجين الصينيين قد أنهى درجة ما في STEM، لتكون الحصيلة على ذلك ضعفي مؤسسات المستوى الثالث في الولايات المتحدة.

أصبح خريجو STEM ترساً حيوياً في عجلة الازدهار العالمي، وبشكل لا يثير العجب فالصين هي الرائدة في هذا المجال. وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي، فالصين كان لديها 4,7 ملايين خريج STEM حديث في 2016. بينما لدى الهند التي تشكل مركز قوة اقتصادي آخر 2,6 ملايين خريج STEM جديد، بينما لدى الولايات المتحدة 568 ألف خريج STEM.

هذا الميل بقي ثابتاً لدى الصينيين. في الورقة البحثية التي نشرها مركز جامعة جورجتاون للأمن والتكنولوجيا الصاعدة في عام 2021، كان العنوان: «الصين تتفوّق بسرعة على نمو درجة الدكتوراه في مجالات STEM في الولايات المتحدة»، وجاء فيها: وفقاً لمعدلات التسجيل الحالية، نتوقع أنّه بحلول عام 2025 ستنتج الجامعات الصينية أكثر من 77 ألف خريج دكتوراه STEM سنوياً بالمقارنة مع قرابة 40 ألف في الولايات المتحدة. وإذا استبعدنا الطلاب الأجانب من الحساب الأمريكي، سيتفوق عدد خريجي الدكتوراه في مجالات STEM في الصين على نظرائهم الأمريكيين بأكثر من 3 إلى 1.

وفيما يخصّ نوعية التعليم العالي الصيني، تلاحظ الورقة البحثية أنه: «تشير النتائج التي توصلنا إليها أيضاً إلى أنّ جودة التعليم والجودة في درجة الدكتوراه في الصين قد ارتفعت في السنوات الأخيرة، وأنّ الكثير من النمو الحالي لدرجة الدكتوراه في الصين يأتي من جامعات عالية الجودة».

تشير هذه الورقة إلى أنّ هذا الأمر يعدّ بمثابة مؤشر رئيسي على القدرة التنافسية المستقبلية للدولة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والتي تشمل صناعات فائقة التقنية مثل صناعة الرقاقات.

لا تزال الولايات المتحدة تعمل في ظل الافتراض بأنّ الطريقة الوحيدة التي يمكن فيها للصين أن تعزز قدراتها في صناعة الرقائق فائقة التقنية هي من خلال الآلات والمكونات من الشركات الغربية أو من خلال «سرقة» الملكيّة الفكرية. هذه نظرة متجذرة في أجيال من التفكير الغربي بأنّ الأمم والشعوب الأخرى خارج الغرب هي بطبيعتها أقلّ شأناً.

من الواضح أنّ الصين قد استثمرت بكثافة في أهم مورد على الإطلاق: الموارد البشرية. فإلى جانب الكمية الكبيرة من الموارد الطبيعية التي يمكن للصين الوصول إليها، لديها كلّ ما تحتاجه داخل حدودها لمواصلة تطوير جميع صناعاتها عالية التقنية، بما في ذلك تصنيع الرقاقات بشكل مستقل عن الغرب.

الغرب – من خلال سياساته العدوانية التي تستهدف الصين سيفشل في إعاقة صعود الصين كقوة تكنولوجية عظمى، والأكثر من ذلك أنّه سيحرم نفسه من الفوائد التي ستتمتع بها دول أخرى تعمل مع الصين باستمرار دون الخوف من صعودها.

تبدو السياسة الأمريكية التي تحكم تصرفاتها تجاه الصين مدفوعة برغبة يائسة وغير عقلانية تماماً لمنع صعود الصين. الصين دولة يزيد عدد سكانها عن أربعة أضعاف سكان الولايات المتحدة، وهي تخرّج ملايين في المجالات الرئيسية من ضمنها تخصصات العلوم التي تقود التنمية الوطنية، والتي لديها القدرة على الوصول إلى الكثير من الموارد الطبيعية، والتي أنشئت من أجلها بنية تحتية ذات مستوى متطور لمواصلة بناء المجتمع دون تراجع.

إنّ صعود الصين كأكبر وأقوى دولة على وجه الأرض أمر لا مفرّ منه. الموارد والطاقة والوقت الذي تهدره الولايات المتحدة في محاولة احتواء صعود الصين، وتأكيد نفسها فوق جميع الدول الأخرى، يمكن استخدامه بدلاً من ذلك لإيجاد دور بنّاء تلعبه بين جميع الدول الأخرى كدولة لا تزال قوية ومؤثرة ولديها الكثير ممّا يمكنها أن تقدّمه للإنسانية، دون حاجة لتكون الأقوى أو المؤثر الوحيد. يبدو أنّ الولايات المتحدة بسبب بنيتها الإمبريالية غير قادرة على الاستفادة من هذه الفرصة، ولا يمكنها تقبّل الانتقال من عالم بقطب واحد إلى عالم تكون فيه دولة قوية من بين العديد من الدول، وتواجه على ذلك خطر فقدان موقعها بين الدول القوية.

إنّ صعود الصين كأكبر وأقوى دولة على وجه الأرض أمر لا مفرّ منه الموارد والطاقة والوقت الذي تهدره الولايات المتحدة في محاولة احتواء صعود الصين وتأكيد نفسها فوق جميع الدول الأخرى

■ بتصرّف عن:

/01/08/2022/https://journal-neo.org
the-united-states-is-trying-to-oppose-china-in-the-field-of-international-economy/
/28/07/2022/https://journal-neo.org
china-defies-us-sanctions-with-computer-chip-breakthrough/

غاز أوروبا ومياه تايوان: نماذج عن العودة المستحيلة إلى الوراء

إن التشابك العالمي على كل المستويات، التحول الذي دفعت نحوه الرأسمالية نفسها بشكل عميق جداً، يجعل من المستحيل العودة إلى الوراء. فالوحدة العالمية على المستوى التحتي الاقتصادي-الإنتاجي، ومعها مختلف أشكال إنتاج وإعادة إنتاج الحياة على الأرض، ربطت المجتمعات على مستوى سلاسل الإنتاج، والتوزيع والاستهلاك، وعمقت بذلك الوحدة العالمية الموضوعية. وهذا الترابط، والتقسيم العالمي للعمل، هو ترابط على مستوى مصادر الثروة الطبيعية. وهذا الترابط لا يمكن الإخلال به والعودة عنه دون الإخلال بانتظام الحياة على الأرض. وما هو ممكن فقط هو تطهير التناقضات في المستوى الحالي من تطور النظام العالمي. فالقوى الإمبريالية المهيمنة اليوم وفي مرحلة تراجع هيمنتها على هذا النظام تحاول أن تتراجع عن النظام الذي قامت بالدفع نحوه قوانين الرأسمالية نفسها. ليست أزمة الغاز الأوروبية- الروسية إلا نموذجاً لها، وهنا نمر على أزمة «تايوان- الصين» المائية.

■ د. محمد المعوش

وهذا يطلق كما قلنا في مراحل سابقة طاقات حياة تمنع هذا الهجوم البربري. فالمحاولة التي تقوم بها القوى المهيمنة مستحيلة إلا إذا دفعت العالم نحو حافته. وهنا نرى تعاظم وتلاقي العديد من قوى العالم ضد المحاولات الاستفزازية والتدميرية التي تقوم بها قوى العالم القديم الغربية. وهذا التلاقي هو أعظم من التناقضات التي هي بين تلك القوى التي تتقارب اليوم وتتعدل من تموضعها السياسي على أقل تقدير، الذي سيكون مؤشراً على إعادة تموضع أعمق على المستوى الاقتصادي إذا ما اعتبرنا أن عقل المرحلة لدى أغلب هذه القوى يسير تجريبياً على وقع سمفونية موضوعية تاريخية، قائد أوركسترا عقلها الواعي هي بعض القوى الحية عالمياً ليست أجهزة القيادة في روسيا والصين إلا أبرز ممثليها. وما هو ممكن فقط الآن هو الحفاظ على مستوى التطور الحالي الذي وصله النظام العالمي، عبر تجاوز الرأسمالية، وهو ما يحصل عبر خطوات مرحلية تسير هي أيضاً محكومة بالضرورة الموضوعية لهذا التجاوز، والتي تبدو وكأنها تتقدم تجريبياً هي الأخرى.

«الغاز الأوروبي» و«مياه تايوان»

إن أزمة الغاز الأوروبي ليست إلا مؤشراً على هذا الترابط الذي كان مقبولاً فقط من قبل قوى الهيمنة في مرحلة هيمنتها، ولكنه لم يعد مقبولاً بالنسبة لها في مرحلة تراجع هيمنتها. فحاجة أوروبا «والعالم» إلى الغاز الروسي لا يسمح بقفزات في الفراغ وعناد إرادوي من قبل القوى التي تحارب روسيا. فالثروة على الأرض محدودة ولها توزيعاتها على الكوكب. وهذا من البدهيات. وهذا يجعل من المواجهة السياسية ومحاولة عزل وتدمير روسيا مكبوحة بالضرورة. فالتدمير له كوابحه العسكرية، والعزل له كوابحه الاقتصادية والسياسية. وهذا نفسه يمكن تلمسه وإن كان بشكل آخر في قضية تايوان بالنسبة للصين. فتايوان كونها جزيرة، تقارب مساحتها الـ36 ألف كيلومتراً مربعاً، تعاني من نقص حاد في المياه العذبة. فالتقارير تقول بأن تايوان قادرة فقط على استخدام 20% من المياه التي تهطل سنوياً، ما جعلها على المرتبة 18 على لائحة الأمم المتحدة للمناطق الفقيرة بالمياه. وهذا الشح كان سبباً في تصحر مساحات واسعة من الأراضي الزراعية على الجزيرة «المتمردة»، فسجّل العام 2021 توقف الريّ عن 740 كيلومتراً مربعاً من الأراضي الزراعية، وهو ما يعادل مساحة مدينة نيويورك، ما جعل المزارعين يتركون أرضهم، فالزراعة في تايوان تستهلك أكثر من ثلثي مصادر المياه «66%». فتايوان كانت تعتبر على مدى العقود الماضية من أكثر المناطق رطوبة وهطولاً للمطر في العالم، فكانت تسجل ما بين 3 إلى 4 أعاصير سنوياً تمدها بالمياه يتم تخزينها على الجزيرة. نسبة الهطول العالية هذه سمحت للجزيرة «من خلال الأنهر وضخ المياه الجوفية والخزانات» بسد حاجتها المائية للزراعة والصناعة والاستخدام اليومي المنزلي الذي يقارب الـ21 مليون طن سنوياً. ولكن على مدار السنوات السابقة انخض مستوى هطول المياه، وفي العام الماضي «2021» لم تسجل الجزيرة أي إعصار بسبب انحراف مسار الأعاصير في منطقة المحيط الهادئ بسبب التغير المناخي، كسابقة منذ العام 1964. وهو ما أبقى 17 من أصل 19 خزاناً على الجزيرة بنسبة تخزين أقل من 50%، حيث وصل بعضها إلى نسبة تخزين 4,4%.

ستكون تايوان «المتمردة» عطشى كما ستكون أوروبا مظلمة وباردة دون الغاز الروسي فالمستقبل هو للتعاون والعمل المشترك بحكم ضرورات استمرار الحياة لا أقل من ذلك

التناقض بين الزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلي

إن النقص الحاد في مصادر المياه فرض على السلطات تخفيض حصة المياه المخصصة للاستهلاك المنزلي «تستهلك حوالي 20% من مصادر المياه في تايوان» والزراعة «تستهلك حوالي 66% والموزعة على الأرز المغمور والفواكه الاستوائية، والأرض الزراعية تحتل 24% من مساحة الجزيرة» لصالح الصناعة «تستهلك حوالي 10%»، وتحديداً صناعة أنصاف النواقل التي تغطي حوالي 90% من السوق العالمية. وهذا دونه صعوبات في ظل ارتفاع استهلاك المياه على الجزيرة، وهو ما يفوق مثيله في أوروبا، حيث يصل استهلاك الفرد اليومي إلى حوالي 271 ليتراً يومياً بعد عقود من انخفاض سعر المياه في تايوان «30 سنتاً أمريكياً، أي أقل بـ6 مرات من المملكة المتحدة» ما قلل اهتمام المواطنين بترشيد الاستهلاك «عدد السكان في تايوان حوالي 24 مليوناً». وهذا النقص الحاد في السنوات الماضية دفع سلطات جزيرة كينمان التابعة لتايوان «ولكن البعيدة 10 كلم فقط عن البر الرئيسي بينما تايوان أكثر من 160 كلم» لطلب المساعدة من البر الرئيسي الصيني. وبعد بعثة تايوانية إلى البر الرئيسي، حصل اتفاق في العام 2013 لتوريد المياه عبر أنابيب بحرية من مقاطعة فوجيان «الأقرب على تايوان والتي تشهد الحشد العسكري الصيني خلال الأيام الماضية». وبدأ الأنبوب يعمل في العام 2018 بسعة 34 ألف متر مكعب يومياً. وهذا يعني حوالي 12 مليون طن سنوياً، أي ثلثا الحاجة المعلنة لتايوان بكاملها. وإذا اعتبرنا أن منطقة كينمان كانت نموذجاً مبكراً للنقص الحاد في المياه خلال العقد الماضي «بدأ البحث بتوريد المياه مع

البر الرئيسي منذ 1996»، فإن الجزيرة ككل ستعاني من أزمة مياه قريباً جداً حسب كل التقارير. فالتحول إلى نموذج ذراعي جديد تواجهه صعوبات، منها أن غالبية عمر المزارعين تتجاوز عمر 62 عاماً، وبالتالي هناك صعوبة في تجديد التقنيات والمهارات التي يمكن أن تحد أيضاً من تسرب المياه عبر الأنابيب التي تعاني منها الزراعة حالياً. وهناك أيضاً صعوبة بناء سدود جديدة بسبب مسائل لها علاقة بجغرافية الجزيرة، والتي يقول الخبراء إنها لن تنفع في ظل تحول مسار الأعاصير وانخفاض حدتها.

أزمة أنصاف النواقل

من الحلول المطروحة أمام صناعة أنصاف النواقل التي تستهلك حوالي 20% من مصادر المياه هي عبر إنشاء مصانع تحلية مياه البحر، ولكن بسبب الكلفة «تقدر بحوالي دولار واحد للطن» لن تكون مجدية إلا للشركة التايوانية الأكبر في المجال TSMC التي تعمل أيضاً على تكرير 86% من المياه التي تقوم باستخدامها من أجل إعادة استخدامها مجدداً، وما بني إلى حد اليوم لا يفي بالحاجة فبعض محطات التكرير كالتي في منطقة هسينتشو- حيث تمركز أغلب صنّاع أنصاف النواقل- تغطي فقط 7% من الحاجة «لقد انتقلت عدة شركات العام الماضي نحو البر الصيني الرئيسي». والمشكلة الأكبر هي في حرمان الزراعة والسكان من مصادر المياه في حال تقليل حصتهما من المياه لحساب صناعة أنصاف النواقل. العام الماضي توقفت السلطات التايوانية عن ري 183 ألف هكتار من الأراضي الزراعية لصالح الصناعة ما شكل نقمة «على قطاع أنصاف النواقل تحديداً» لمزارعين من الجيل الرابع في زراعة الأرز بعد توقف إمدادهم بالمياه بشكل كامل «تتحدث التقارير في العام الماضي عن تهجير قصري للمزارعين في تايوان حيث يقدَّر عدد العاملين في قطاع الزراعة بمليون أي حوالي 9% من القوى العاملة»، وأوقفت المياه عن السكان في عدة مدن ليومين في الأسبوع. وتقول تقارير العام الماضي بأن أزمة المياه على الجزيرة ترتبط بشدة بأزمة صناعة أنصاف النواقل، وتشكل مشكلة سياسية للسلطات التايوانية فالسلطات سبق وأن طلبت من قطاع أنصاف النواقل بتقليل 13% من استهلاكه، هذا القطاع الذي يضم حوالي 3 ملايين عامل «حوالي 27% من القوى العاملة يعملون في الصناعة». وذهبت بعض المحاولات لاصطناع المطر، وأخرى للصلاة للإله مازو إله المطر في التاوية والبوذية! وإذا ما أخذنا موقع الجزيرة الجغرافي فإن الحل المتاح القابل للتحقيق للبقاء على قيد الحياة عملياً «تايوان تعاني من خطر عدم قدرتها على كفاية نفسها بالغذاء وخصوصاً بعد تحول قسم من المزارعين نحو البطيخ وعباد الشمس بسبب حاجتهما الأقل للمياه» واقتصادياً هو باستقدام المياه عبر البر الرئيسي الصيني خصوصاً أن الصين تستحوذ على 7% من حصة المياه العذبة عالمياً، واستكمال ما يتم استقدامه عبر خط أنابيب جينجيانغ الذي اعتبر مسبقاً كجزء من مشروع بناء «العلاقة السلمية» بين الطرفين، الذي ارتفع منسوب الضخ عبره العام الماضي. فالمسافة بين تايوان والبر الرئيسي حوالي 160 كيلومتراً، وهذا قريب من المسافة بين تركيا وقبرص «القسم الشمالي «التركي»» التي يربطهما خط أنابيب مياه تحت المتوسط «بعمق 300 متر» الذي يعتبر الأطول من نوعه اليوم، خصوصاً أن عمق مضيق تايوان هو أقل بكثير «حوالي 140 متراً» من عمق البحر الأبيض المتوسط حيث يمر الأنبوب التركي «في بعض المواقع يصل إلى عمق 1400 متر» وهذا يقلل المصاعب التقنية لربط الأنابيب مع قاع البحر. وخلاف ذلك «الفليبين هي الخيار الأقرب لتايوان ولكن مضيق لوزون «تايوان- الفلبين بطول 250 كلم» يعتبر الأكثر نشاطاً للتيارات المائية المحيطية القوية ويصل إلى عمق 4 آلاف متر»، يعني التصحر الفعلي والاقتصادي «صناعة أنصاف النواقل والزراعة»، فتكون تايوان «المتمردة» عطشى، كما هي أوروبا ستكون مظلمة وباردة دون الغاز الروسي، فالمستقبل هو للتعاون والعمل المشترك بحكم ضرورات استمرار الحياة لا أقل من ذلك.

ستكون تايوان «المتمردة» عطشى كما ستكون أوروبا مظلمة وباردة دون الغاز الروسي فالمستقبل هو للتعاون والعمل المشترك بحكم ضرورات استمرار الحياة لا أقل من ذلك

الصهيوني الخائف في بريطانيا

حسب جريدة «ويكلي وركر» البريطانية، فأن الهجمات الحكومية على الاتحاد الوطني للطلاب بسبب ما يسمى «معاداة السامية» هي جزء لا يتجزأ من هجوم سياسي أوسع بكثير، ويتعلق بجعل معاداة الصهيونية جريمة.

حيث أعلنت الحكومة بأنها ستفك ارتباطها مؤقتاً مع الاتحاد الوطني للطلاب. وستجري إزالة الاتحاد من جميع إدارات التعليم واستبداله بمنظمة طلابية بديلة قائمة على أساس المكاتب الطلابية أو اتحادات فرعية صغيرة. وذلك لمنع وجود تنظيمات طلابية كبيرة العدد، والاتجاه نحو تفتيت هذه التنظيمات. وهذا يعني أن الاتحاد الحالي سيفقد التمويل الحكومي.

جاء هذا الهجوم السياسي على الطلاب بعد أن شعرت السلطات البريطانية بالهلع من نتيجة الانتخابات الطلابية التي جرت قبل أشهر، فأثارت وزارة التعليم البريطانية قضية تعرض اليهود للعنصرية، وهو ما نفاه اتحاد الطلاب ودعا إلى العمل المشترك مع الحكومة في قضية كاريكاتورية غريبة ربما ترتبط بالأوضاع السياسية العامة في بريطانيا حالياً لأن الوزارة واتحاد الطلاب أداتان من أدوات السلطة البريطانية.

ورغم عدم وجود بديل حقيقي لانتزاع اتحاد الطلاب من الهيمنة الحكومية، تفتعل الحكومة البريطانية هذه المعركة. وفي الوقت نفسه فإن الجامعات والمنظمات الطلابية البريطانية الرسمية واقعة تحت هيمنة الاتحادات الطلابية الصهيونية المنظمة على أساس اتحادات الظل الخفية. وأثار الإنكليز هذه المعركة بعد سماع أصوات قليلة جداً تتضامن مع الشعب الفلسطيني وتصف الجامعات البريطانية بأنها بؤرة استيطانية صهيونية في إشارة إلى عمل اتحادات الظل الخفية. ولكن يبدو أن هذه الأصوات القليلة كانت كافية لإثارة خوف الطبقة الحاكمة البريطانية والمنظمات الصهيونية البريطانية.

وهكذا يبدي السياسيون الإنكليز براعتهم الاستعراضية في الصراع ضد العنصرية المفترضة، والذي هو في الحقيقة دفاع عن الطبقة الحاكمة الخائفة على مواقعها التقليدية ومواقع حلفائها الصهاينة. ويستخدم هؤلاء السياسيون لغة يسارية ما ليبدو هذا الصراع يسارياً، ولكنه في الحقيقة خوف من اليسار الفعلي الذي لم يتبلور بعد، واستعداد لفرض درجة أعلى من الرقابة على الجامعات البريطانية والحركة الطلابية التي تنشط بعيداً عن الاتحادات الرسمية.

ماذا يجب أن نفهم من كلام الصحف البريطانية حول هذه القضية: الطبقة السياسية البريطانية خائفة جداً، المنظمات الصهيونية البريطانية خائفة جداً مما يجري في بريطانيا وفلسطين المحتلة وروسيا والعالم.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حلب	جمال عبدو	0933796639
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/08/07» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

هكذا تحطم الغزاة الأمريكيون أمام الصين

عرض على مختلف المنصات الإلكترونية ودور السينما حول العالم، الجزء الثاني من فيلم «معركة بحيرة تشانغجين» الذي أنتج في بداية العالم الحالي 2022. ويصور هذا الفيلم كيف حطمت القوات الصينية، الغزاة الأمريكيين، وكيف طردهم الصينيون خارج كوريا الشمالية في خمسينات القرن الماضي.

■ لؤي محمد

بدأ عرض الفيلم بالتوازي مع تصاعد الصراع ضد المحاولات الأمريكية لتفجير المحيط الصيني– الروسي. ما يعني أن هذا الفيلم، وضمن سلسلة من الأفلام والمسلسلات المشابهة هو جزء من المعركة الإعلامية الضرورية ضد الحرب الإعلامية الغربية.

قصة الفيلم

انتصر الجنود الصينيون «جيش التحرير الشعبي الصيني» في معركة بحيرة تشانغجين «المعروفة أيضاً باسم معركة خزان تشوزين» في الظروف الجوية القاسية. حيث دارت المعركة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 27 تشرين الثاني إلى 24 كانون الأول من عام 1950.

فبعد الغزو الأمريكي الوحشي لكوريا، يجتمع المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني في بكين بتاريخ 4 تشرين الأول 1950، لمناقشة الوضع في كوريا الشمالية. يسأل ماو تسي تونغ ما إذا كان عبور الجيش الأمريكي خط العرض 38 يعني أنه سيعبر أيضاً يالو «الحدود بين الصين وكوريا الشمالية».

ويذكر الموجز العسكري في الاجتماع أنه من خلال تمركز القوات في الأمريكية تايوان، تكون الولايات المتحدة قد غزت الصين بالفعل، وأن حشد القوات الأمريكية في كوريا يهدد أمن الصين. وفي وقت مبكر من صباح اليوم التالي، زار بنغ دهواي مكتب ماو تسي تونغ. أخبر ماو بينغ أنه لا يريد الحرب، لكنه سيقاتل لحماية الثورة الشيوعية في الصين. يسأل ماو أنينغ، الابن الأكبر لماو تسي تونغ، بينغ دهواي عمّا إذا كان بإمكانه الانضمام إلى قوات جيش المتطوعين الشعبيين الذين سيتم إرساله إلى كوريا. ويبارك ماو تسي تونغ ذهاب ابنه للدفاع عن البلاد. واستشهد ابن ماو تسي تونغ جندياً عادياً في هذه المعركة مثل باقي أبناء الشعب الصيني.

يصور الجزء الثاني من الفيلم، أحداث ما بعد المعارك الأولى التي ظهرت في الجزء الأول من الفيلم الذي أنتج خلال العام الماضي. حيث صمد الجنود الصينيون ووجهوا ضربات كبيرة إلى الغزاة الأمريكيين. أما الجزء الثاني فهو مخصص للمعارك الأخيرة التي أدت إلى تحطيم القوات الأمريكية وطردهم من كوريا الشمالية.

وتصور المشاهد تحدي الظروف القاسية خلال الشتاء في المناطق الجبلية الباردة. حيث قصف قطار الإمدادات والمواصلات، فواصل الصينيون التقدم سيراً على الأقدام تحت قصف الطائرات الأمريكية. كما يصور الفيلم كيف انتصر المشاة الصينيون ضد الدبابات واقتحموا مقر القيادة الأمريكية في النهاية وحطموا آخر المواقع الأمريكية.

السينما أداة مواجهة

تعطينا كثافة الإنتاج الصيني للأفلام السينمائية الملحمية والدرامية، والمسلسلات ذات الطابع السياسي المرتبط مع الصراع الحالي الدائر حول الصين والعالم، صورة كيفية استعادة الصينيين لذاكرتهم الوطنية في هذه اللحظات بالذات، حيث تشتد حرارة المعارك السياسية والعسكرية والاقتصادية ضد الهيمنة الأمريكية.

بل يجري ربط الذاكرة الوطنية في اللحظة الحاسمة للمواجهة، وتوظيف ذاكرة الانتصارات القديمة هذه في الوقت المناسب تماماً للمضي إلى الأمام نحو الانتصارات الجديدة.

فالسينما ليست أداة محايدة أبداً، بل هي أداة إعلامية مهمة عند الصينيين، وهي كذلك عند العدو الطبقي التاريخي لشعوب العالم: الرأسمالية. ولا يجب ترك هذا الملعب للعدو الطبقي، كما لا يجب الاقتصار على الدفاع، بل الانطلاق نحو الهجوم، ومنع العدو الطبقي من أخذ زمام المبادرة.

وهكذا يدور الصراع أيضاً عبر المنصات السينمائية، ولا تختلف درجة حرارة هذا الصراع، عن المجالات الأخرى كثيراً سوى أنه معركة إعلامية خاصة في سياق الصراع السياسي العام.

«المفتش الكبير».. معتقلاً!

رواية الإخوة كارامازوف، هي آخر رواية كتبها دوستويفسكي، ويجمع نقادٌ كثيرون على أنها أعظم أعماله على الإطلاق وأكثرها نضجاً، رغم أنّ إطلاق حكمٍ كهذا يبدو أمراً شديد الصعوبة، بغياب وجود أدوات قياس لقيمة جواهر عظيمة كالجواهر التي تركها الكاتب للبشرية.

■ عماد الطحان

أياً يكن الأمر، فإنّ ما يتفق عليه عدد كبير من النقاد أيضاً، هو أنّ القسم المعنون بـ«المفتش الكبير» ضمن رواية الإخوة كارامازوف، ليس بين أفضل ما كتبه دوستويفسكي فحسب، بل وبين أفضل ما كتب في الأدب العالمي على الإطلاق. القسم هو عبارة عن قصيدة نثرية كتبها أحد أبطال الرواية، وهو إيفان، ويقرأها على أخيه الأصغر أليوشا.

تجري أحداث القصيدة في وقت ما من القرن السادس عشر في إشبيلية، حيث كانت محاكم التفتيش في ذروة نشاطها وإرهابها، وحيث كانت أوروبا تغرق بدماء الصراعات. المفتش الكبير هو ممثل البابا والمسؤول الأول عن محاكم التفتيش، والذي كان قد أرسل مئة شخص من «الهراطقة» للموت قبل يوم واحد من وقت وقوع أحداث القصيدة.

في القصيدة، يرجع المسيح إلى الأرض، ويتعرف عليه الناس لا عبر معجزاته، بل عبر قوة خفية جذبتهم إليه، ولا يمنعه ذلك من إعادة البصر لأعمى وإحياء فتاة صغيرة ميتة، وبينما الناس حوله يشهد الواقعة المفتش الكبير، فيأمر باعتقاله، ويتقبل الناس الأمر خاضعين رغم معرفتهم بأن المعتقل هو المسيح نفسه. وفي زنزانته الانفرادية، يجري حديث من طرف واحد بين المفتش الكبير والمسيح، لا يقول المسيح شيئاً، ويبدو الأمر كما لو أنه مونولوج طويل للمفتش الكبير.

يتمحور هذا المونولوج حول فكرة أساسية، وهي تقريع المسيح على عودته، وكذلك تقريعه على رفضه إغواءات الشيطان الثلاثة، وصولاً للقول: إنه هو، أي المفتش الكبير، ومعه المؤسسة الدينية الرسمية، قد قبلت بالصفقة، «وعلى هذا الأساس يجري تشبيه هذا الفصل من الرواية بفاوست» قبول المؤسسة الحاكمة بالصفقة، كان يعني قبولها وضع يدها على مثلث السلطة والمال والأخلاق، وكان يعني وفقاً لكلام المفتش الكبير قبولها بتحمل عبء حرية الناس بدلاً عنهم... ورغم أنّ كماً هائلاً من الدراسات قد أجريت على هذا الفصل بالذات، وبات تقليداً بين علماء الاجتماع وعلماء النفس الشهيرين أن يدلوا بدلوهم بخصوصه، بمن فيهم فرويد وإريك فروم وآخرين، إلا أنّ هذا الفصل لا يزال يحمل الكثير مما يمكن قوله عنه في وقتنا الراهن أيضاً...

السلطة العالمية اليوم، والمتحكمة بالنفوذ والمال، متحكمة أيضاً بالأخلاق؛ فما نراه من سلوك متعالٍ ومتعجرف للغرب بالذات حول «حقوق الإنسان»، يشكل مثالاً ملموساً على كيفية إدارة ملف الأخلاق العالمية بما يخدم مصلحة السلطة في تعاملها مع «القطيع البشري»، الأدنى منزلةً بطبيعة الحال.

كل الجرائم التي ارتكبها ويرتكبها الغرب من فيتنام إلى أفغانستان إلى العراق وليبيا وسورية والصومال ويوغوسلافيا ورواندا وكمبوديا و..... كلها من «أفعال الحكمة» ومن «أفعال القدر».. وهي من باب حمل مسؤولية الحرية عن كاهل «القطيع»... واستخدام ملف «حقوق الإنسان» ككرت يجري رفعه بشكل انتقائي، ومتى دعت الحاجة وبوجه أي يكن، لا يتضمن استعلاءً واستكباراً فوق العالم كله فحسب، بل ويتضمن تغليفاً للجريمة المستمرة في تجويع ونهب وإفقار العالم، وزرع الحروب في أنحائه المختلفة، ووصولاً لامتصاص وإراقة دماء المليارات من البشر...

ضرب أي ضلع من أضلاع ثلاثية الصفقة الشيطانية، يعني انهيار الصفقة بأكملها؛ وما نراه اليوم من نهوض عالمي ضد التعالي الأخلاقي الغربي المزعوم، هو الخطوة الأولى في اقتياد «المفتش الكبير» هذه المرة، إلى غرفة الاعتقال...